الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية – شعبة التاريخ

التمثيل النيابي للجزائريين خلال الفترة الاستعمارية

(1865- 1947)

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:

- سكينة قدراوي
- فاطمة الزهراء ميلان

إشراف الأستاذ:

مراد قبال

السنة الجامعية:1437/1438هـ.

2016/2017م.

إهداء

إلى رمز الحب والعطف والحنان وبلسم الشفاء، إلى من كان دعائها سر نجاحي

وسر وجودي، إلى أغلى الحبايب، أمي الحبيبة حفظها الله

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أرجو من الله أن يطيل في عمره، إلى القلب الكبير، أبي العزيز

إلى زوجي الغالي وتاج رأسي الذي لم يبخل عني يوما بدعمه ونصائحه " **أحمد**"

إلى القلوب الطاهرة، إلى رياحين حياتي، إخوتي: **فتحي، أيمن، هديل، عبد الجليل**

وزهرة البيت: **راما**

وإلى أعز صديقاتي، حفظهم الله، إلى كل الذين أحببتهم وأحبوني

إلى كل من حجز لي مكانا في قلبه

إلى المكتبة وجميع الطلبة

لهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

سكينة

شكر وتقدير

نحمد الله ـ عزوجل ـ الذي وفَّق وأعان لإنجاز هذا العمل ونشكره على جزيل النعم والعطاء

ونتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير للأستاذ المشرف مراد قبال الذي أشرف على هذا البحث حتى استوى على عوده ولم يبخل علينا بملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة فجزاه الله خيرا ومتَّعه بالصحة والعافية.

كما نتقدم بالشكر إلى قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة وإلى العميد ورئيس القسم، كما نشكر جميع الأساتذة دون أن نغفل عن شكر جميع الزملاء، وإلى كل من كان له دور في إنجاز هذا العمل.

إهداء

الوردة بيضاء والقلم أزرق أخط به بعض العبارات علّها تكون إهداء إلى أعز النّاس ويسيل القلم بحبره ....، وتجمع الأحرف لتشكل عبارات إن بدأت لن تنتهي وإن انتهت تتمنى أنّها أعطت لكل ذي فضل حقه من الذكر.

أهدي ثمرة جهدي إلى التي كانت منبع الحب الحنان إلى التي ضحت في سبيل أن أرقى في حياتي، إلى التي كانت دائما سندا لي في مشواري الجامعي أمي الغالية، أهدي لك هذا العمل، وأهدي هذا العمل إلى الذي كان دائما ينصحني يقف إلى جانبي إلى الذي لا أستطيع أن أفيه حقّه في كل ما قدمه لي في حياتي الذي أفنى عمره من أجل أن أكون الأفضل، أبي الغالي، كما أهدي هذا العمل إلى زوجي كريم الذي لا طالما كان الأمل والمحفز بالنسبة لي، كما أهدي هذا العمل إلى أختي الغالية الوحيدة نعيمة والتي كانت أروع أخت بالنسبة لي، كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي حسين وإلى صهيب وأيمن، وإلى كل الصديقات في الجامعة، وفي الأخير أهدي هذا العمل إلى كل الأقارب.

الملخص بالعربية:

لقد خاضت الجزائر مقاومة مسلحة ضد الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال أي سنة 1830م وبمرور سنوات تيقن الجزائريون بعقم النضال المسلح، ولذلك لجأوا إلى طريقة أخرى مع بداية القرن 18م وهي طريقة النضال السياسي، حيث طالب الجزائريون بمطالب سياسية من ضمنها حق التمثيل النيابي في المجالس المحلية والمجالس الوطنية وقد تحقق لهم ذلك عن طريق جملة من الإصلاحات السياسية التي قامت بها الحكومة الفرنسية لتحقيق تمثيل الجزائريين في هذه المجالس، وفيما يخص المعمرين عارضوا هذه الإصلاحات التي كانت ضد مصالحهم، حيث قاموا بالضغط على الحكومة الفرنسية لتلغي هذه الإصلاحات وهددوا باللجوء إلى الولايات المتحدة بتهمة إهمال فرنسا لهم. وبموجب تلك الإصلاحات أصبح للجزائريين تمثيل في المجالس المحلية المتمثلة في (البلدية، العمالية والمالية) وكذلك في المجالس الوطنية وهي: البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ. لكن هذا التمثيل لم يكن في المستوى المرغوب لأنه لم يكن للجزائريين أي صدى في هذه المجالس أو التأثير لخدمة مصالحهم ومصالح شعبهم، فقد فشلت هذه التجربة التي خاضها الجزائريون في كل من المجالس المحلية والوطنية لأنهم كانوا يطمحون من وراء تمثيلهم في هذه المجالس إلى نيل الاستقلال وتغيير الحياة التي كانوا يعيشونها.

Résumé:

L'Algéri a affronté une résistance armée contre la colonisation française depuis le début de l'occupation (année 1830) les années sont passés et les algériens s'assuraient de l'inefficacité de la résistance pour cette raison ils se retrouvaient une autre tactique avec le début de $18^{éme}$ siècle, la tactique de la résistance politique, que les algériens ont cherché des demandes politiques parmi de ces derniers requêtes le droit du personnifier parlementaire dans les compagnies locales et nationales qui peut réaliser par la gouvernement françaises pour réaliser le but des algériens à propos les immortels s'opposaient ces réparations qu'étaient contre ses intérêts, ils ont pressés la gouvernement française pour les annuler. A cause de ces réparations, les algériens ont une personnification dans les compagnies locales qui sont : les compagnies communes et financières, aussi dans les compagnies nationales qui sont : parlement française et sénat français, mais cette personnification n'était pas au niveau demandé. Les algériens ont rien d'efficacité pour travailler ses intérêts et celle du publique. Cette expérience a échoué car le but des algériens était de défendre sur ces intérêts et la préoccupation de leur publique dans le but de changer la vie misérable des algériens dans tout les domaines.

1- مدخل للموضوع:

كان العمل السياسي بالجزائر وسيلة للدفاع عن مصالح الجزائريين ونيل ما عجزت عنه المقاومة المسلحة على افتكاكه أو تحقيقه، فعمد الجزائريون إلى المشاركة في العمل السياسي من أجل نيل ولو جزء بسيط من حقوقهم السياسية ما يعادلها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني، ويعتبر الجانب السياسي من أهم الجوانب التي تشكل قوام الدولة، كما تشكّل نهجها المتبع في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية، ويعد كذلك جانبا مهما في المقاومة حيث اعتمده المهاتما غاندي في مقاومته ضد الاحتلال البريطاني وبفضله نالت الهند استقلالها وبهذا حاول الجزائريون تتبع نهج المقاومة السياسية، وبحكم تمتع بعض الدول المستعمرة بتمثيل نيابي في المجالس المحلية والوطنية رأى الجزائريون أن يكون لهم الحق كذلك بالتمثيل في هذه المجالس على غرار الدول المستعمرة ومن هنا عمل الجزائريون على المطالبة بحق التمثيل النيابي في المجالس المحلية والوطنية.

2- تحديد موضوع الدراسة:

إنّ التمثيل النيابي للجزائريين في الفترة الاستعمارية ما بين (1865-1947) تم تحديد الإطار الزماني للدراسة منذ فتح باب التمثيل النيابي للجزائريين في المجالس المحلية منذ سنة1866م، واستمر هذا التمثيل إلى غاية 1947م، وذلك ببروز الدستور الجزائري والذي ألغى التمثيل في هذه المجالس ودخل مرحلة التمثيل في المجلس الجزائري بداية من عام 1948م.

3- دوافع اختيار الموضوع:

تعد هذه المرحلة فترة غامضة في الجزائر وهو ما دفعنا إلى دراسة الأوضاع السائدة ومطالب الجزائريين بخصوص التمثيل النيابي ورد فعل الحكومة والمعمرين منها، ومدى تمثيل الجزائريين في هذه المجالس المحلية والوطنية.

4- إشكالية الموضوع والتساؤلات:

تبلورت الإشكالية العامة لموضوع الدراسة في البحث في مسألة التمثيل النيابي للجزائريين في الفترة الاستعمارية ما بين(1865-1947)، وهل هذا التحول في المسار السياسي للجزائريين جاء نتيجة إدراكهم لحقيقة الفعل الاستعماري، والذي يعمل من أجل القضاء على الشخصية الجزائرية، ونتيجة لذلك لا جدوى من التعامل معه عن طريق السلاح، أم هو تحول مفاجئ في ذاتية ووطنية الجزائريين؟

تتفرع هذه الإشكالية العامة إلى مجموعة من التساؤلات: كيف تطور النضال السياسي عند الجزائريين؟ وما هو مفهوم التمثيل النيابي من الجانب الديني؟ وما هي الأبعاد والمضامين السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأسس عليها هذا المفهوم؟ وكيف كان موقف الحكومة الفرنسية والمعمرين من المطالب الخاصة بالجزائريين في التمثيل النيابي؟ وكيف تجسد التمثيل النيابي بالنسبة للجزائريين؟ وهل توصل الجزائريون إلى ما كانوا يطمحون إليه من وراء تمثيلهم في هذه المجالس المحلية والوطنية.

5- المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا في منهج الدراسة على منهجين: منهج التحليل التاريخي ومنهج تحليل المضمون. الأول يعتمد على عرض الأحداث وتتبع التحولات وعلى ربطها زمنيّا ومكانيا وترتيبها حسب التأثير والأهمية، والثاني يشرح الأفكار بناء على المفاهيم والدلالات التي تحتويها النصوص.

6- خطة البحث:

قسمنا موضوع البحث إلى أربعة فصول: تضمن الفصل الأول أوضاع الجزائريين عامة خلال فترة البحث، وذلك بالتعرض للأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وأخيرا

للأوضاع الثقافية والدينية معا، كانت هذه الأوضاع المحفز والداعي إلى تبني الجزائريين فكرة التمثيل النيابي في المجالس سواء المحلية أو الوطنية.

والفصل الثاني: تناول بالدراسة مطالب الجزائريين بالتمثيل النيابي وموقف فرنسا منه حيث نبدأها بمطالب كتلة المحافظين ونختمها بمطالب الاتجاه الاستقلالي والذي كان من البداية ممثلا بنجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهذه الاتجاهات كلها كانت لها مطالب فيما يخص التمثيل النيابي للجزائريين، ثم تطرقنا إلى موقف الاستعمار من هذه المطالب: وكانت البداية بموقف الحكومة الفرنسية من هذه المطالب ثم موقف المعمرين من مطالب الجزائريين فيما يخص التمثيل النيابي. أما الفصل الثالث: فاحتوى تمثيل للجزائريين في المجالس المحلية بدأ بالمجالس البلدية ثم المجالس العمالية ثم المجالس المالية، حيث كان للجزائريين تمثيل في كل في هذه المجالس، وفيما يخص الفصل الرابع: فتضمن تمثيل الجزائريين في المجالس الوطنية ونقصد بذلك البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي، فقد كان الجزائريين تمثيل في هذه المجالس، وفي الأخير خاتمة لخّصت نتائج الدراسة للوقوف على مدى تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية والوطنية، وبعد النظر الذي أمتاز به الجزائريون وتطور مسار هذه الأخيرة في اتجاه متصاعد من المطالبة على التمثيل في المجالس المحلية والوطنية إلى المطالبة بالاستقلال والذي مثّله كل من نجم شمال إفريقية ثم حزب الشعب ونهاية بحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

7- ذكر أهم المصادر والمراجع:

يندرج هذا الموضوع في إطار دراسة مدى تبلور الوعي السياسي لدى الجزائريين ومطالبهم السياسية وبناء على ما سبق هذه الدراسة ليست دراسة شكلية ولذلك اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر يأتي على رأسها:

- مذكرات مصالي الحاج 1898- 1938.
- مقالات من الشهاب.
- مقالات من البصائر.
- أحمد توفيق المدني بكتابيه هذه هي الجزائر وكتاب الجزائر.
- الحوليات، المنار، النجاح والمنتقد.
- عبد الرحمان إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي 1920-1936.

أما المراجع فهي كالتالي:

- أبو القاسم سعد الله، ج 1، ج 2، ج 3.
- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.
- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن 19، 1830-1914.
- خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954.
- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر.
- محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية ج 1، ج 2.
- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1930-1956.

أما الملاحق فقد احتوت على مجموعة قوانين بلدية التي تدعم موضوع الدراسة، صحيح أن هذه المصادر تخدم الموضوع ولكن ليست كلها موضوعية في حد ذاتها، بحكم أن المؤرخين مهما حاولوا من أجل اتباع الموضوعية إلا إنهم يكون لهم نصيب من الذاتية.

8- الصعوبات:

وفيما يخص الصعوبات التي اعترضتنا فتكمن في: طول زمن الدراسة والتي كانت من 1865 إلى 1947، ولهذا كان من الصعب تغطية كل الفترة المدروسة، إلى جانب ضيق الوقت، وفيما يخص هذا الموضوع يعتبر شيقا وحافل بالمادة العلمية ولكن لقصر مدة البحث

كان من الصعب الإلمام بكامل جوانب الفترة المدروسة، وكذلك وجدنا صعوبة في التنقل بين المكتبات الوطنية لجمع المادة العلمية والتقيد بالمنهاج التاريخي المختار.

سنتناول في هذا الفصل أوضاع الجزائر عامة من خلال فترة البحث الممتدة من (1865-1947) وذلك من النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية. لأن ذلك كان له تأثير على الحياة السياسية في الجزائر وهذا ما أدى إلى مطالبة الجزائريين بحقوقهم بحكم غياب تسيير بلادهم وسيطرة المستوطنين الأوروبيين على شؤون الحياة العامة في الجزائر.

الأوضاع السياسية:

عرفت الجزائر منذ الاحتلال تغيير في حالتها السياسية أي بعد 1830م وبدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر حدثت تحولات سياسية عميقة في المجال السياسي للجزائر، ومن جملة ما تعرضت له تغيير السلطة الحاكمة في الجزائر التي أصبحت بيد الاستعمار وتزعزع الأمن الداخلي.

حاولت فرنسا منذ قدومها إلى الجزائر طمس الكيان الجزائري المتمثل في الدولة ومختلف مؤسساتها، العلم الوطني وسائر مظاهر السيادة الوطنية عن طريق ربط الجزائر بفرنسا من خلال حكم مباشر على كل صغيرة وكبيرة، واعتبارها مستعمرة تابعة لها ليس لها تاريخ ولا شخصية من الناحية الدولية. كما فرضت فرنسا على الجزائريين الإدماج بواسطة مرسوم 1885م والذي اعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين وأطلق عليهم "المسلمين الفرنسيين" إضافة إلى إقامة ستار حديدي حول الجزائر بهدف عزلها عن إخوانها في المشرق والمغرب معا وعن التيارات الفكرية والسياسية. وقد عملت فرنسا على نشر بذور الشقاق والخلاف بين الجزائريين لإشعال نار الفتنة بينهم حتى يتمكن الاحتلال من تنفيذ مخططاته للقضاء على[1]

[1] رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931- 1956، ط 2، الشركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1981 ص 99.

الشخصية الجزائرية وبين العرب والبربر[1]، كما اعتمد التركيب الإداري بالدرجة الأولى للجزائر على السلطة المدنية التي سنتها الجمهورية الثالثة* منذ 1871م، ويترأس هذه السلطة حاكم عام مدني** يمثل فرنسا يكون تابعا في شؤونه إلى وزارة الداخلية بدلا من البحرية مثل ما كان الحال قبل 1871م عندما كان الحكم عسكريا وكان يساعد الحاكم العام مجلس الحكومة ومجالس مالية مهمة هذه الأخيرة استشارية لا تشريعية، وهي تناقش ميزانية الدولة الجزائرية التي أصبحت منذ 1900م تحكم بحكم ذاتي في الشؤون المالية فقط. ويمثل السلطة المدنية في الولايات الثلاث (العاصمة، قسنطينة، وهران) ولاة مدنيون أما الجزائريون فكانوا لا يشاركون في انتخاب رئيس البلدية الذي كان دائما فرنسيا[2].

ومنذ سنة 1869م وضع في الجزائر نظام يقضي بحكم موظف سامي فرنسي يدعى الوالي العام والذي يشرف على إدارة فرنسية بحتة تحكم من أجل الاستعمار ولفائدة الاستعمار، وفي سنة 1901م نال الكولون نوعا من الاستقلال المالي بواسطة الاستعمار حيث كانت لهم قوانين زجرية تدعى الأنديجينا*** التي لم يعرف العالم لها مثيل[3]. كما

---

[1] رابح تركي، المرجع السابق، ص 99.

* تأسست الجمهورية الثالثة من 4 سبتمبر1870م إلى 10 جويلية 1940م. للمزيد أنظر جون لوي بلانش، سطيف 1945 بوادر المجزرة، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 43.

** موظف مدني يعينه مجلس الوزراء، ويتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب وينفذ أوامرها، مع إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية في باريس خاصة بعد صدور مرسوم 26 أغسطس 1881. للمزيد أنظر بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج 1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، د ت، ص 227.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945م، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ص 15.

*** مجموعة من القوانين الاستثنائية التعسفية التي فرضها الفرنسيون على الجزائريين لقمعهم وإرهابهم، للمزيد أنظر مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 7، د ط، مؤسسة هاينا د، لبنان، ص 189.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د ط، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 86.

أسندت السلطة التنفيذية إلى الحاكم[1]، والذي يمثل فرنسا وكانت الجزائر في تلك الفترة مقسمة إداريا إلى مقاطعات ومحافظات وبلديات وهذه الأخيرة مقسمة إلى نوعين:

بلديات ذات صلاحيات كاملة يسكنها الأوروبيون أساسا وأنشأت بموجب مراسيم صدرت عام 1848م، أهمها مرسوم 16 أغسطس 1848م التي جعلت من كل الأقاليم المدنية بلديات وكان عددها ثمانية، اقتصر ووجودها على المناطق التي ضمت كثافة أوروبية معتبرة وكان على رأس هذه البلديات مستوطن منتخب من طرف الأوروبيين[2].

بلديات مختلطة معظم سكانها جزائريون يديرها موظف فرنسي ويساعده قائد[3] أنشأت بموجب مرسوم 27 ديسمبر 1866م في الجهات التي معظم سكانها من المسلمين واستقرت بها أعداد من الأوروبيين ومع هذه البلديات في مجالسها أكثر من عدد المسلمين[4] وتخضع مناطق الجنوب للإدارة العسكرية والملاحظ أن النظام السياسي كرس تفوق الأوروبيين على الجزائريين ثم إن الجزائر كانت موجودة كدولة ذات طابع استعماري[5]، كما أصدر نابليون الثالث* في سنة 1865م** إلا أنهم لا يتمتعون بنفس الحقوق مع الفرنسيين وذلك بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية وإتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية، ورغم السياسة[6]

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 228.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 86.

[3] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 229.

[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر، نجيب عباد، د ط، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 92.

* إمبراطور فرنسا منذ 1852م إلى 1870م حيث أدخل سياسة جديدة تخص الجزائريين الأهالي تقوم عن الاعتراف لهم بحق الإقامة على أرض أجدادهم كما عرف بسياسة المملكة العربية. للمزيد أنظر حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، د ط، دار الهدى، الجزائر، د ت، ص 18.

** المعروف يوم 14 جويلية 1865م حيث المسلم الجزائري فرنسيا، مع استمراره خاضعا لأحكام القانون الإسلامي إنما يمكنه أن يتمتع بالحقوق الفرنسية إذا خرج عن أحكام القانون الإسلامي وجرت عليه الأحكام المدنية والسياسية الفرنسية. للمزيد أنظر عبد الحميد بن باديس، "الحل النهائي"، الشهاب، ج 9، المجلد 4، 1352، ص 502.

[6] حياة سيدي صالح، المرجع نفسه، ص 40.

التي أقرها نابليون الثالث المملكة العربية* فإن الفقر قد انتشر في كل أرجاء التراب الجزائري، وبذلك أصبح الجزائريون يعانون من الأوبئة، الموت، المجاعة والأمراض. وخلال هذه الفترة نلاحظ أن الإنتاج تراجع بشكل مدهش وصار السكان الأهالي يشترون القمح وما زاد الأوضاع سوءا الجفاف سنة 1866م وهجوم الجراد كما حدث زلزال في كل من موزاية وأجزاء من شفة والعفرون، ونظرا لسوء هذه الأوضاع أصبح المستوطنون يطالبون بإيجاد حلول لأنهم مهددين بالأوبئة والمجاعة ولذلك راسل الحاكم العام نابليون الثالث ماك ماهون** يطالبه باتخاذ الإجراءات اللازمة مذكرا «إن فرنسا لا تريد أن يقال عنها يوما بأنها تركت من هم تحت حكمها يموتون فقرا»[1]. كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة ثورات أهمها ثورة المقراني*** والتي كانت سنة 1871م وخلال هذه الفترة عاشت الجزائر أوضاعا رهيبة مما كان سببا في قيام هذه الثورة[2] وتعد مقاومة المقراني من أهم المقاومات الشعبية التي استطاعت أن تهدد الوجود الفرنسي في الجزائر لاسيما بعد ما بلغت الثورة ذروتها لتشمل مناطق من الشرق، الوسط، الغرب والجنوب[3]، بالإضافة إلى عدة أزمات[4] سياسية

* مصطلح أطلقه نابليون الثالث برز في رسالته التي وجهها إلى الحاكم العام الجنرال ماك ماهون. للمزيد أنظر حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص40.

[1] حياة سيدي صالح، المرجع نفسه، ص41-42.

** ولد سنة 1808م وتوفي سنة 1893م، قائد عسكري بارز تخرج من مدرسة سان سير في 1827، مارشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، بعد مشاركته في حرب القرم عين عضوا في مجلس الشيوخ، وعين حاكما عاما على الجزائر في 1864م، وشهدت الجزائر خلال فترة حكمه مجاعة رهيبة في سنوات 1867-1868-1869. للمزيد أنظر حياة سيدي صالح المرجع نفسه، ص 40.

***هو محمد ابن الحاج أحمد المقراني، ينتسب غلى عائلة وجيهة غنية من قلعة بني عباس، عينه الفرنسيون مكان والده على منصب يلقب "الباشاغا"، وشرعوا في مضايقته وإضعاف نفوذه منذ عام 1857م مما ساهم إلى جانب عوامل أخرى في إعلانه الثورة التي توفي فيها. للمزيد أنظر بشير بلاح، المرجع السابق، ص233.

[2] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 233.

[3] عبد الوهاب بن خليف، الوجيز في تاريخ الجزائر 1830-1945، د ط، دار مزغنة، د ت، ص 61.

[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج 2، تر، محمد حمداوي، د ط، شركة دار الأمة، الجزائر، د 2013، ص 680.

ومن بينها الأزمة السياسية من عام 1933م إلى 1935م وتميزت هذه الفترة بالقلق والانزعاج والغليان[1].

وكخاتمة للأوضاع السياسية التي عرفتها الجزائر نلاحظ أن فرنسا منذ دخولها وهي تحاول إخضاع الجزائر لسلطتها واعتبارها مقاطعة فرنسية عن طريق سن مجموعة من القوانين وجعل كل من السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية من اختصاص فرنسا.

الأوضاع الاقتصادية:

بما أن الحالة السياسية للجزائر كان يسودها جو منعدم الاستقرار فكذلك الحالة الاقتصادية كانت غير متوازنة بدليل الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وسيطرة الكولون على معظم ثروات البلاد وذلك بفضل القوانين الجائرة التي فرضتها الحكومة الاستعمارية والتي كانت لصالح المستوطنين بالدرجة الأولى مما جعلهم القوة الطاغية في الجزائر.

لقد تعرض الأهالي غلى ضيم وضيق وذلك بسبب[2] مصادرة الأراضي الخصبة من الجزائريين بهدف إفقارهم ومنحها للأوروبيين الذين تمكنوا من بسط سيطرتهم على الجزائريين سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا[3] وبالتالي حققوا أطماعهم حيث تم طرد الجزائريين من أراضيهم بلا شفقة ورحمة. وكانت تقدر مساحة هذه الأراضي بمائة ألف هكتار، حيث بنت لهم 200 قرية ليستقروا فيها[4].

وقد ترتب على ذلك انهيار الكيان الاقتصادي والاجتماعي للجزائريين تفكك الروابط بين الأسر والقبائل التي كانت تنظم المجتمع الجزائري وما زاد هذه الأوضاع سوء زراعة

---

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 680.

[2] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج 2، تر، حاج مسعودي بلغريبي، د ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 214.

[3] رابح تركي، المرجع السابق، ص101.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص247.

الأراضي الواقعة على الساحل بالكروم وذلك لإنتاج الخمور بغرض تصديرها إلى الأسواق الأوروبية على حساب زراعة الحبوب التي تعد الغذاء الأساسي للجزائريين حتى أصبحت الجزائر تستورد الحبوب لإطعام سكانها[1]. حتى أصبحت المجاعة تهدد السكان وذلك لعدم الاستقرار، كما انخفضت أسعار المواد الفلاحية وانهارت سوق الحبوب وانخفضت قيمة الأجور وتعطلت المشاريع العامة، وبذلك تدهور مستوى المعيشة العام الذي عانى منه الفلاحون بسبب الشركات الاحتكارية والتي كانت تشتري من الفلاح بثمن بخس وتبيعه بأثمان باهظة، إضافة إلى أنّ الفلاحون أيضا كانوا يعانون من نقص المياه ونتيجة لذلك كثرت الهجرات من الريف إلى المدينة من جهة، ومن الجزائر إلى فرنسا من جهة أخرى هروبا من الوضع الاقتصادي الذي كان كله فقر واستغلال.

لقد أصاب الجزائر عجز في الميزانية هذا ما جعل الحاكم العام يقترض من فرنسا مباشرة ثلاثة ملايين وثلاث مائة مليون فرنك خلال سنة 1932م لسد العجز ومواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر[2]، وعلى إثر الأزمة الاقتصادية لم تقبل البنوك بتقديم تسبيقات لجمع المحاصيل وهو ما جعل الأزمة تأثر على العائلات الكبيرة "الأرستقراطية"[3].

ففي فيفري سنة 1942م تدهورت حالة المحاصيل ويعود ذلك للشتاء القارص والربيع الجاف، إضافة إلى إرسال فرنسا 1,821,548 قنطار من القمح الصلب إلى فرنسا سنة 1941م إلا أن محاصيل الحبوب في هذه السنة لم تبلغ 11،2 مليون قنطار مقابل 22،7 مليون قنطار و20 مليون قنطار في سنة 1941م[4]، وكذلك من بين المشاكل المعقدة التي

[1] رابح تركي، المرجع السابق، ص102.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 40.

[3] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 43.

[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 880.

كانت تعاني منها الجزائر مشكل القمح الذي أصبح يقود الاقتصاد الجزائري إلى حالة يرثى لها لأن الكثير من المستعمرين يبذرون القمح اللين الذي يدعى "الفارينة" والذين يعيشون في ناحية وهران كانوا يبذرون القمح الصلب فالقمح اللين هو الذي كان يستعمل في صنع الخبز الفرنسي، حيث كان يستهلك بكميات كبيرة بينما القمح الصلب كان لا يزال مكدسا في مطامير المستعمرين والأهالي ولذلك نزلت قيمته حتى وصلت إلى درجة 100 فرنك للقنطار أما القمح اللين لم ينزل عن 116 فرنكا وفيما يخص القمح الذي ينتجه الفلاحون العرب فقد نزل إلى 75 فرنكا للقنطار وهو بذلك لا يكفي ديونهم ولا سد حاجتهم وحتى القيام بشؤونهم الفلاحية[1].

لقد عمل الاستعمار على القضاء على كل نشاط صناعي في الجزائر، فهو يستثمر الأرض وما تحتها لفائدته، فخلق صناعة في القطر الجزائري تزاحم معامل فرنسا، وهذا ليس في صالح دولة الاحتلال كما أن وجود الصناعة في الجزائر يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية، وذلك يغري العمال الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجور ويزهدهم عن العمل الفلاحي عند المستعمرين مقابل الأجور المنخفضة، وهذا ليس من مصلحة المستعمرين لذلك تركت الجزائر بدون صناعة تذكر لأن الاستعمار حطم الأمة الجزائرية من ناحية الصناعة[2]، وإلى جانب ذلك فإن الجزائريون ساهموا في مداخل الخزينة وذلك بدفع الضرائب التي أثقلت كاهلهم وهي نوعين[3]. وفي هذا الصدد يقول جمال قنان:" ضرائب عربية مثل الزكاة على الأنعام والعشر على المحاصيل الزراعية وضريبة على البساتين

[1] عبد الحميد بن باديس، "هيجان المتوظفين مشكل القمح"، الشهاب، ج 11، المجلد 8، 1351هـ، ص588.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص106.

[3] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج 1 تر، أحمد بن البار، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2011 ص37.

وعلى النخيل وتكوين الملكية ورسوم على حفلات الزواج وعلى الأعياد الدينية وغيرها، كما يساهم الجزائريون في مداخل الخزينة بإخضاعهم كذلك للضرائب العادية، لقد كانوا محيرين على دفع عدد من الرسوم نقدا على خلاف باقي الممولين كما كانوا يدفعون الضريبة العقارية على الأملاك الزراعية وعلى المباني وعلى الحيوانات وضريبة على المهن، وضريبة للغرف التجارية، وأخرى على أشجار العنب وحق التسجيل ودفع المكوس في الأسواق والساحات التجارية ورسوم تستخلص لفائدة البلديات والعملات وغيرها"[1]، أما بالنسبة إلى الكولون فقد كانوا معفيين من ضريبة الدخل وضريبة التركات وهو ما زاد من كره وتذمر الجزائريين للسلطات الاستعمارية[2].

وبالتالي يمكننا القول أنّ فرنسا كانت تتحكم في التجارة الجزائرية داخليا وخارجيا مما جعل الجزائر سوق لمختلف البضائع الفرنسية وفي نفس الوقت موردا رئيسيا للمواد الأولية التي تحتاجها الصناعة الفرنسية[3]، ونتيجة لذلك فتح المجال أمام المنتوجات الفرنسية بهدف القضاء على الصناعات الأهلية، حيث صدر قرار يدعوا إلى الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا عام 1851م وبذلك احتكرت النقل البري والبحري[4].

عمل المعمرون أيضا على احتكار المواد الأولية الجزائرية وجعلوا غرفهم التجارية تحت تصرفهم المطلق فسيطروا على دواليب الاقتصاد الوطني بيد من حديد وأصبحوا يسيرونه حسب مصالحهم وبهذه الطريقة ضيقوا الأهالي حتى صار 90٪ من الجزائريين فقراء[5]

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 1994، ص169.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص259.

[3] رابح تركي، المرجع السابق، ص 102.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، طبعة خاصة، دار هومة الجزائر، 2013، ص 63.

[5] أحمد بن عمر، "الحالة الاقتصادية"، المنار، ع 4، 1951، ص 4.

ومحرومين من الوظائف الإدارية فقد أصبح جيش عرمرم من الأهالي عاطلون عن العمل[1].

وبناء على ذلك يمكننا القول إن اقتصاد الجزائر ليس سوى مشروع أجنبي هدفه الوحيد هو الربح عن طريق استغلال الشعب الجزائري بكامله[2].

نستنتج مما سبق ذكره أن الوضع الاقتصادي في الجزائر كان مثله مثل الوضع السياسي، حيث فرضت فرنسا جملة من الضرائب على السكان الأهالي التي ساهمت في مداخل الخزينة وأثقلت كاهل الجزائريين، إلا ان المستوطنين كانوا معفيين من هذه الضرائب نظرا للامتيازات التي كانوا يحظون بها.

الأوضاع الاجتماعية:

لقد عرفنا الحالة السياسية والاقتصادية للجزائر التي كانت تحت ظل الاستعمار والآن سنتطرق إلى الوضع الاجتماعي والذي بدوره عانى من ويلات الاستعمار حيث كان يتكون المجتمع الجزائري من الفئات الاجتماعية التالية: العرب والبربر والمستوطنون ولذلك حاولت فرنسا خلق تفرقة بين الجزائريين حتى يسهل عليها القضاء على الوحدة التي كانت تربطهم.

استحواذ الجالية الأوروبية على مصادر الثروة الأساسية في البلاد: الأرض، التجارة المال...إلخ[3]، حيث عرفت الجزائر عدة أزمات مما نتج عنه انتشار الفقر بشكل واسع وهو[4] ما جعل السكان يهاجرون من الأرياف إلى المدن وأحيانا أخرى إلى فرنسا، ويرجع سبب ذلك إلى تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية[1]، يذكر جاك بيرك في كتابه: Ed seuil 1962 le Maghreb ente deux guerre, p60. نتائج هذه الهجرة:

---

[1] أحمد بن عمر، المصدر السابق، ص 1.

[2] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، د ط، دار المعرفة، الجزائر، د ت، ص 99.

[3] رابح تركي، المرجع السابق، ص 103.

[4] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، ط 3، وزارة المجاهدين، الجزائر، د ت، ص 244.

«أن المزارع الحديثة وهي تنتشر عبر ملايين الهكتارات من أحسن الأراضي باسم أولوية الحق في الإنتاج الذي ينافس مباشرة حق الفلاح، لقد أدت إلى انتقال حيوية الجماهير المبعدة عن أراضيها إلى ضواحي المدن، وهكذا أدت حركة الاستيطان بالأرياف إلى إضافة الطابق البروليتاري على المدينة وكما فشلت تلك الحركة في إقامة مجال التعاون الحر مع الفلاحين التقليديين ولم تعرف المدينة بدورها وجودا حقيقيا ولم تجد السياسة في هذا السياق حلا وسطا بين مواجهة النقيضين، وهكذا شاهدنا ثورة شعب بلا أرض بعد أن بلغ التناقض ذروته»[2]. وفي نفس سنة 1901م تبعت موجة الهجرة بتلمسان موجات مشابهة لمعظم المناطق[3]، حيث هاجر منها أكثر من 1200 عائلة متجهين نحو سوريا وذلك بسبب الاضطهاد والقمع[4].

إن سلب فرنسا لأراضي الجزائريين وإبعادهم عن الوظائف الحكومية والإدارية خلق في الجزائر أزمة بطالة حادة[5] ويذكر بن باديس: «إنّ سبب هذا الاضطراب هو الأزمة فالفلاح قد أملق والتاجر أفلس والعامل ركن إلى البطالة»[6]. فقد تعدى عدد العاطلين عن العمل المليونين من جملة 3,2 مليون جزائري[7].

إضافة إلى ظهور بروليتاريا زراعية ضخمة[8]، حيث كتب مدير شؤون الأهالي سنة 1941م يقول: «على العامل الجزائر المياوم أي الذي ليس له عمل قار أن يشتغل عشرين

---

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 390.

[2] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 48.

[3] محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 390.

[4] إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ط 3، وزارة المجاهدين، الجزائر، د ت، ص 224.

[5] أحمد توفيق، المصدر السابق، ص111.

[6] عبد الحميد بن باديس، "الجزائر في فوضى"، الشهاب، ج 8، المجلد 10، 1934، ص 543.

[7] بشير بلاح، المرجع السابق، ص250.

[8] ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008 ص 58.

يوما من أجل القوت المتواضع الذي كان يجمعه بعشرة أيام من قبل» وهذا دليل على التدهور الخطير الذي وصل إليه الجزائريون[1]، وكذلك التشرد والإهمال ونتيجة لذلك التشرد الفظيع الذي ليس له مثيل في تاريخ البشرية حدث في الجزائر مجاعة فادحة سنة 1867م[2] ويقول فرحات عباس أن هذه المجاعة انتشرت وشملت البلاد، حيث أدت إلى هلاك مليون من الجزائريين عندما قام جيش الاحتلال الفرنسي بحرق الحرث والحبوب المخزونة في المطامير. وقضى على الأجنة والبساتين، مما جعل الفلاحون فريسة للقحط لمدة عشرات السنين، وفي سنة 1892م لاحظ جول فيري jules ferry بعد ذهابه إلى الجزائر بغرض التحقيق من وضع الشعب الجزائري ومن خلال ذلك وصف هذه المناطق فقال: « رأيناها. تلك القبائل البئيسة التي تسلط عليها الاستعمار فأجلاها والحجز فأرهقها. ونظام الغابات فطاردها وقوانينه فأفقرها. سمعنا شكواتهم ورأينا رأي العين بؤسهم ولامسناه لمسا رأينا وسط الغابات بقعا مجروثة وحقولا مزروعة شعيرا وقمحا قرب سهول حرثها طيلة قرون المحراث العربي العتيق. سلبت من يد الجزائري سلبا وضمت إلى أملاك الغابات. ورأينا في تلك القبائل الصغرى نظام الضرائب الفرنسي ينازع العربي المرتدي الأسمال ... تتنافى مع العدل ومع سياسية متبصرة». إلا أن الاستعمار واصل هذه السياسة المتمثلة في النهب والسلب والاستعباد والاستغلال[3]، وقد أشار إلى ذلك شارل أندري جوليان إلى موت 300000 من الجزائريين الأهالي جوعا أو بمرض التيفوس والكوليرا[4]، ورغم ذلك إلا أن النمو الديمغرافي

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السبق، ص 880.

[2] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص250.

[3] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال، منشورات ANEP المؤسسة الوطنية للاتصال، الرويبة، الجزائر 2010، ص 92-93.

[4] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الإستعمار1827-1871، ج 1، تر، جمال فاطمي ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008، ص68.

تزايد بشكل ملحوظ[1]، ويمثل الجدول نسبة ارتفاع عدد السكان الأوروبيين مقارنة بالجزائريين حيث انتقل عدد المسلمين من 471,305 إلى 139,505 ففي سنة 1931م كان عدد السكان الأوروبيين في المدن الأربع الكبرى قد تجاوز السكان المسلمين وذلك ما يبينه الجدول التالي:

المدينة	في 1936	في 1931
الجزائر	٪45	٪42
وهران	٪26	٪31
سيدي بلعباس	٪54	٪61
عنابة	٪76	٪37

ومن خلال الجدول نلاحظ أن عدد السكان الأوروبيين ارتفع بسرعة كبيرة ويعود ذاك إلى الامتيازات التي يتمتع بها الأوروبيين المستوطنين[2]، أما عدد السكان الجزائريين اخفض نظرا للأوضاع المزرية التي صادفته وإهمال القرى والأحياء الجزائرية التي يقطنها الأهالي الجزائريين من الخدمات الأساسية[3]، وأمام تدهور هذه الأوضاع وتفاقمها اضطر المجلس العام للمندوبيات المالية بتقديم مساعدات للقرى الريفية الجزائرية[4].

وبناء على ما سبق نستنتج أن الحالة الاجتماعية هي الأخرى كان لها نصيب من بطش الاستعمار المتمثل في قهر الجزائريين بواسطة حرمانهم من أبسط شروط الحياة إلى جانب نقص المرافق الصحية والخدماتية، إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة والأوبئة.

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص100.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 395.

[3] رابح تركي، المرجع السابق، ص 103.

[4] محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 395.

الأوضاع الثقافية والدينية:

لكل أمة ميزة تميزها عن باقي الأمم فالجزائر تمتاز بثقافة عربية عريقة وعمادها الدين الإسلامي وبدخول فرنسا الجزائر عملت على القضاء عليهما باعتبارهما أساس ونواة الشخصية الإسلامية، فالثقافة العربية تعبر عن هوية الشعب الجزائري والدين بالنسبة للجزائريين شيء مقدس لا جدال فيه، لذلك عملت فرنسا على إفراغ الجزائريين من هاذين الميزتين حتى يتسنى ويسهل عليها دمج الجزائر في فرنسا.

الأوضاع الثقافية:

لقد اتخذت السلطة الاستعمارية ضد اللغة العربية إجراءات صارمة تتمثل في القضاء على المقومات المعنوية للمجتمع الجزائري، حيث خلقت ما ينافسها كتعليم الدارجة واللغة القبائلية في المدارس[1]، وفي بادئ الأمر عمل على تحطيم الكتاتيب القرآنية، ثم ألغى وحجز التعليم في المساجد لإدراك الاستعمار أن الأمة لو تعلمت لقاومته[2]، وبالتالي حرم على الجزائريين التعليم بينما فرضه على أبناءه في فرنسا[3]، فقد مارس منذ الاحتلال سياسة التجهيل التي كانت[4] إلى جانب سياسة التفقير الذي جعله الاستعمار كشعار له في التراب الجزائري[5] ثم فتحت الحكومة الفرنسية أبواب المدارس شيئا فشيئا أمام أبناء الجزائريين لكن بنسبة محدودة [6].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص132.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 116.

[3] محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي عيون البصائر، جمع وتقديم، أحمد طالب الإبراهيمي، ج 3، ط 1، دار الغرب الإسلامي، تونس 1997، ص 220.

[4] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 1954، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 95.

[5] أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص 116.

[6] يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص 95.

ومنذ سنة 1883م كان التعليم يقتصر على كونه فرنسيا بحتا لا جزائريا ولا عربيا فاللغة الفرنسية هي لغة المستعمر وبلاد فرنسا هي المستعمر حيث وضعت لها برامج فرنسية بحتة. وكانت غاية فرنسا من ذلك تقريب الجزائريين منها وتعليمهم لغتها وآدابها وعلومها حتى يسهل دمجهم، وقد كانت حالة التعليم في الجزائر مأساوية ويعود ذلك إلى عدم قدرة المسلمين على الدراسة في الجامعات بسبب الفقر الذي كانوا يعانون منه، وسياسة التمييز العنصري التي مارسها المستعمر في حقهم.

ومن جهة أخرى لم تفتح أبواب الوظائف في وجههم لأن شرط الجنسية كان عائقا أمامهم للتسجيل في بعض المعاهد العليا في فرنسا حيث أنشأت للقضاة وأعوانهم التراجمة مدرستين ثانويتين بتلمسان وقسنطينة ومدرسة عليا بمدينة الجزائر تدعى «الليسات–الفرنسية الإسلامية» يتلقى نحو 1500 طالب من المسلمين تعليما عاليا في اللغتين الفرنسية ثم العربية[1]. كما حاولت فرنسة الجزائريين عن طريق فرنسة الإدارة[2]، وعملت على محاربة اللغة العربية عن طريق غلق المدارس والزج بشيوخها وأساتذتها في السجن والحد من انتشارها بحجة أنها تشكل خطرا عليها ولذلك حاربتها بشتى الوسائل، وكان من جملة إجراءاتها إصدار قانون في 24 ديسمبر 1904م الذي ينص على: «عدم السماح لأي معلم مسلم أن يتولى إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية بدون رخصة يمنحها إياها عامل الولاية–العمالة أو قائد الفيلق العسكري. ويعد فتح مكتب بدون رخصة اعتداء على حدود القوانين الخاصة بالأهالي المسلمين»[3].

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 117.

[2] رابح تركي، المرجع السابق، ص 102.

[3] بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، ج 3، د ط، دار العزة والكرامة للكتاب، وهران، الجزائر، 2009، ص 598.

وبالتالي وضعت شروطا تعجيزية أو منح رخصة من قبل السلطات الفرنسية لفتح مدرسة وكل ذلك من أجل الوقوف والتصدي وعرقلة فتح المدارس العربية وضرب التعليم الإسلامي، وترتبط بداية التعليم الفرنسي لأبناء الجزائريين عندما أصدر وزير التعليم الفرنسي جول فيري Jules ferry مرسوما في 13 فبراير 1883م بمجانية التعليم الابتدائي للأطفال الجزائريين فقد كان يرى ذلك السبيل الوحيد في محو الشخصية الجزائرية غير أنه لم يحقق مسعاه وفشل مشروعه فشلا ذريعا وبقي عدد التلاميذ قليلا جدا، فقد كان معظمهم متشردون ويمسحون الأحذية ويرعون الأغنام، ونتيجة لذلك تزايدت نسبة الأمية حيث بلغت عند الإناث حوالي 98٪ وعند الذكور 94٪ وبلغت هذه السياسة أوجها عندما أصدر رئيس وزراء- ووزير داخلية فرنسا الماسوني "كمبل شوطن"[1] قرارا رسميا في 8 مارس 1938م يمنع تعليم اللغة العربية في الجزائر وجاء في هذا القرار: «إن اللغة العربية تعتبر أجنبية» وفي سنة 1945م أصدرت فرنسا كذلك قرارا مماثلا يتوجب على معلمي المكاتب العربية معرفة اللغة الفرنسية وكان من وراء ذلك القرار إقامة حاجز أمام الشيوخ والعلماء المسلمين حتى لا يزاولوا نشاطاتهم التعليمية.[2]

إضافة إلى أن جمعية العلماء المسلمين قد منعت من فتح المدارس حيث وصفت السلطات الاستعمارية الثقافة العربية الإسلامية بالتعصب والجفاف وتعويضها بالثقافة الفرنسية. وكان لتلك السياسة نتائج وخيمة أهمها تدهور واقع اللغة العربية واستفحال الأمية والجهل[3]، وحتى الصحافة لم تسلم من يد الاستعمار فقد كانت قراءة الجرائد اليومية محرمة على الجزائريين فكانوا يطلعون عليها سريا بعيدا عن أعين الرقابة الفرنسية. أما بخصوص[4]

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 271-272.

[2] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 600.

[3] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 278.

[4] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 59.

المكتبات العامة فكان لا يسمح للجزائريين إعارة الكتب منها[1]، وكل ذلك أساليب وطرق أخذتها فرنسا كوسيلة لمقاومة التعليم العربي وهي إما قوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا وإما قرارات إدارية فردية مصدرها الجزائر[2].

وعليه نستطيع القول أنّ فرنسا عملت على محو كل سمات المجتمع الجزائري وذلك بمحاربة الثقافة العربية الإسلامية[3] وأن الغزو الفكري كان متصلا بالغزو العسكري[4].

الأوضاع الدينية:

منذ احتلال الجزائر عام 1830م حاربت فرنسا الشخصية الإسلامية وبعد ثورة المقراني عام 1871م حاربت القضاء الإسلامي بقوة وحاولت إلغاءه بتقليص أعداده من 184 إلى 61 محكمة عام 1890م، ولذلك منحت وظائف القضاء الإسلامي إلى عملاء لا يتمتعون بثقافة ومعرفة كافية ولا حتى بالأخلاق. إضافة إلى أنها سلطت الضوء على مراقبة التعليم الديني والزوايا وحددت المدارس القرآنية كما أغلقت الكثير منها، وهذا ما أدى إلى نقص عدد القضاة والأئمة والمعلمين.

لقد شددت فرنسا الرقابة على رجال الدين والعلماء والفقهاء الأحرار حيث راحت إلى أبعد الحدود فكونت طبقة رسمية من رجال الدين الإسلامي أسندت لهم إدارة المساجد ومراقبة الزوايا الحرة ورجالها وفرضت عليهم التعاون معها ضد إخوانهم الأهالي. وفي ظل هذه السياسة قامت بتغيير أسماء المدن والقرى الجزائرية وعوضتها بأسماء أوروبية للجزائر لرهن بإشارة من إشارات رئيس الكنيسة الكاثوليكية، بل إن هذا الرئيس هو الحاكم وفي ظل هذه السياسة قامت بتغيير أسماء المدن والقرى الجزائرية وعوضتها بأسماء أوروبية مسيحية[5] وفي

---

[1] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 59.

[2] محمد البشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص217.

[3] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 38.

[4] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 56.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 51-52.

هذا الصدد يقول الشيخ البشير الإبراهيمي: «أن الحاكم المدني العام للجزائر لرهن بإشارة من إشارات رئيس الكنيسة الكاثوليكية، بل إن هذا الرئيس هو الحاكم في الحقيقة»[1]. وقد اعتبرت فرنسا الدين الإسلامي في الجزائر من ممتلكات الدولة واستحوذت على كل المؤسسات الإسلامية وكل ما يخصها وقال أحد كبار موظفي الولاية العامة الجزائرية وهو مسيو برك في مقال نشر بعد موته جاء فيه ما يلي: « لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نسمح بتسمية المفتي أو الإمام، إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس، ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رقي إلا ما أظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظير»[2].

سيرت فرنسا الدين الإسلامي بمجموعة من الإجراءات الإدارية والقوانين الخاصة نذكر على سبيل المثال مرسوم 27 سبتمبر 1907م والذي ينص على فصل الدين عن الدولة لكنه بقي حبرا على ورق[3]، حيث رفض الاستعمار الفرنسي رغم كل الوعود على إرجاع الدين الإسلامي كما كان من قبل، وهذا ما جعل المسلمون يقاطعون المساجد الحكومية الفرنسية وقاموا بتأسيس مساجد خاصة بهم "مساجد حرة" [4]. وحتى الحج لم يسلم من بطش الاستعمار لأن فرنسا حاولت تقليص الحجيج حتى لا يحتكوا مع الطرق الدينية الأخرى[5].

ومما سبق ذكره يمكننا القول أنّ فرنسا انتهجت سياسة خاصة لمحو مقومات الشخصية الإسلامية وحاولت القضاء على الدين الإسلامي عن طريق دعمها وتشجيعها لبعض الطرق الصوفية التي كانت تخدم مصالح الاستعمار.

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 278.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص122.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص40.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص 123.

[5] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 567.

وفي الأخير نستنتج أن سوء الأوضاع في الجزائر اشتمل كل المجالات والميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية. مما كان له الأثر السيء على الحياة العامة في الجزائر ففي السياسي نجد أن مقاليد السلطة كانت بيد الحكومة الاستعمارية وفيما يخص الجانب الاقتصادي فقد عرف كذلك تبعية للاستعمار الفرنسي من خلال ربط ميزانية الجزائر بفرنسا، أما بخصوص الجانب الاجتماعي فهو الآخر لم يسلم من بطش الاستعمار بدليل أن الحياة الاجتماعية التي حظي بها الجزائريون كانت أشد بؤسا وحرمانا مقارنة بالحياة العامة التي عاشها الأوروبيون حيث وفرت لهم فرنسا جميع شروط الحياة العامة الملائمة، بينما من الناحية الثقافية والدينية فقد كان لهما الحظ الأوفر من السياسة الاستعمارية التي عملت بشتى الوسائل على محاربة الثقافة العربية والدين الإسلامي ومحو الشخصية الجزائرية ففيما يخص الثقافة العربية حاربتها فرنسا من خلال غلق المدارس العربية والزج بالعلماء في السجن، أما من الناحية الدينية فقد حاربت الدين الإسلامي وبالمقابل حاولت تنصير الجزائريين وتحويل المساجد إلى كنائس.

نظرا للحالة التي كانت تعيشها الجزائر ونتيجة عقم الكفاح المسلح، سلكت الحركة الوطنية طريقا آخر للوقوف في وجه الاستعمار ألا وهو أسلوب الكفاح السياسي والذي ترتب عنه مطالبة الجزائريين بحقوقهم السياسية والمشاركة في حكم بلادهم، بهدف تغيير واقعهم ونتيجة لرغبة الجزائريين في نيل الحقوق السياسية عملت كل من الحكومة الفرنسية والمعمرين منذ دخولهم إلى الجزائر على القضاء على كل محاولة لهم في ذلك. وبناء على ما سبق فيما تتمثل الحقوق السياسية التي طالب بها الجزائريون؟ وكيف واجهت الحكومة الفرنسية والمعمرين مطالب الجزائريين السياسية؟

1- مطالب الجزائريين:

لقد حاول الجزائريون منذ دخول الاستعمار الفرنسي القضاء عليه باستعمال المقاومة المسلحة فكانت هناك عدة ثورات قاومت الوجود الاستعماري، ومن خلال ذلك رأى الجزائريون أنه لا نتيجة من اعتماد الكفاح المسلح في مقاومة الاستعمار وإلى عقم هذا النضال ولذلك أراد الجزائريون تغيير طريقة كفاحهم فلجئوا إلى النضال السياسي والمطالبة بمطالب سياسية عسى أن تغير شيئا مما عجزت عليه المقاومة المسلحة أن تغيره في حالتهم.

كتلة المحافظين:

ظهرت في هذه الفترة تياران: تيار ينادي بالاندماج عن طريق ربط الجزائر بفرنسا من أجل تحقيق المساواة في الحقوق بين الجزائريين والأوروبيين[1].

تعني كلمة "المحافظين" التمسك بالقيم الإسلامية ورفض الأفكار الغربية والإجراءات الاستعمارية الإدماجية[2]، تشكلت سنة 1900م من المثقفين التقليديين وزعماء الدين وبعض

[1] عمار عمورة، الوجيز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة، الجزائر، 2002م، ص163.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 329.

الإقطاعيين المرابطين[1]، أنصار اللغة العربية والدين الإسلامي الرافضين للتجنيس والخدمة العسكرية تحت علم فرنسا ويمكن تسميتها "بالنخبة الإسلامية". حيث كان بعضهم معلمين وممثلين نيابيين[2]، وقد كان هؤلاء يربطون مصير الجزائر بالعالم العربي الإسلامي[3]، ويتمثل برنامجهم في النقاط التالية:

تحقيق المساواة في التمثيل النيابي والضرائب والاستفادة من الميزانية بين الجزائريين والمستوطنين، تعميم وتطوير وسائل التعليم واستعمال اللغة العربية، معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري، إلغاء كل القوانين التعسفية وفي مقدمتها قانون الأهالي، حرية الهجرة ولاسيما نحو المشرق[4]. وكان في نظرهم أن الحفاظ على الشخصية الجزائرية هو ضمان لانتصار الجزائر على فرنسا[5]، ومن أهم الشخصيات التي سلكت هذا التيار: الشيخ عبد القادر المجاوي*، عبد الحليم بن سماية* الذي استضاف الشيخ محمد عبده*** أثناء

---

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، د ط، دار المعاصرة، الجزائر، د ت، ص 14.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 14.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 59.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 330.

[5] محمد بلعباس، المرجع نفسه، ص 14.

* أحد قادة الإصلاح، كان أستاذ اللغة العربية والقانون الإسلامي في المدرسة العربية الفرنسية بالعاصمة، ساهم بفعالية في النهضة الجزائرية بكتبه ومحاضراته ونشاطه الصحفي. للمزيد أنظر محمد بلعباس، المرجع نفسه، ص14.

**أستاذ في المدرسة العربية الفرنسية بالعاصمة وأحد الدعاة البارزين للقومية الإسلامية في الجزائر ونظرا لمكانته فقد كانت آراء ه محترمة من المجتمع الجزائري وحتى من بعض الفرنسيين. للمزيد أنظر محمد بلعباس، المرجع نفسه، ص 14.

***الشيخ محمد عبده: 1849-1905 مفتي الديار المصرية ومن كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام، ولد في إحدى القرى الغربية بمصر، درس بالجامع الأحمدي بطنطا ثم بالأزهر اشتغل في التعليم وكتب في الصحف ولاسيما جريدة الوقائع المصرية التي تولى تحريرها، أصدر مع صديقه وأستاذه جمال الدين الأفغاني جريدة العروة الوثقى وله عدة مقالات. للمزيد أنظر خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج 6، ط 5، دار العلم الملايين، بيروت، 2006، ص 252.

إلى الجزائر في سنة 1903م، وابن موهوب*، وبعض المثقفين الصحفيين كمحمد بن أبي شنب** وابن رحال[1].

حركة الشبان الجزائريين والأمير خالد:

ظهرت هذه الحركة سنة 1908م وكان على رأسها الأمير خالد*** وهي حركة نخبوية تتألف من مثقفين فرانكفنيين الذين تعلموا في المدارس الفرنسية، ومنهم من كان معربا متأثرا بفكرة النهضة، وكانت مطالبهم أولا اجتماعية ثم تحولت إلى مطالب سياسية[2]، وفي شهر أكتوبر 1908م طرحت فرنسا فكرة التجنيد الإجباري للشباب الجزائري، ونتيجة لذلك قامت بفكرة النهضة وكانت مطالبهم أولا اجتماعية ثم تحولت إلى مطالب سياسية وفي شهر أكتوبر 1908م طرحت فرنسا فكرة التجنيد الإجباري لشباب الجزائري، ونتيجة لذلك قامت حركة الشبان باحتجاج رافضة إياه وعدم قبوله وحينئذ ركز الشبان الجزائريون على المطالبة بتعويضات سياسية مقابل أداء الخدمة العسكرية وتمثلت مطالبهم فيما يلي[3]: تعديل قانون الأنديجينا وإلغاء بعض بنوده، رفع نسبة التمثيل في الانتخابات المحلية

---

* مفتي قسنطينة الذي كان يحاضر ويكتب حاثا بني وطنه على الاستفادة من تقدم أوروبا، ويرجح أن يكون هو الذي أثر في الشيخ عبد الحميد بن باديس مؤسس جماعة العلماء. للمزيد أنظر صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د ت، ص 287.

** ولد في يوم 26 أكتوبر 1889م، تعلم القرآن، تخرج من مدرسة بوزريعة وعمره 19 سنة، وفي 1904م دخل التعليم العالي فأصبح أستاذا محاضرا، انتخب عضو أكاديمية العلوم الاستعمارية، عين أستاذا في كوليج دوفرانس، توفي في 1929 م وعمره لا يتجاوز 59 سنة. للمزيد أنظر بشير بلاح، المرجع السابق، ص 428.

[1] صلاح العقاد، المرجع نفسه، ص 287.

***هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد الكبير، اشتهر بلقب الأمير خالد، وهو حفيد الأمير عبد القادر، ولد بدمشق في 20 فبراير 1857م، التحق بكلية سان سير الحربية في سنة 1893م، وعاد إلى الجزائر في 1895م، شارك في الحرب العالمية الأولى وكان من أبرز رواد الحركة الوطنية. للمزيد أنظر محمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 120.

[2] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 75.

[3] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 2، المرجع السابق، ص 716.

والمساواة بين المسلمين والأوروبيين. حاولت فرنسا إعطاء بعض الحقوق السياسية للجزائريين مقابل العمل في الجيش الفرنسي، ونتيجة للضغط الذي مارسه المستوطنون الأوروبيون بواسطة ممثليهم في البرلمان الفرنسي قررت الحكومة الفرنسية التراجع عن منح الجزائريين إصلاحات سياسية وتتمثل هذه الأخيرة في التمثيل في المجالس المحلية[1] والمجالس الوطنية[2] واكتفت الحكومة بإعطاء مكافأة مالية قدرها 250 فرنكا لمن يعمل في الجيش الفرنسي ونتيجة لتدهور الأوضاع في الجزائر قام المسلمون الجزائريون برفض التجنيد الإجباري فبعث رجال حركة الشبان الجزائريين بوفد إلى باريس يوم 18 جوان 1912م وذلك لمقابلة رئيس الحكومة بوان كاري poincare وتقديم احتجاج له على عدم اتخاذ الحكومة الفرنسية إصلاحات سياسية لصالح السكان المسلمين وطالب وفد الشبان الجزائريين بمنحهم حقوق أساسية مثل:

إلغاء قانون الأنديجينا[3]، التوزيع العادل للضرائب وموارد الميزانية، تمثيل جدي وكاف في المجالس المنتخبة في كل من الجزائر وفرنسا[4]، منح مكانة الأولوية للمثقفين في العملية التمثيلية، إصلاحات إدارية[5]، حيث كان لهذه الحركة اتصالات مع المسؤولين الفرنسيين وذلك لنقل انشغالاتهم ومعاناتهم والمطالبة بتحسين ظروف معيشتهم[6]. ومن بين ما تميزت به هذه الحركة أنها كانت في تناقض مع الحافظين في أغلب المواقف، وكان هدف هذه الجماعة توحيد الجزائر مع فرنسا وتبنت أفكار الغرب وثقافته[7].

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ج 1، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د ت ص 103.

[2] محمد تقية، الثورة الجزائرية، تر، عبد السلام عزيزي، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 42.

[3] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 103.

[4] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 56.

[5] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 107.

[6] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 82-83.

[7] قدادرة شايب، "الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التاريخ، إشراف، أ. د سكفالي عبد الرحيم، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006- 2007، ص 216.

ومن أهم المطالب التي دافعت عنها هذا التكتل إيقاف الهجرة الأجنبية إلى الجزائر على أساس أن الجزائر للجزائريين[1].

مطالب الأمير خالد:

في العشرينيات وبالتحديد عقب نهاية الحرب العالمية الأولى والتي شهدت بروز الوطنيات الأوروبية، تكونت في الجزائر بفضل الأمير خالد[2] حركة سياسية في البلاد غير منتظمة التفت حول الأمير خالد الهاشمي[3] وأسس هذا الأخير حزب جديد في شهر يناير عام 1912م، وهو حزب الإخاء الجزائري كما كانت له جريدة اسمها الإقدام* التي أسسها يوم 10 سبتمبر 1920م[4]. وفي عام 1917م قام بخطوة جريئة عندما شارك مع إخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان في باريس وطالب بأن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ دون تخلي الجزائريين عن هويتهم العربية الإسلامية [5]، ما كان الأمير خالد بالرجل الذي يجهل أو الشخصية التي تنسى[6] فقد تفرغ إلى العمل السياسي[7] اغتنم الأمير خالد زيارة الرئيس الفرنسي ألكسندر ميليراند في 20 أفريل 1922م وخطب أمامه قائلا: "إن الجزائريين يطالبون في الحال بالحريات المدنية ....". ثم إن التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي أمر بسيط[8]. ومن جملة المطالب التي طالب بها الأمير

---

[1] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، مؤسسة علال الفاسي، الدر البيضاء، 2003، ص 12.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 36.

[3] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، د ط، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص100.

*جريدة أسبوعية كان يصدرها الأمير خالد قبل رحيله عن الوطن. للمزيد أنظر أحمد توفيق المدني، "رثاء الأمير خالد" الشهاب، ج 4، المجلد 15، 21 ماي 1939، ص 260.

[4] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 221.

[5] أحمد سعيود، "مساعي الحركة الوطنية الجزائرية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى" المصادر، ع 9، الجزائر، 2004، ص 15.

[6] الطيب العقبي، "وفاة الأمير خالد"، البصائر، السنة الأولى، ع 5، ص 3.

[7] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، د ط، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 215.

[8] يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919- 1939، د ط، دار هومة

خالد نذكر: تحقيق التمثيل النيابي للجزائريين الغير المتجنسين وكذلك التمثيل في المجلس الوطني الفرنسي[1]، ووقف القوى العقابية الخاصة التي كانت لحكام البلديات المختلطة[2]، وحق المواطنة الفرنسية في إطار الأحوال الشخصية الإسلامية، وإلغاء قانون الانتخابات بالنسبة للجزائريين مركزا على قضية تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية[3]، ونفس الحقوق والواجبات مع الأوروبيين في الخدمة العسكرية، وارتقاء الجزائريين إلى جميع الرتب المدنية والعسكرية دون تقييد وذلك بشرط سوء الكفاءة والمقدرة الشخصية[4]، وتنفيذ قانون التعليم الإجباري على سائر المسلمين، مع إعطاء الحرية للتعليم الحر وكذلك حرية الصحافة والتعبير، الحرية التامة لسائر المسلمين في السفر إلى فرنسا. وكان للأمير مطالب أخرى تتمثل في تنفيذ القوانين الاجتماعية على العمال الجزائريين وإعلان العفو عن المسجونين، وفصل الدين عن الدولة فيما يخص الشريعة الإسلامية[5] ولتنفيذ مشروعه السياسي قام الأمير خالد باختيار أربع وسائل لنضاله تتمثل فيما يلي:

1- الصحافة: كانت له جريدة الإقدام التي كانت ذات شهرة عظيمة.

2- الخطب: وخاصة في الحملات الانتخابية، كان يحظرها جيدا ولا يكف عن التنديد بالخونة والمتجنسين.

3- المجالس المنتخبة: نادى فيها بالمساواة عن طريق منصاتها وعرائضها وإعادة الاعتبار الأهلي المحتقر.

الجزائر، 2013، ص 64.

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص ص 291-326.

[2] أنيسة بركات درار، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، طبعة خاصة، منشورات ANEP ،الرويبة، الجزائر 2008، ص 175.

[3] حكيم ابن الشيخ، "دور الأمير في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936"، مذكرة ماجستير غير منشورة إشراف، أ. د يحياوي مسعودة، جامعة الجزائر، 2001- 2002، ص ص 88- 91.

[4] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 107.

[5] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، د ت ص 302.

4_ الاتصالات بالشخصيات الفرنسية: وقد كاتبها وأبلغها وضعية الجزائريين المزرية في بلاده[1].

عندما دعا الأمير خالد إلى المساواة رحبت به فئة النخبة التي وقفت إلى جانبه وسان في كل الأمور الحيوية، لقد كان الشغل الشاغل للأمير خالد هو قضية التمثيل البرلماني حيث دعا مع زميله الحاج عمار إلى ضرورة القبول ببعض العناصر من الأهالي غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية لرئاسة مناصب في غرفة النواب الفرنسية، واضعا بذلك مقارنة بين وضعية السود في جزر المارتنيك* والجواد لوب**الذين كان لهم ممثلون عنهم في البرلمان الفرنسي، بالمقابل لم يكن للأهالي الجزائريين و الذي كان عددهم خمسة ملايين مسلم من يمثلهم[2]، قام الأمير خالد بتأسيس رابطة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين وذلك ردا على فرنسا لأنها أحالته إلى التقاعد لمطالبته بمكاسب سياسية مقابل مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، أسس هذه الرابطة مع جماعة من رفاقه وكان هدفها الدفاع عن حقوق الأهالي السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وبدعم الجزائريين للأمير قامت فرنسا بنفيه سافر إلى الإسكندرية وبعدها ذهب إلى فرنسا وهناك أسس مع رفاقه هيئة[3]

[1] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 103.

* وهي عبارة عن أرخبيل بالأنتيل دخلت في حوزة فرنسا سنة 1635، أغلب سكانها من الزنوج والملانو عاصمتها فورد فرانس. للمزيد أنظر قدادرة الشايب، المرجع السابق، ص 221.

** أرخبيل في البحر الكاريبي وقعت تحت الاستعمار الفرنسي سنة 1635، عاصمتها باستير تتألف من جزر. للمزيد أنظر قدادرة شايب، المرجع نفسه، ص 221.

[2] قدادرة الشايب، المرجع نفسه، ص 221.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 102.

خاصة للدفاع عن العمال الأفارقة وبعثوا برسالة مؤيدة لعبد الكريم الخطابي* في إقليم الريف بالمغرب الأقصى ثم غادر الأمير فرنسا متجها إلى دمشق، حيث قضى هناك بقية حياته حتى توفي سنة 1936م[1].

دعاة الإدماج:

وتعرف هذه الجماعة بالنخبة الإدماجية ويعرفهم أحد أفراد هذه الحركة وهو الشريف بن حبيلس: "إنما أي النخبة مجموعة الشبان المتكونين في الجامعات الفرنسية والذين كانوا بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير، وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين " ويعرفهم جورج مارسي وهو أحد المعلمين المستشرقين في تلمسان " الشبان الجزائريون هم الطبقة التي جمعت بين الثقافة الفرنسية وبين الثقافة العربية والذين يعرفون في الوقت نفسه عن مؤلفي العصر الذهبي الإسلامي وعن كتابات التراث الفرنسي"[2]، حيث بدأ هؤلاء العمل بغرض تحقيق إصلاحات اجتماعية وسياسية بسيطة. وبدأ ظهور هذه الفئة شيئا فشيئا منذ مطلع القرن العشرين ونتيجة للتفرقة العنصرية بينهم وبين الفرنسيين طالبوا[3]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 105.

* من مواليد 1822م من قرية أجادير ببني ورغايل بإقليم الريف، أصوله من الحجازمن الجدزارا، جاء إلى مراكش حوالي الجيل الثالث للهجرة تلقى دروسه في القرويين واتصل بكبار الشخصيات وفي مدينة فاس بدأ وعيه السياسي من خلال قراءته للكتب التاريخية والصحف التي كانت تصل إلى جامعة القرويين من مصر وبلدان المشرق العربي، عاد إلى أجادير عام 1912م. للمزيد أنظر مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة السياسيين والعسكريين، ج 3، ط 1 دار الصداقة العربية، لبنان، ص 115- 116.

[2] بو عبد الله عبد الحفيظ، "فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919- 1962"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، إشراف أ. د يوسف مناصرية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005- 2006، ص 53.

[3] يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص 105.

بالتجنيس والإدماج ومن أبرز أعضائها: فرحات عباس* الذي كان صيدليا في سطيف والدكتور ابن جلول**[1] وتمثلت مطالبهم فيما يلي:

المساواة في الحقوق السياسية، التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي إعادة النظر في الانتخابات. وابتداء من سنة 1927م نظم الليبراليون حملة من أجل تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي وقد توسعت هذه الحملة لتشمل فرنسا ذاتها، وذكرت الشهاب بأنّ الجزائريين بصفة عامة بالنسبة للمتجنّسين أو غير المتجنّسين لهم الحق في انتخاب النواب إلى المجلس الوطني، ورغم انتشار الحملة في الجزائر وتعيين رجال الدراسة الخاصة في فرنسا فإنّ قضية التمثيل النّيابي في المجلس الوطني الفرنسي لم تتحقق قبل سنة 1947م[2]، وفي 18 جوان 1927م أعلن رسميا بدار ولاية الجزائر عن تأسيس «اتحادية أو جمعية النواب المسلمين الجزائريين» مركزها بشارع عنابة– مدينة الجزائر مهمتها «توحيد وتقوية جهود النواب المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس النيابية بالقطر الجزائري وذلك من أجل الدفاع عن مصالح منوبيهم، وأنشئت لكل عمالة اتحادية خاصة فاتحادية قسنطينة برئاسة الشريف سيسبان، وأخرى بعمالة وهران برئاسة بن عودة باش[3] تارزي، والثالثة لعمالة الجزائر برئاسة زروق محي الدين اجتمعت هذه الاتحادات الثلاث في مؤتمر واحد أقيم في مدينة الجزائر يوم 17 ديسمبر 1930م، وكان من مقرراته بعث وفد

---

* كان من أبرز الدعاة والمناضلين من أجل اندماج الجزائر مع فرنسا، ومن المتأثرين بالثقافة العربية الفرنسية، اقتحم ميدان السياسة منذ الحرب العالمية الأولى. للمزيد أنظر Ferhat Abbas, les geune algérien, dé la Colonievers la province, 2 eme éditions, éditions fréres, paris, p 26.

** ولد سنة 1896م بقسنطينة تلقى تعليمه بمسقط رأسه ثم انتقل إلى باريس، سجل بكلية الطب دخل السياسة منذ العشرينيات فأصبح مستشارا بالمجلس البلدي وفي الثلاثينيات برز في فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين، لعب دورا أساسيا في التحضير للمؤتمر الإسلامي 1936م توفي سنة 1986. للمزيد أنظر بشير بلاح، المرجع السابق، ص 430.

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 124.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص ص 259– 354.

[3] عبد الرحمان إبراهيم ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920– 1936، ج 1، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 32.

إلى فرنسا تمثّل فيه كل اتحادية بعشرة نواب حيث قرر هذا المؤتمر ذهاب الوفد في شهر فيفري 1931م إلى باريس يحمل المطالب الجماعية للاتحاديات الثلاث ليعرضها على الحكومة الفرنسية. هذا ومما كان مقرر في مؤتمر 11 سبتمبر 1927م من مطالب هذه الاتحادية العامة التي عرفت فيما بعد "جمعية النواب المسلمين الجزائريين" وتمثلت مطالبها فيما يلي:

تمثيل الأهالي المسلمين في البرلمان الفرنسي، مساواة المرتبات والمنح في وظائف الحكومة، المساواة في الخدمة العسكرية، إلغاء الشروط التي تمنع العمال الجزائريين من الذهاب للعمل في فرنسا، إلغاء قانون الأندجينا القانون الخاص بالأهالي، تطوير الثقافة والتعليم بالنسبة للأهالي المسلمين، تطبيق القوانين الاجتماعية على الأهالي المسلمين، تنظيم الانتخابات في الأحواز الممتزجة حسب قانون 1919، وانتخاب المجالس المالية[1]، حيث كانت مواقفهم ايجابية رغم أنهم كانوا ضد فكرة الاستقلال فهي عند بعضهم مثل فرحات عباس مستحيلة ويمكن اعتبار المنتخبين من تيارات الحركة الوطنية. وكان التيار السياسي الذي يمثله هؤلاء المنتخبون هو ثمرة لوضعهم، وكانت مطالبهم الاندماجية متناقضة مع مطالب نجم شمال إفريقيا فيما يتعلق بمضمونها أو في هدفها إلى درجة أن منظّرهم فرحات عباس كتب في مؤلفه "الشاب الجزائري" «يقول الجزائر أرض فرنسية، ونحن فرنسيون، يحكمنا قانون الشخصية الإسلامية، وليس في القرآن ما يحرم الجزائري المسلم أن يكون[2] فرنسي الجنسية حاد الذكاء طاهر القلب واعيا بالتضامن الوطني لا شيء يمنع ذلك غير الاستعمار».

لقد تبرأ المنتخبون وأغلبية النخبة المتعلمة بالفرنسية عن حقائق بلدهم التاريخية، لقد أدهشتهم قوة هذه الدولة حتى فقدوا الثقة بالطاقات الكامنة في الجماهير وغابت عنهم

[1] عبد الرحمان إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص323.

[2] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 61.

المعطيات الحديثة للتّطور في العالم وأخذوا يتمادون في المطالبة بالاندماج، رغم رفض الحكومات الفرنسية المتكررة لمطالبهم هذه[1]. وعلى حسب ظن هؤلاء أن السبيل لتخليص شعبهم من التمييز العنصري هو الدعوة إلى التجنيس والإدماج[2]، حيث دعى إلى هذا الأخير بصراحة فرحات عباس سنة 1930م بناء على المساواة التامة[3]. كان هدف رابطة النواب المنتخبين تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية بسيطة لا تتلائم في الحقيقة مع واقع الجزائر القومي. ونتيجة لذلك ظهرت جماعة من الفرنسيين تحمست لأرائهم خاصة في فرنسا وكان ذلك سببا في ظهور مشروع كليمنصوا بعد الحرب وإصدار قانون 4 فيفري عام 1919م وقد كان هذا القانون عند الإدماجيين بمثابة بداية لطريقه تمهد لتحقيق أهدافهم[4]، حيث تبنت أفكار الغرب وثقافته[5]. وبعد احتفالات مئوية الاحتلال ظهرت اختلافات وانشقاقات بسبب خيبة أملهم من فرنسا لأنها لم تحقق ما كانوا يطمحون إليه[6]، مما دفعهم إلى القيام باجتماع في مكتب الأستاذ بومنجل في الجزائر العاصمة وحضره تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية، وغرسي أحمد نائب مالي وقاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية ورئيس جمعية الفلاحين، والأمين وعسلة عضو حزب الشعب الجزائري والشيخ التبسي ....إلخ، حيث اتفق هؤلاء النواب على خطط مبدئية وقرروا نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري وكلف فرحات عباس بتحريره في سطيف لخص هذا البيان حصيلة 112 سنة من الاحتلال الاستعماري، استقرأ فيه تاريخ الاستعمار وعبر عن آمال الشعب[7]

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 62.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 29.

[3] مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 189.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 123.

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 78.

[6] عبد الرحمان إبراهيم العقون، المصدر السابق، ص 324.

[7] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 149.

الوطنية ومطالبهم كانت تكمن في مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية[1]. وبنزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا يوم 8 نوفمبر 1942م[2] قدم لهم فرحات عباس نسخة من بيان فيفري 1943م، كما قدم نسخة أخرى إلى الوالي العام مارسيل بيرتون (marcel pyrouton) ووعده بتكوين لجنة لوضع مشروع إصلاحات وفعلا اجتمعت لجنة سميت "بلجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي والإسلامي" وصادقت على لائحة إصلاحات تعرف باسم "ملحق البيان" وكان ذلك بحضور مندوب الحكومة بيرك (berque) وكان يتضمن هذا الملحق فصلين: الفصل الأول متعلق بإصلاحات آجلة لم يتم إنجازها إلا بعد نهاية الحرب ومختصر هذا الفصل هو: «عند نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة جزائرية لها دستورها الخاص يضعه مجلس جزائري منتخب من طرف الجزائريين قاطبة». أما الفصل الثاني فإنه ينص على إصلاحات عاجلة طالب الشعب الجزائري بتنفيذها فورا وتتمثل في:

مشاركة النواب المسلمين في حكومة وطنهم وإدارته، تمثيل المسلمين الفرنسيين في الجمعيات المنتخبة وفي كل المجالس (المجلس الأعلى للحكومة، النيابات المالية، المجالس الإقليمية والبلدية ...إلخ)، منح المسلمين جميع الوظائف ومن ضمنها وظائف السلطة ويطبق عليهم ما يطبق على الفرنسيين وإلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية وتطبيق قانون عام في نطاق التشريع الجزائري.

المساواة أمام ضريبة الدم:

إلغاء التجنيد الأهلي والخدمة العسكرية، إعطاء الراية الجزائرية للجيوش الجزائرية التي تحارب في جيش الحلفاء. إلا أن هذه المطالب لم تلقى أي اعتبار من الحكومة الفرنسية وضربت بعرض الحائط واكتفت بإنشاء منصب شيخ المدينة[3]. وما زاد الطين بلّة فشل

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 149.

[2] محمد يعيش، " جريدة النجاح نموذجا للتضليل والدعاية الاستعمارية في موازاة الحركة الوطنية"، المؤرخ، ع 3 – 4 د ط، 2005، ص 316.

[3] فرحات عباس، المصدر نفسه، ص 156– 157.

مشروع فيوليت الذي كان نكسة سياسية كبيرة للدعاة الإدماج، فقد خسر بن جلول في تحقيق المطالب التي كان يناضل من أجل تحقيقها في الواقع، خاصة فيما يخص تحقيق المساواة بين الفرنسيين الجزائريين، وبانسحاب بن جلول في عام 1938م انتهت فدرالية المنتخبين المسلمين والتأسيس لحزب سياسي جديد هو التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري وتحالف مع الفرنسيين ضد أعضاء الحركة الوطنية كما حدث في نفس السنة خروج فرحات عباس من الفدرالية وهو ما يدل على النهاية السياسية لفدرالية المنتخبين المسلمين[1]، وفي سنة 1943م سوف يظهر اتجاه راديكالي داخل التيار الأول وهو الاتجاه الذي سيضع مطلب الاستقلال ضمن برنامجه السياسي، غير أنه استقلال مقيد بالتعاون مع فرنسا ويمكن اعتباره استقلال تحت الوصاية الفرنسية وهو ما نتج عنه في سنة 1946م حزب سياسي تحت اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[2].

الاتجاه الاستقلالي:

ساهم عاملين اثنين في تبلور الوعي الاستقلالي لدى الجزائريين وهذين العاملين هما: أولا نذكر هجرة الجزائريين إلى الخارج هروبا من ظلم السياسة الاستعمارية وبالأخص أثناء الحرب العالمية الأولى، هناك من توجه إلى المغرب الأقصى والبعض إلى المشرق العربي والبعض الآخر توجه إلى فرنسا. أما العامل الثاني فهو الديمقراطية التي تعرف عليها الجزائريون من خلال تجنيدهم للخدمة العسكرية الإجبارية الفرنسية بمقتضى قانون التجنيد الإجباري في عام 1912م، وبهذا تعرف الجزائريون على مبادئ الحرية والديمقراطية وظهر لهم الفرق الشاسع بين الحياة في الجزائر والحياة في فرنسا ورأوا اختلاف طريق المعاملة بالنسبة للجزائريين والأوروبيين[3]، حيث كان هناك جماعة من العمال الجزائريين بفرنسا لهم

[1] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 118.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص 186.

[3] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 222.

ثقافة متوسطة، عقد هؤلاء الإخوان مؤتمر لعمال شمال إفريقيا يوم 7 ديسمبر 1924م ودرسوا فيه مشاكلهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسية وقد تمخض هذا المؤتمر تأسيس هيئة[1] اسمها نجم شمال إفريقيا، وذلك للدفاع عن مصالح العمال المغاربة ماديا ومعنويا واجتماعيا، ترأسها الحاج علي عبد القادر* وقد صادق المؤتمر على لائحتين إحداهما موجهة للشعب المغربي في الوقت الذي كانت فيه حرب الريف في المغرب والثانية إلى الشعبين المصري والتونسي وبعدها قرروا تشكيل حزب سياسي[2]، كان يطالب نجم شمال إفريقيا انطلاقا من فرنسا بالاستقلال لكنه لم يكن معروفا تقريبا في الجزائر[3]، وأسندت الأمانة العامة للحزب إلى الحاج أحمد مصالي** الذي كان داخل هذه المنظمة يدافع عن الحزب الشيوعي الفرنسي[4] ثم أصبح مديرها السياسي، اعتمد النجم على وسائل متعددة ونذكر منها:

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 108.

* ولد في دوار سعادة فرقة أولاد سيدي ويس قرب غليزان، هاجر إلى باريس ودخل الحزب الشيوعي الفرنسي وأصبح عضوا في الإدارة، شارك في محاضرات الأمير خالد وفي الاجتماعات التأسيسية لنجم شمال إفريقيا، شارك بعد سنة 1933 مع منصوري في لجنة الدفاع عن الجزائريين التي كانت تضم التجار المهاجرين، توفي في باريس ماي 1949م. للمزيد أنظر محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926– 1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر أوذاينيه خليل، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 231– 232.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 20.

[3] جون لوي بلانش، المرجع السابق، ص 45.

**ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان، حفظ القرآن، ثم دخل إلى المدرسة الفرنسية، هاجر إلى سوريا في 1912، شارك في جريدة "لوباريا" التي كان يصدرها هوشي منه وفي هذه الفترة تعرف على الأمير خالد وعبد القادر حاج علي وفي أوائل 1925 أسس مع جماعة من الجزائريين جماعة دينية تحت اسم "الأخوة الإسلامية"، فكر في إنشاء حركة سياسية وفي جوان 1926 تأسست جمعية نجم الشمال الإفريقي فكان أمينها العام ثم رئيسها. للمزيد أنظر محفوظ قداش، محمد قنانش المرجع نفسه، ص 232– 233.

[4] مؤمن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926– 1954، د ط، دار الطليعة، مكتبة البصائر، قسنطينة، د ت، ص 35.

الصحافة والاحتجاج والتظاهر والتجمع، أما الصحافة فقد اتخذها النجم كوسيلة للدعاية والتعريف وجمع المال، ولذلك أصدر النجم "الإقدام" وهي جريدة التي أصدرها في الجزائر كما أصدر جريدة أخرى وهي "الأمة"* وكان للنجم فروع سواء في فرنسا أو الجزائر التي تعتبر قاعدته الأساسية. ومنذ سنة 1934م بدأ عمل الحزب يتسرب إلى الجزائر حيث انتشرت أفكاره بين الجزائريين لتأثيره الواسع وبفضل اتجاهه الاستقلالي[1]. وكان للنجم مطالب نجملها فيما يلي:

إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام، وإحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام محل المجلس المالي[2]، الدعم المادي للقطاع الفلاحي، لاسيما الفلاحين الصغار[3]، المساواة مع الجزائريين في الحقوق السياسية والنقابية[4]، والحصول على الاستقلال وبعث الدولة الجزائرية وترسيم اللغة العربية والمطالبة بالتساوي في الحقوق مع الفرنسيين[5]، وفي الوقت الذي كان فيه النجم في فرنسا يعمل على جبهتين: أولا الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر والعمل على توعية الشعب الجزائري بحقوقه

---

* جريدة ناطقة باللغة الفرنسية تأسست في باريس في عهد حزب نجم شمال إفريقيا وذلك بتاريخ 30 أكتوبر 1930م وكان على رأس صفحتها الأولى حديث الرسول (ص)، حب الوطن من الإيمان، وآية قرآنية كريمة وهي:﴿ واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ﴾، وكان مديرها السياسي أحمد مصالي أما رئيس تحريرها عمار العيمش. للمزيد أنظر، مؤمن العمري المرجع السابق، ص 38.

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص ص 122- 125.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج 2، ص 367.

[3] Mahfoudé kaddache et djillal sari, l'Algérie, pérennite (1830- 1962), opu alger, 2002, p 68.

[4] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة على فرنسا بين الحربين 1914- 1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 71.

[5] جمال قنان، المرجع السابق، ص 183.

السياسية كشعب له حق في السيادة والحرية والاستقلال[1]. عارض النجم مشروع فيوليت واستنكر قيام فرنسا بإدماج الجزائر في فرنسا أرضا وشعبا واعترض على زعماء المؤتمر الإسلامي[2]، وفي 20 نوفمبر 1929م أصدرت حكومة السين حكما بحل النجم إلا أن قادة الحزب لجئوا إلى العمل السري فأعادوا تأسيس الحزب تحت حزب اسم جديد هو نجم شمال إفريقيا المجيد[3] وتم عقد المؤتمر في باريس يوم 28 ماي 1933م، حيث عبر عنه بعض المؤرخين «الاعتدال وهو ذو مرحلتين: مرحلة أدنى وهي ما اصطلح عليها بالمرحلة الإصلاحية الوطنية، ومرحلة أقصى وهي "ثورية استقلالية"، اشتمل القسم الأول من البرنامج على مطالب مستعجلة تتلخص فيما يلي: «هاهو برنامجنا السياسي لنجم الشمال الإفريقي المجيد، وقد بحث بكل نضوج وحلل تحليلا عميقا بواسطة اللجنة الإدارية المؤقتة ثم قدم وقرأ وصودق عليه من طرف كل أعضاء جمعيتنا الذين حضروا الاجتماع العام الذي انعقد يوم28 ماي 1933على الساعة الرابعة مساء في باريس 49 شارع بريطانيا»[4]. وبناء على ذلك بدأ التضييق ضد التجار والعمال والطلبة[5].

وعلى اختلاف التيارات السياسية الأخرى كان لحزب نجم شمال إفريقيا مطالب فيما يخص تمثيل الجزائريين في المجالس الانتخابية ومن جملة مطالبه نذكر:

تحويل المجلس المالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري، إنشاء المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام أيضا[6]، المساواة مع الفرنسيين الجزائريين في الحقوق السياسية والنقابية

---

[1] سعدي بوزيان، التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال، ط 2 منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص 14.

[2] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 8.

[3] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص ص 33- 35.

[4] عبد الرحمان إبراهيم العقون، المصدر السابق، ص 370.

[5] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 327.

[6] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 319.

انتخاب برلمان وطني[1]، إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية، التصويت العام في كافة الدرجات، وصلاحية الترشح إلى المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائر[2]، كما كان للنجم مطالب دينية على غرار المطالب السياسية ونذكر منها:

العمل على تحسين فكرة وحدة الإسلام والعالم الإسلامي. أما مطالبه الاجتماعية فقد استنكر النجم للقوانين الاستثنائية " قانون الأهالي"، كما طالب بإرجاع الأراضي التي اغتصبت من الجزائريين إلى أصحابها. حيث اعتبر اللغة العربية لغة رسمية والقيام بإنشاء جيش وبرلمان وطني[3].

وبناء على ما سبق نستنتج أن نجم شمال إفريقيا نشأ في المهجر في وسط أحضان العمال المهاجرين المغاربة ثم انتقل إلى الجزائر وهو أول حزب سياسي يدعوا إلى الاستقلال إلا أن فرنسا عملت على محاولة القضاء عليه والقيام بحله ورغم ذلك عوض بحزب جد محافظا على اتجاه الحزب الأول وهو حزب الشعب الجزائري والذي تأسس في 11 مارس 1937م.

ويعد حزب الشعب الجزائري امتداد لحزب نجم شمال إفريقيا حيث تأسس مباشرة بعد حل هذا الأخير[4] يوم 11 مارس 1937م بباريس وحدد مقره في 35 شارع هنري بتربوس بمنطقة نانتير[5] بقيادة مصالي الحاج حيث حضر ثلاثة مائة من أعضاء حزب النجم[6]. وعليه نستنتج أن النضال في سبيل الاستقلال لم يتوقف، حيث نقل الحزب مقره إلى العاصمة[7] في شهر يونيو عام 1939م[1]، والذي واصل نشاطه في نفس خط نجم شمال

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 71.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 114- 115.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 126.

[4] مؤمن العمري، المرجع السابق، ص 40.

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 144.

[6] مؤمن العمري، المرجع نفسه، ص 40.

[7] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 131.

إفريقيا[2] وفي شهر نوفمبر 1938م تم الإعلان عن تأسيس جريدة الحزب في 18 ماي 1939م والتي سماها "البرلمان الجزائري"[3] ويتوجه حزب الشعب إلى منح الجزائر دستورا وبرلمانا تكون فيه الأغلبية للمسلمين والملاحظ هنا أن مصالي اتخذ البرلمان الجزائري كوسيلة من أجل تحقيق الاستقلال[4]. حيث رفع مصالي شعاراته المعروفة "لا إدماج ولا انفصال ولكن نعم للتحرر" فلم يظهر عداءه وكرهه الشديد للفرنسيين[5] ويمكن تلخيص برنامجه فيما يلي:

الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع الإجراءات الاستثنائية، العفو عن جميع المساجين المقيمين تحت الرقابة، حرية السفر إلى فرنسا والخارج، حرية الصحافة والجمعيات والاجتماعات والحقوق السياسية والنقابية[6]، تحويل المندوبيات المالية إلى مجلس جزائري منتخب عن الاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني، فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تعليم اللغة العربية، ترقية النظافة في المجال الاقتصادي، تخفيض الضرائب ضريبة تدريجية على المداخيل، تأميم القرض الجمركي المحافظ على الصناعات والإنتاج المحلي في المجال الإداري، قبول المسلمين في جميع المناصب، إلغاء المنح ذات الطابع العنصري، إلغاء الأقاليم العسكرية والبلديات المختلطة.

وما زاد التفاف المناضلين لحزب الشعب الجزائري هو نشاطه المكثف من خلال[7] نشره لشعار الاستقلال بواسطة انتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام

---

[1] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 228.

[2] Slimane chikh, l'Algérie en arme ou temps des certitudes Alger, opu, Alger, 1981, p 58– 59

[3] مناصرية يوسف، المرجع السابق، ص 120.

[4] عبد النور خيثر، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1945، د ط، المطبعة الرسمية، الجزائر 2007، ص 346.

[5] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 92.

[6] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 197.

[7] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 802– 803.

ومعنى ذلك حكم ديمقراطي تمارسه الحكومة المسؤولة وذلك من أجل تحرّر الجزائر في إطار ما يعرف بالسيادة الفرنسية مع منح الجزائر دستورا[1]. وبسبب مبادئ الحزب الثورية ومناداته بالاستقلال التام صراحة تعرض لاضطهاد عنيف من قبل السلطات الفرنسية[2]، غير أنه تحدى هذه السياسة ووقف في وجهها بالمرصاد حيث عمل على تربية مناضلين قادرين على تقديم التضحيات كما رفض الإدماج بمختلف أشكاله[3] وقد كان للحزب ثلاث جرائد وهي:

"جريدة الأمة" "جريدة الشعب" "جريدة البرلمان الجزائري" وأهم القادة البارزين خلال هذه الفترة هم: مصالي الحاج، حسين لحول، مفدي زكريا وأحمد مزغنة، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تعلن حالة الطوارئ وتسلط عيونها على هذا الحزب ومراقبة كل تحركاته قادته ومناضليه ونتيجة لذلك أعلنت قرارا بحل حزب الشعب يوم 26 سبتمبر 1939م والزج بقادته في السجن وحكمت على مصالي الحاج بعقوبة طويلة مع الأعمال الشاقة[4].

نستنتج أن التيار الاستقلالي يمثل الركيزة الأساسية والعمود الفقري للحركة الوطنية الجزائرية والكفاح السياسي في القرن العشرين بدءا بنجم شمال إفريقيا (1926– 1937) ثم حزب الشعب الجزائري (1937– 1939)، وأخيرا حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1946– 1954) فقد تبنى هذا التيار مبدأ المطالبة باستقلال الجزائر[5].

---

[1] مؤمن العمري، المرجع السابق، ص 43.

[2] رابح تركي، المرجع السابق، ص 65.

[3] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 133.

[4] مؤمن العمري، المرجع السابق، ص 43.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 3.

المؤتمر الإسلامي الأول:

قبل عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري كانت هناك عدة مؤتمرات إسلامية قد عقدت في بعض الدول الإسلامية الأخرى كمؤتمر الخلافة الإسلامية بالقاهرة والمؤتمر الإسلامي بالقدس ومؤتمر مسلمي أوروبا بجنيف، ويعود الفضل في تبني فكرة المؤتمر الإسلامي إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس*، صرح هذا الأخير لجريدة الدفاع الناطقة باللغة الفرنسية والتي يديرها الأمين العمودي، وهي لسان حال الحركة الإصلاحية في الجزائر بأنه يدعوا إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي كان ذلك في شهر يناير 1936م واستجاب لدعوة المؤتمر أكثر من خمسة مئة ألف شخص[1]، حيث انعقد المؤتمر الأول في يوم السابع من شهر جوان سنة 1936م[2]، ويعتبر أول مؤتمر من نوعه في الجزائر ولم تعرف الجزائر منذ زمن طويل مثل هذا التجمع، حيث شارك فيه كل التيارات السياسية والاجتماعية[3] بمن فيهم إتحاد المنتخبين والعلماء والشيوعيين[1]، وانعقد المؤتمر بدعم من

---

* ولد يوم 4 ديسمبر 1889م بقسنطينة، ينتسب إلى أسرة كبيرة وذات وجاهة فضل والده أن يلقنه تربية إسلامية فأتى له بالمعلم إلى البيت وكان الشيخ محمد المداسي أول معلم له وقد أعجب بذكائه مما جعله يقدمه لإمامة المصلين في صلاة التراويح ثلاث سنوات كاملة في الجامع الكبير بقسنطينة، التحق بجامع الزيتونة فتحصل على شهادة، ثم هاجر إلى الحجاز حيث كان يلتقي بصديقيه الطيب العقبي والبشير الإبراهيمي الذين أسسا معه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931م. للمزيد أنظر، بشير بلاح، المرجع السابق، ص 399.

** ولد سنة 1892 بالوادي، حفظ القرآن الكريم، تعلم مبادئ اللغة الفرنسية في المدرسة الابتدائية، بدأ نشاطه ببسكرة تحت رئاسة الطيب العقبي وسرعان ما لمع اسمه في الصحافة الجزائرية بفضل مقالاته، أسس سنة 1934صحيفة "الدفاع" وصحيفة "الجحيم"، شارك في المؤتمر الإسلامي في 1936. للمزيد أنظر، بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 426.

[1] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 239.

[2] محمد البشير الإبراهيمي، "المؤتمر الإسلامي الجزائري "، البصائر، ع 67، ص 1.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 1.

الجبهة الشعبية* بالجزائر[2]. كما ضم كذلك الاشتراكيون والمرابطين ولم يحضر هذا المؤتمر أعضاء نجم شمال إفريقيا الذي كان في ذلك الحين لا يزال في فرنسا كان هذا المؤتمر تحت رئاسة ابن جلول[3] تناول فيه الكلمة عدد من الشخصيات الهامة حيث افتتح الخطابة الدكتور تامزالي، تلاه الدكتور ابن جلول وبعده الدكتور ابن التهامي فالصيدلي فرحات عباس ثم جاء دور العلماء فتحدث الإمام بن باديس وبعده الشيخ الإبراهيمي فالشيخ العقبي[4]. أما عن ظروف انعقاد المؤتمر فتعود إلى: ميلاد جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م وفوز المنتخبين الجزائريين في الانتخابات البلدية سنة 1934م وبروز الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936م وكذلك ظهور مجموعة من الإصلاحات الفرنسية وعلى رأسها مشروع بلوم فيوليت ويعتبر هذا الأخير من أكبر الدوافع التي أدت إلى عقد المؤتمر ورأى الحاضرون أن فوز الجبهة الشعبية في انتخابات 1936م بزعامة الاشتراكي "ليون بلوم" فرصة لتحقيق مطالبهم وتنفيذ برامجهم[5]، وفيما يخص مطالب الجزائريين نذكر أولا العلماء بحيث كانت مطالبهم تتمحور حول تحرير الدين الإسلامي وحرية التعليم العربي بينما ركزت فئة

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 143.

* هي إطار التعاون السياسي والعمل المشترك بين أحزاب اليسار والوسط، ظهرت في الثلاثينيات لتحقيق برنامج مشترك متفق عليه والوقوف في وجه عدو أو خصوم مشتركين فتخلت بموجبه عن الهجوم والإشتراكيين الديمقراطيين من أجل التصدي للمد النازي الفاشي، ترأسها ليون بلوم في فرنسا. للمزيد أنظر دويدة نفيدسة، "تطور فكرة الوطنية عند فرحات عباس 1927-1955"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، إشراف أ. د عمار بن سلطان، جامعة بوزريعة، 2005، ص 31.

[2] جون لوي بلانش، المرجع السابق، ص 43.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج 3، ص 156.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 382-383.

[5] مؤمن العمري، المرجع السابق، ص 52.

المنتخبين على إلغاء كل الهيئات الخاصة بالجزائر ودمجها مع فرنسا[1]، أما مطالب الشيوعيين والاشتراكيون فكان يهمهم بالدرجة الأولى جمع قوى الشعب الجزائري ويمكن حصر قراراته فيما يلي: ثقة المؤتمرين في حكومة الجبهة الشعبية وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية مع منح المسلمين جميع الحقوق التي للفرنسيين مع التمثيل الكامل بالميراث الإسلامي وإدخال إصلاحات عليها وإلغاء المعاملات الخاصة بالجزائريين (أنديجينا) والمجالس العسكرية وأعطيات الجندية[2]. أما مطالب المؤتمر السياسية فتكمن فيما يلي: إعلان العفو السياسي العام وتوحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات وإعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه والنيابة في مجلس الأمة[3]، وانتخاب مشترك بين المسلمين والفرنسيين كما قدم ابن باديس قائمة أخرى باسمه الشخصي منها: تسوية النواب الجزائريين بالنواب الفرنسيين في جميع المجالس وتوحيد النيابة البرلمانية بكلا المجلسين (مجلس الجزائريين ومجلس المعمرين) والمساواة في الحقوق والواجبات[4]، وقد كان الهدف من انعقاد المؤتمر هو جمع صفوف الجزائريين على اختلاف توجهاتهم السياسية من أجل الاتفاق على الحد الأدنى من المطالب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن لمختلف الاتجاهات السياسية في البلاد الاتفاق حولها[5]، إضافة أن المؤتمر خرج بميثاق يتضمن أربع مطالب أساسية ويمكن حصرها فيما يلي: مساواة الجزائريين مع الفرنسيين وتطبيق القانون العام، إلحاق الجزائر بفرنسا والتمثيل البرلماني للجزائريين، المحافظة على قانون الأحوال الإسلامية[6].

---

[1] Abdehamid zouzou, les références historiques de l'état algérien (institution et chartes), dossier 5, imprimé spéciale, centre d'imprimage universitaire, Alger, 2010, p157.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج 3، ص 157- 158.

[3] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 165.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 57.

[5] رابح تركي، المرجع السابق، ص 66.

[6] كمال حمزي، "المسألة الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية 1935- 1938" شهادة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية، إشراف جمال قنان، جامعة الجزائر، 2000- 2001، ص 89.

نلاحظ أن هذه المطالب في مجملها كانت متواضعة ولم تدعوا إلى تحرير الجزائر من السيطرة الفرنسية، بل كانت إصلاحية تتعلق بتغيير أوضاع الجزائر وتحسينها ومن خلال ذلك تمكنت جمعية العلماء من فرض وجودها في المؤتمر وتأكيدها على المحافظة على اللغة العربية والدين الإسلامي، أما النواب وعلى رأسهم ابن جلول وفرحات عباس فكان همهم الأكبر هو ربط الجزائر بفرنسا[1]. ثم سافر إلى فرنسا كل من فرحات عباس والدكتور ابن جلول وجماعة من النواب الآخرين وحاولوا الحصول على المطالب المتمثلة في النقاط التالية: إصدار العفو عن سائر الذين حكموا و تنفيذ برنامج فيوليت ورفع عدد النيابة الإسلامية بالمجالس المحلية المنتخبة على نسبة 2 من 5، وإلغاء قرار ريني الخانق للحرية والصادر يوم 30 مارس 1935م[2]، وكان في طليعة الوفد الذي يمثل عمالة الجزائر السيد حمود شكيكن النائب المقدام الذي لا يضعف ولا يمن، والدكتور تامزالي رجل الرصانة والحكمة والعقل الثاقب والسيد زروق محي الدين المشتهر بمواقفه في الوفود السابق وفي مقدمة الوفد الوهراني ذلك الرجل الذي أصبح في قطر الجزائر كنار على علم مما يتجلى على كتابته في مختلف الصحف الفرنسية التي أنشأها من روح الإيمان والوطنية ألا وهو السيد باش تارزي فكان الوفد من مثل من هؤلاء السادة وإضرابهم في الحمسية والعزم مؤلف من سبعة عشر نائبا[3]، لكن رفض وزير الداخلية الفرنسية مسيو شوطان قبول الوفد الإسلامي الجزائري المعين من قبل على جمعية النواب المسلمين لعرض مطالب إسلامية على أسماعه نشر بلاغا شبيها بالرسمي صرح فيه بأنه لا يستطيع قبول الوفد المناقشات المحلية التي سبقت سفره وأنه أي الوزير ينظر بعين العطف للمسألة الإسلامية الجزائرية ويدرسها بإمعان ودقة نظر حتى ينال المسلمون ما يريدون الإحراز عليه من حرية ومن

[1] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 243.

[2] عبد الحميد بن باديس، "وفد جديد"، الشهاب، ج 4، م 15، ط 1، 21 ماي 1939، ص 205.

[3] عبد الحميد بن باديس، "سفر الوفد"، الشهاب، ج 9، م 9، 1352هـ، ص 333-334.

حقوق[1]. أما رد فعل الإدارة الفرنسية عن انعقاد اجتماع المؤتمر الإسلامي الأول فإن فرنسا بطبيعتها لن تكون مرتاحة لمثل هذا الاجتماع ونتائجه خاصة وأن أطراف الحركة الوطنية تحالفت، لذلك شرعت في تدبير المكائد ومما قامت به تآمرها على اغتيال مفتي الجزائر كحول وكان هدفها من اغتياله تحقيق عدة أغراض نذكر منها ما يلي:

العمل على مضايقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وخاصة الطيب العقبي لأن هذا الأخير قام بدور نشيط في المؤتمر الإسلامي وذلك بتوجيه الاتهام إليه باغتياله لمفتي العاصمة الذي خططت فرنسا للتخلص منه بعد أن بالغ في المطالبة بأن لا تسمح الإدارة الفرنسية لجمعية العلماء بتمثيل الشعب الجزائري مع نشر التفرقة في صفوف التكتلات التي يتكون منها المؤتمر كما أدى اغتيال المفتي إلى تقهقر الوحدة بين أفراد وهيئات المؤتمر الإسلامي الجزائري[2].

المؤتمر الإسلامي الثاني:

كان اجتماع المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني بعاصمة الجزائر في هذه المرة لافتا للأنظار بنوع خاص لما أحاط به من ظروف وملابسات ولمحاولة بعض رجال الحركة الوطنية تحويله إلى حزب سياسي يعمل كل ما تعمله الأحزاب السياسية[3] انعقد هذا المؤتمر من 9 إلى 11 جويلية 1937م بمقر نادي الترقي بالجزائر العاصمة[4]، أما أحمد توفيق المدني فيقول في كتابه هذه هي الجزائر انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني في يوم 7 يونيو 1937م ليشمل النواب، رجال الفكر، وجماعة من العلماء ولم يحضر حزب الشعب المؤتمر بسبب ما يتميز به الحزب من نزعة استقلالية انفصالية والتي كانت ضد ما جاء في

---

[1] عبد الحميد بن باديس، "الحديث مع الحكومة"، الشهاب، ج 1، م 10، ط 1، 1351هـ، ص 36-37.

[2] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 174-175.

[3] عبد الحميد بن باديس، "المؤتمر الإسلامي الجزائري العام"، البصائر، ع 75، ط 1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر 2005، ص 197.

[4] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 105.

سياسة برنامج فيوليت[1] ويقال كذلك أن حزب الشعب الجزائري منع من المشاركة في المؤتمر الإسلامي الواسع[2] ومن جملة ما طالب به المؤتمر نذكر:

أنه طالب بانتخاب في صندوق واحد مشترك بين الجزائريين والفرنسيين، إلغاء قوانين الأنديجينا بصفة نهائية، ومحافظة المسلمين الذين يدخلون ضمن الطبقات الفرنسية الانتخابية على حالتهم الشخصية الإسلامية فلا يعتبرون متجنّسين[3]، كما طالب النواب من خلال المؤتمر الإسلامي بضرورة تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي ومجلس الأمة[4] انعقد المؤتمر بدون حضور ابن جلول بعد أن صادقت لجنة عن عزله من منصب لجنة الرئيس بسبب الحملة الواسعة التي شنها ضد الشيوعيين الجزائريين حلفاء المؤتمر لحد الآن لم يحضر هذا المؤتمر مصالي والعلماء الذين رفعوا من حدة مطالبهم[5] وانسحب عباس من عضوية اللجنة التنفيذية للمؤتمر وهكذا تبخرت آمال الوفد الجزائري وطوي مشروع فيوليت والذي منذ البداية ظهر فاشلا[6]، ثم بدأت مرحلة التهم بين الاتجاهات السياسية الجزائرية فأصحاب المؤتمر اتهموا مصالي بالترويج "لمرابطية سياسية" قائمة على الخداع كما ندد حزب الشعب بالخيانة أيضا وطالب بإعادة النظر في المؤتمر وذاك لخدمة القضية الوطنية واتهم مفدي زكريا من تونس باسم حزب الشعب الجزائري المؤتمرين بالمشي ضد العروبة والإسلام والشخصية الوطنية، أما المؤتمرين فاتهموا حزب الشعب بالولاء للكولون. توصل المؤتمر لقرار يطلب فيه من المنتخبين المسلمين توقيف كل نشاطاتهم في الجمعيات الاستشارية وذلك ابتداء من تاريخ 22 أوت 1937م للضغط على البرلمان الفرنسي للتعجيل

---

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 139.

[2] بن يامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، تر، صادق عماري، د ط، دار المعرفة الجزائر، 2007، ص 169.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 139.

[4] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 169.

[5] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 87.

[6] دويدة نفيدسة، المرجع السابق، ص 34.

في المصادقة على مشروع بلوم فيوليت الذي بقي حبرا على ورق[1]، وكان الهدف من عقد المؤتمر الإسلامي الثاني هو صيانة وحدة الصف والتصدي للضغوطات الأوروبية الممارسة

على رئيس الحكومة الفرنسية، لاسيما ضغوط اللوبي الذي مارسه اليمين الفرنسي المتطرف من جهة والأوروبيين في الجزائر من جهة أخرى على البرلمان الفرنسي، سعيا منهم لإجهاض هذا المشروع والعمل على عدم تجسيده في البرلمان وهو ما تحقق فعلا من خلال رفض مجلس الشيوخ الفرنسي في سبتمبر 1938م هذا المشروع وبذلك تلاشت أحلام دعاة الإدماج وفي الإصلاح جمعية العلماء المسلمين. إن الفشل الكبير الذي حققه المشاركين في المؤتمر الإسلامي حط من قيمتهم في الوزن السياسي للإدماج وفي المقابل عزز المركز النضالي لحزب الشعب فقد كان عبارة عن فوز سياسي لمطالبه الوطنية لاسيما فيما يتعلق بالاستقلال التام والذي أصبح أكثر واقعية لدى مختلف توجهات الجزائريين[2].

لقد ندد حزب الشعب الجزائري بعنف المؤتمر الإسلامي حيث استغل الحزب الشيوعي الجزائري هذا المؤتمر للتأثير على الجماهير المسلمة المناهضة للإديولوجية الملحدة، وقد صرح مصالي قائلا: «إن المؤتمر الإسلامي ليس مؤتمرا إسلاميا، وهو ليس حرا في مداولاته ومسيرته وفي قراراته، فالأوامر صادرة إليه من حزب أجنبي»[3].

مطالب الجزائريين العامة

اجتمع الجزائريون حول مطالب فيما يخص التمثيل النيابي للجزائريين:
توسيع قانون الانتخاب الخاص بالأهالي لكي يضمن فعالية وصلاحية التصويت، وزيادة عدد ممثلي الأهالي في المجالس الجزائرية بنسبة خمسي عضويتهم كما يجب توحيد قانون الانتخابات لكل المجالس الجزائرية، وفي حالة ضرورة إيجاد انتخاب من الدرجة الثانية

[1] حميد عبد القادر، المرجع نفسه، ص 88.
[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص105.
[3] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 150.

لانتخاب المستشارين العامين وأعضاء المجلس المالي، يجب إعطاء حق التصويت إلى المستشارين المنتخبين في المجالس البلدية واستثناء المساعدين الأهليين[1] يجب أن يكون للمستشارين الأهليين في البلديات حق انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعديهم كما يجب أن تكون النيابة غير متناسبة مع وظيفة القياد والمساعدين الأهليين بالإضافة إلى تمثيل الأهالي في المجلس الوطني الفرنسي أو في مجلس (خاص) يخلق في باريس حيث يمثل الأهالي نواب ينتخبوهم بأنفسهم. بالإضافة إلى وجوب الأهالي قبول الخدمة العسكرية إجباريا أو بطريقة التجنيد أو التطوع، الحق في اختيار الجنسية الفرنسية بناء على طلب بسط دون اللجوء إلى الطرق الحاضرة المعقدة[2]. ومن المطالب كذلك التي أصبح الشعب مجمعا عليها نذكر كذلك المساواة في عضوية النواب في المجالس الثلاث: البلدي والعمالي والمالي وحرية التعليم العربي واعتبار اللغة العربية رسمية بجانب اللغة الفرنسية[3].

نستنتج مما سبق ذكره أنّ الوعي الذي وصل إليه الجزائريون جعلهم يطالبون بمطالب سياسية من ضمنها التمثيل النيابي للجزائريين في المجالس المحلية والمجالس الوطنية وكان الهدف من وراء هذا التمثيل نيل بعض المقاعد في هذه المجالس بغرض الدفاع عن حقوقهم التي لطالما اغتصبها الاستعمار الفرنسي.

أ-الحكومة الفرنسية:

نتيجة وعود فرنسا التي قدمتها للجزائريين جراء مشاركتهم في الحرب عملت على تلبية رغبتهم بخصوص مطالبهم السياسية المتعلقة بالتمثيل النيابي، حيث منحت إصلاحات في المجال السياسي هذا المطلب الذي كان مرغوبا لدى الجزائريين منذ بداية القرن 19م، إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات السياسية التي منحتها فرنسا للجزائريين في خدمة مصالحهم؟

---

[1] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912-1948، د ط، دار البصائر الجزائر، 2009، ص 27.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 5، ط 8، دار الأمة، 2007، ص 196.

[3] عبابسة، "رأي جماعة من الجزائريين في إصلاح الحالة الراهنة بالجزائر"، البصائر، ع 59، ط 1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2007، ص 3.

في سنة 1914م طرحت الحكومة الفرنسية مسألة إعطاء الجنسية الفرنسية للجنود الجزائريين جزاءا لمشاركتهم في الحرب العالمية الأولى[1]، وخلال هذه الفترة شرعت حكومة كليمانصو في مجموعة من الإصلاحات وبموجب قرار 13 جانفي 1914م الذي زاد من تمثيل المسلمين في البلديات الكاملة الصلاحيات، كما ينص على زيادة مستشاري البلديات المسلمين[2] شرط أن لا تتجاوز ثلث كل الأعضاء ولا اثني عشر وأن يكون بالغ من العمر خمسة وعشرين سنة إلا أن هذا القرار لم يغير من حالة الجزائريين بالنسبة لمطلبهم التمثيل النيابي. وقد أوصت رسالة كليمانصو بما يلي:

توسيع القسم الانتخابي الجزائري وضمان حرية التعبير، تمثيل الجزائريين في مجلس خاص ينشأ بهذا الغرض في باريس، تطبيق قواعد جديدة لتمثيل الجزائريين في المجالس المحلية إعطاء الجزائريين حق المواطنة في انتخاب رؤساء المجالس في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة وبالتالي انتقل الاحتدام إلى مجلس النواب الفرنسي حيث اقترح نائبان فرنسيان مشروع منح حق التمثيل النيابي البرلماني لخمسة ملايين من المسلمين بمعدل واحد عن كل مقاطعة وقد دافع أحد النائبين عن مشروعه بقوله « يجب الاهتمام بالمسلمين الجزائريين وتأهيلهم للحياة السياسية الفرنسية»[3].

لقد صوت الأهالي البرلمان على القانون الأول سنة 1918م والذي نص على إعادة تكوين الجماعات في شكل بلديات ذلت تسيير كامل[4]، ولذلك صدر قانون 4 فيفري 1919م كنتيجة للحرب العالمية الأولى كما ينص على توسيع المواطنة الفرنسية[5] ويضمن زيادة الممتلكات التي تعني سكان الدوار، حيث كان من المفروض أن تنتخب الهيئة الانتخابية عن

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 433.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 394.

[3] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 527.

[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 440.

[5] بن يامين سطورا، المرجع السابق، ص 28.

طريق الاقتراع غير أن ذلك لو يحدث[1]، وعليه فإن هذه الإصلاحات جاءت لتخدم العنصر الجزائري فقد أوجدت بعض المساواة بالنسبة للضرائب وألغيت الضرائب الأهلية والقوانين الاستثنائية حيث كان الجزائريون المسلمون يدفعون أكثر من الأوروبيين[2]، رغم المطالب المتواضعة لحركة الشبان الجزائريين إلا أن الإدارة الفرنسية سعت جاهدة إلى القضاء عليها بكل الوسائل[3] وهذا رغم الوعود التي قدمتها لهم عندما قررت تجنيدهم خلال الحرب العالمية الأولى فقد وعدتهم بإصلاحات وتقديم منحة للمشاركين[4] وكان ظن الحومة الفرنسية أنها بالمصادقة على قانون 4 فيفري 1919م ستجد حلا للقضية الجزائرية لأنها اعتبرته مكافأة وليس حقا كما اعتبره المستوطنون تساهلا كبيرا من جانب فرنسا لصالح الجزائريين[5] ويشترط هذا القانون الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية أن لا يكون متزوجا أكثر بما يزيد عن واحدة وهو بذلك دعوة للتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية كان ظهور قانون 4 فيفري 1919م حدثا ضخما باعتباره فتح فرصا أمام الجزائريين لم تكن موجودة سنة 1914م حيث زاد ووسع القاعدة الانتخابية للجزائريين[6].

منح هذا القانون للجزائريين بعض الحقوق السياسية بضغط من كليمانصو رئيس وزراء فرنسا خلال تلك الفترة ويتضمن هذا القانون النقاط التالية:

الحصول على الجنسية الفرنسية مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية ومعرفة اللغة الفرنسية، حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية وحق شراء واكتساب سلاح الصيد ذخيرته. إلغاء القوانين الأهلية، إلغاء قانون الغابات الذي يمنع حق الرعي في

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع نفسه، ص 440.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 133.

[3] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 17.

[4] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 54.

[5] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 43.

[6] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 278.

الغابات ويفرض على الناس حراستها مجانا والغرامة الجماعية إذا ما حدث فيها حريق، إلغاء الضريبة الخاصة بالجزائريين وفرض ضريبة عامة متساوية بينهم وبين الفرنسيين.

لقد اشترط هذا القانون التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم بهدف الحصول على الجنسية الفرنسية وبذلك يفتح أمام الجزائريين التجنس بالجنسية الفرنسية حيث كان أعضاء النخبة يظنون أن يرقى الجزائريين إلى المواطنة الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية ويعود ذلك للتضحيات التي قدمها الجزائريون خلال الحرب لفرنسا[1] حقيقة أن قانون 4 فيفري وسع الدائرة الانتخابية وأعطى حقوقا سياسية لكنه وضع شروط تعجيزية أمام الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية، الخدمة في الجيش أو البحرية الجزائرية، حيازة الملكية، التوظيف لدى الدولة أو العمالة أو البلدية أو تقاضي أجرة التقاعد من السلطات الفرنسية، الحصول على شهادة من المعاهد الفرنسية، حمل وسام شرفي أو نيل جائزة من الفرنسيين[2].

ومنه نستنتج أن قانون 1919م غير ديمقراطي فقد أبقى على نظام الانتخابين منفصلين جزائري (أهلي) وفرنسي فالأعضاء الجزائريون رغم أنهم يمثلون الأغلبية كانوا يمثلون ربع جملة الأعضاء لقد أعطى قانون 1919 حق التصويت في سن الخامسة والعشرين حيث ارتفع عدد الناخبين حتى بلغ 421 ألف بعد أن كان قبل الحرب لا يزيد عن 5000 ناخب وبالتالي فإن الجزائريين قبل هذا التاريخ كانوا يمثلون ربع المقاعد وبذلك توسعي أعداد مندوبيهم حتى أصبح عدد الناخبين 2400,000 أما في المجالس العامة فأن عدد النواب يشكل ربع مجموع أعضاء هذه المجالس المالية فأصبح للجزائريين مجالس

[1] عبد الرحمان إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 72.

[2] بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 45.

خاصة بهم يصوتون في المجالس الاقتصادية[1] حتى بلغ عدد ناخبيهم بعد ما كان 15,000 أصبحوا 4103,000 [2] ولكن لم يكن لهم أي تمثيل في البرلمان الفرنسي[3].

وفي الأخير نستنتج أن هذا القانون منح للجزائريين لأن يشاركوا بربع عدد المقاعد في المقاطعات وثلث عدد المقاعد في المجالس البلدية وليس لهم الحق في أن يكونوا رؤساء أو نواب[4]، لأن شيخ البلدية لن يكون إلا فرنسيا[5]، كما اشترط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية والتجنس بالجنسية الفرنسية 8 وفي 17 آب 1945م أعلن قرار يسمح لمسلمي الهيئة الانتخابية الثانية بإرسال عددا من المسلمين إلى البرلمان وساو لعدد فرنسي الهيئة الانتخابية الأولى[6].

مشروع فيوليت:

تحت الظروف التي تعيشها البلاد قدمت إلى الجزائر في شهر أفريل 1931م لجنة بمجلس الشيوخ تحت رئاسة موريس فيوليت الوالي العام[7]، حيث زار هذا الأخير مواضع كثيرة من الجزائر وأدرك ببصره الثاقب حالة الأمة الجزائرية التعسفية رغم ما قدمته إليه الدوائر من احتفالات الاستقبال من مناظر الأهالي المزخرفة بالزينة التي وراءها البؤس والشقاء، ولو لم يكن إخلاص الأهالي وفرحهم بمجيء واليهم لما كان في وسعهم أن يقوموا بستر حقيقة تعاستهم ولو مؤقتا رأى الحالة التي يعيش فيها الجزائريون فأراد العمل من أجل

[1] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 68.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 133.

[3] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع نفسه، ص 69.

[4] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 311.

[5] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص 33.

[6] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 311.

[7] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص ص 101-105.

تداركها حتى لا تبقى الجزائر في عالم لا تسوده قوانين الاجتماع، كما لاحظ أقلية الأهالي في المجالس وقد إستعطفته حالة الجزائريين هذه[1].

وعادت اللجنة حاملة معها كل التفاصيل حول المسألة الأهلية وقال فيوليت قبل مغادرته الجزائر في جريدة الأيكودوران:" يوجد في الجزائر رأي عام إسلامي لا سبيل إلى إنكاره وأن الخطر في تجاهل الطلبات ذلك الرأي العام وعدم إجابتها فالواجب علينا وجوبا حتميا هو أن وسريع جدا لإرضاء ذلك الرأي العام[2]، وعندما وصلت حكومة الجبهة الشعبية اليسارية في فرنسا إلى السلطة 4 يونيو 1936م مارس 1937م برئاسة اليهودي ليون بلوم حاولت أن تعبر عن عطفها المزيف إلى الشعب الجزائري فأعلنت نفسها على[3]

تقديم مشروع فيوليت الذي ظهر سنة 1931م إثر اجتماع لإحدى لجان مجلس الشيوخ وكانت برئاسة فيوليت حيث كان منذ ذلك العام محل نقاش في فرنسا وأطلقت عليه اسم مشروع بلوم فيوليت وقد وع على مجلس الوزراء ق الدولة فيوليت بعرض ذلك المشروع على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936م مشتملا على ثمانية فصول وخمسين مادة[4]. وكان هذا المشروع نتيجة المطالب التي طالب بها الجزائريون وهو يعطي حق الانتخاب لعشرين ألفا وبضعة آلاف وحق التصويت في الفرنسيين لكن تنفيذ هذا القانون كان صعبا لكون فيوليت كان فرنسيا أراد تقريب الجزائريين من فرنسا لأنه رأى في ذلك مصلحة[5] وينص هذا المشروع على إدماج الجزائر في فرنسا وتقسيم الجزائريين فئتين مع منح حق الانتخاب لعدد

---

[1] عبد الحميد بن باديس، "حول خطبة الوالي العام في مجلس النيابة المالية في مصالح الأهالي"، الشهاب، ج 4، م 15 السنة 15، 21 ماي 1339، ص 202.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص 105.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 379.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 379.

[5] عبد الحميد بن باديس، آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، ج 4، ط 1، مطبوعات الشؤون الدينية، دار البعث قسنطينة 1895، ص 150.

من الجزائريين يبلغ 26317 مختارين من بين حاملي الشهادات والموظفين والقدماء والجنود وفئة ثانية لا تعطي لها هذه الحقوق وهي أغلبية الشعب المكونة من العمال والفلاحين وتنتخب في القسم الثاني والهدف من هذا يكمن في مساهمة الجزائريين في المجالس النيابية الفرنسية وإمكانية تجنيس المثقفين[1] وإصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي وتأمين نفس الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين وإلغاء المحاكم الخاصة بهم، وإنشاء وزارة إفريقية يدخلها الجزائريون. ومما تضمن عليه هذا المشروع كذلك إلغاء المحاكم الردعية وأعطى بعض مناطق الجنوب (مناطق عسكرية) الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة[2] كما جاء في هذا القانون أن الطبقة المتنورة من الأمة والتي تشارك الفرنسيين في الانتخابات لا تلتزم التجنس التام الفرنسيين بل يكون لها حق الانتخاب والمشاركة في الحياة العامة الفرنسية مع بقائها على حالتها الشخصية الإسلامية[3].

نال هذا المشروع تأييد المنتخبين واستقبله العلماء بتحفظ، بينما كان رد فعل مصالي الحاج الرفض القاطع؛ لأنه اعتبره وسيلة استعمارية جديدة على الطريقة الفرنسية وكان من وراء ذلك تقسيم الشعب الجزائري أي عزل النخبة عن الجماهير[4] في حين هناك من يرى أن مشروع فيوليت هو مشروع عدالة إنسانية، وهو نافع لوطننا وقد نشرت الجريدة البارزية الكبرى (مريان) حيث كتبت أصبح مشروع فيوليت من أهم المسائل السياسية التي نشتغل بها اليوم[5]. لا يمكن لنا إلا أن نقول بأن مشروع فيوليت معتدل جدا فإنه لا يطلب أن يعطي كل الأهالي حق الانتخاب دون قيد أو شرط كما هو الواقع بالنسبة لكل وطني فرنسي، وإنما هو خطوة أولى يمكننا أن نرضى بها في أسرع وقت ممكن أحق الرغائب وأكثرها[6].

---

[1] أنيسة بركات درار، المرجع السابق، ص190.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 18.

[3] عبد الحميد بن باديس، "ما هو برنامج فيوليت"، البصائر، ع 9، ص 5.

[4] بن يمين سطورا، المرجع السابق، ص138.

[5] عبد الحميد بن باديس، "لأجل مستقبل جزائرنا"، الشهاب، ج 1، م 14، 1938، ص37.

[6] عبد الحميد بن باديس، "الخطوة الأولى خطوة دراية وانتباه"، الشهاب، المصدر نفسه، ص39.

مرسوم 7 مارس 1944م:

في تاريخ 12سبتمبر 1943م ألقى الجنرال ديغول خطابا في قسنطينة[1] ووعد كاترو* بإعداد مشروع إصلاح[2]، وكنتيجة لذلك جاء مرسوم 7 مارس 1944م[3] الذي يعطي الحق لكل جزائري في الانتخاب ومن جهة أخرى يجعل طبقات خاصة من الشعب ناخبين فرنسيين في الهيئة الانتخابية الأولى دون أن تكون لهم كلمة مسموعة وهي بذاك تحاول دمج الشعب الجزائري في فرنسا، ورفع تمثيل الجزائريين في المجالس البلدية والعمالية[4] لكنه حصرها على أن لا يتجاوز عدد الجزائريين خمس الأعضاء، ويمنح الجنسية الفرنسية ل 50 إلى 70 ألف جزائري دون تخليهم عن القانون الإسلامي. كما أنه يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات للبرلمان الفرنسي بقسميه: غرفة النواب ومجلس الشيوخ، ويسمح أيضا بالمشاركة في إدارة الحكومة العامة بالجزائر،[5] وتنقسم هيئة الناخبين الإجمالية إلى هيئتين: الأولى خاصة بالأوروبيين يبلغ عدد المسجلين فيها 285,000 أوروبي إلى نهاية جويلية 1945م مع 32,248 مسلما الذين رخص لهم قانون 7 مارس 1944م بالانتخاب معهم وهيئة ثانية تخص المسلمين الذين وصل عددهم إلى 1200,000 مسجل إلى نفس التاريخ أما هؤلاء المسلمون فلن يتحصلوا على حق الانتخاب[6] ويعني ذلك العودة إلى مشروع فيوليت إلا أنه يمنع باقي حقوق المواطنة من حرية التعبير، وحق تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية وحق إصدار الصحف....إلخ[7].

---

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص159.

* (1877 – 1969)، جنرال وإداري فرنسي بارز تخرج من سان سير عام 1898، خدم في الهند الصينية والفيلق وقاد الفيلق 19 في الجزائر وأصبح عام 1938 من ضباط الاحتياط ثم عين حاكما عاما للهند الصينية واستبدل بالأميرال ديكو بعد سقوط فرنسا عام 1940، حاكما عاما للجزائر عام 1944م. للمزيد أنظر دويدة نفيدسة، المرجع السابق، ص44.

[2] دويدة نفيدسة، المرجع نفسه، ص 45.

[3] فرحات عباس، المصدر نفسه، ص 159.

[4] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 121.

[5] أبو القاسم، المرجع السابق، ج 3، ص 221.

[6] جون لوي بلانش، المرجع السابق، ص435.

[7] دويدة نفيدسة، المرجع السابق، ص 45.

لقد أطلقت على هذه الإصلاحات بأنها سياسية حيث جاء في البند الأول منها أن الجزائريين والفرنسيين سواسية في الحقوق والواجبات، وجاء في البند الثاني المساواة بين الجزائريين والفرنسيين أمام القانون فالقوانين الاستثنائية قد تم إلغاؤها، لأن المسلمين سيخضعون للشريعة الإسلامية في الأحكام، أما البند الثالث فنص على أن الأصناف التالية (قدماء المحاربين، المتحصلين على شهادة من المدرسة الفرنسية والموظفين المدنيين أعضاء الغرف التجارية والفلاحية والباشاغوات والقياد وحاملي الأوسمة....إلخ). تمنح لهم الجنسية الفرنسية، وينص البند الخامس على أن جميع الفرنسيين في الجزائر لهم الحق في الانتخاب وكذاك الترشح للمجالس الجزائرية بدون قيد[1]. وقد أردف هذا المرسوم قانون 7 مارس1944م بقانون17 أغسطس 1945م والذي يقضي بتساوي التمثيل في البرلمان الفرنسي بين النواب الجزائريين والفرنسيين[2]، غير أن أطراف الحركة الوطنية رفضوا هذا المشروع إذ صرح فرحات عباس بأن كل أشكال الإصلاح داخل الدولة الفرنسية قد تجاوزها الزمن وأن الديمقراطية لا تشمل أوروبا فقط بل للجزائريين الحق في التمتع بها[3].

موقف المعمرين:

لقد وقف المعمرون في وجه أي تغيير ينتج عنه إصلاح ما، كما عارضوا ولم يقبلوا بأن يشارك الجزائريين في المجالس البلدية ففي انتخاب رؤساء هذه المجالس، حيث اعتبروا أن هذه الإصلاحات تؤدي إلى نجاح الحركة الوطنية الجزائرية وذلك خوفا على مصالحهم وضياع امتيازاتهم[4]. ونظرا لنفوذ المستعمرين الكبير وما يمتعون به من امتيازات نسبوا كل قرار يصدر من قبل السلطات الفرنسية لصالحهم، إذ أن قانون الانتخاب الذي منح للجزائريين في المجلس العمالي بنسبة الثلث لم يسمح إلا لنائبين اثنين، وفي هذا الصدد تقول

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 219-220.

[2] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 121.

[3] دويدة نفيدسة، المرجع نفسه، ص 45.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص 93.

الكاتبة غيسيي «وقد تقرر أن يكون للجزائريين الثلث في التمثيل في اللجان المالية (المجلس المالي délégation financier) ومع ذلك لم يعين إلا جزائريان في الفترة الأولى»[1]. فقد كان في نظرهم أي إصلاح مهما كان يضر بمصالحهم، فهم يعتبرون أن الأهالي غير مؤهلين لفهم الأفكار الديمقراطية بحجة أن مجتمعاتهم لم تعرف إلا الفوضى والإقطاع، حيث كانت الكلمة الأولى والأخيرة للمستوطنين الرافضين لأي تغيير لصالح الأهالي من أجل بقائهم السلطة الحاكمة في الجزائر[2]. وعلى إثر ذلك طالب المستوطنون بمراجعة قانون فيفري وإبقاء العمل بنظام الأحكام التأديبية والاعتقال، حق التفتيش دون أمر قضائي والعمل على تقليص المنتخبين الأهالي[3]. ونتيجة لتلك المعارضة الشديدة طالب المعمرون من السلطات الفرنسية بأن تمنحهم حق الاستقلال الذاتي والإداري[4]، ولذلك خنقوا حركة الأمير خالد في بدايتها وفي ظل هذا الفراغ السياسي بقي الكولون هم السلطة الحاكمة مستخدمين نفوذهم في الضغط على الحاكم العام والأجهزة الإدارية والمالية في الجزائر[5].

وكان يمثل ذلك حاجزا أمام المشاريع التي أرادت بها فرنسا توسيع دائرة المشاركة السياسية[6]. حيث عارض المعمرون بصورة خاصة المادة 17 من مشروع قرار مجلس الشيوخ الذي عدل بأمر من وزير الحرب والتي نصت على حق الجزائريين من ذلك التاريخ في انتخاب النواب[7]، «اجتمعت اتحادية رؤساء البلديات» وأرسلت احتجاجا إلى السلطات الاستعمارية التي حملتها المسؤولية واتهامها بأنها انتهزت فرصة تجنيد الكثير من الكولون بهدف الدفاع عن الوطن وقامت بإصدار قوانين تحسين وضعية الجزائريين الأهالي، ونتيجة

---

[1] عبد الرحمان إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 30.

[2] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 46.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 130.

[4] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 42.

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 16.

[6] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 249.

[7] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 745.

لذلك سافر وفد من رؤساء البلديات إلى باريس وتحاوروا مع كلينمصو رئيس الحكومة محتجين على هذا القانون[1]. وحذر المستوطنون من قرار 4 فيفري 1919 لأن ذلك يؤدي إلى حرب أهلية، وقد حصل الكولون فعلا على رغبتهم ففي سنة 1920م[2] جددت السلطة الفرنسية قانون الأهالي[3].

كما واجه مشروع فيوليت أيضا المعارضة من طرف الكولون المعمرين لأمهم لا يرضون بأنفسهم أن يجتمعوا مع الجزائريين في مائدة واحدة، فكيف لهم بأن يجتمعوا معهم في البرلمان؟ وقد قبلت الأكثرية مشروع فيوليت أما الأقلية فقد قبلته لأنها تخشى بعض الألاعيب[4]، وكانت مطالب الجزائريين تصطدم باستمرار المستوطنين من جهة وبعدم مبالاة الإدارة الفرنسية من جهة أخرى، كما أن المعمرين كانوا يقولون دائما أن الجزائريين المسلمين كلهم وطنيون وإن منحت فرنسا لأعدائها المساواة في الحقوق سنطرد من الجزائر لا محالة وأنه لابد أن تبقى سيطرة الأوروبي قاعدة ثابتة لا تتبدل ولا تتغير، كما أن خيبة أمل الوفد الجزائري الذي ذهب إلى فرنسا لتطبيق مشروع فيوليت بعد انتصار الكولون الذين استخدموا كل الوسائل المادية والدعائية للضغط على الحكومة لإلغائه وحسب وجهة نظرهم هم سببا في القضاء على نيابة وتمثيل الوطنيين الفرنسيين[5]، كما حدث قمع واعتقالات في أوساط مناضلين الحركة الوطنية في حزب الشعب وعلى رأسهم مصالي الحاج والتي كانت لسبب صعود الوطنية الشعبية[6]، وعلى إثر صدور هذا القانون قدم حوالي 300 شيخ بلدية فرنسي استقالتهم جميعا وعلى حد تعبيرهم أن حصول الجزائريين على المواطنة الفرنسية يعني التمتع بجميع الحقوق، ونتيجة لذلك يزداد عددهم في المجالس المحلية ويقول رئيس بلدية قسنطينة

---

[1] عبد الرحمان إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 74.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص 280.

[3] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 101.

[4] عبد الحميد بن باديس، آثار بن باديس، المصدر السابق، ص 28.

[5] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 79.

[6] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 768.

مورينو على ذلك «أن الأهالي سبعة مقابل واحد بمقتضى زيادة النسل سيحصلون على الأغلبية في القوائم الانتخابية وسيؤدي ذلك إلى نهاية الاستعمار وأن هذا الأخير متوقف في حد ذاته عليه مصيرنا»[1]. وقد احتفظ الفرنسيون دائما باليد العليا في الشؤون الجزائرية، ولم يستطع الجزائريون رغم أغلبيتهم في الوطن على مصير بلادهم[2]، وعمل الأوروبيون في الجزائر منذ 1870م إلى الاستقلال على منع الجزائريين المسلمين على حق التمثيل السياسي سواء في المجالس المحلية أو التمثيل في البرلمان الفرنسي، ولهذا حاول المستوطنون الأوروبيون على الدوام إضعاف الحاكم العام في الجزائر حيى لا يتدخل في شؤونهم الداخلية، وتمكنوا من خلق قوة ضاغطة تقف ضد تمثيلهم في البرلمان الفرنسي بحيث لا تستطيع أية حكومة أن تقترح قوانين على البرلمان تكون منصفة للجزائريين وتكون في خدمة مصالحهم، فالشغل الشاغل لدى الأوروبيين هو: كيف تكون الإدارة في الجزائر مستقلة عن فرنسا والجزائريون غير ممثلين سياسيا في المجالس المحلية أو البرلمان الفرنسي[3]، حيث عارض المعمرون كل مساواة في الحقوق مع الجزائريين حتى تبقى سيطرتهم ثابتة ولذلك قاموا بالضغط على فرنسا وهددوا بلجوئهم إلى الأمم المتحدة إذا لم تستجب لمطالبهم[4].

ومما تناولناه سابقا فإنه وبطبيعة الحال لم يتغير موقف كل من الحكومة الفرنسية والمعمرين اتجاه الجزائريين بخصوص مطالبهم السياسية المتمثلة في التمثيل النيابي، وكان ردّ فعل فرنسا أن أعطت لهم إصلاحات سياسية، أما بخصوص المعمرين اتجاه هذه الإصلاحات فقد كان الرفض القاطع لأن ذلك يتنافى مع مصالحهم.

---

[1] بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع نفسه، ص 62-64.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 221-222.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 108.

[4] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص54.

وفي الأخير نستنتج أنّ كل ما قام به الجزائريون اتجاه فرنسا بالنسبة لمشاركتهم في الحرب ورغم الوعود التي قدمتها هذه الأخيرة لهم إلا أنها لم تفي بذلك، بل راحت تتماطل في منح إصلاحات هزيلة ولم ترغب في تنفيذها بضغط من الكولون ولذلك بقيت حبرا على ورق بحكم أنها منذ وصولها إلى الجزائر لم تتنازل لتمنحهم إصلاحات سياسية خوفا من وصولهم إلى الحكم وضياع مصالح المعمرين.

إن آمال كل شعوب العالم تكمن في نيل الحريات وهذا ما لم تحققه فرنسا للجزائريين من خلال تقاعسها عن تحقيق مطالبهم السياسية وفشلهم في المجالس المحلية، وهو ما دفعهم إلى تسليط الضوء على المجالس الوطنية آملا منها في نيل مقاعد في المجالس الوطنية الفرنسية والتي لم يحصلوا عليها في المجالس المحلية في الجزائر، وذلك من أجل تغيير واقعهم المّر، وأن تكون لهم اليد العليا لتسيير شؤونهم الخاصة.

البرلمان الفرنسي:

نتيجة للتجربة الانتخابية التي خاضها الجزائريون على مستوى المجالس الوطنية رأوا أنه لا جدوى من تمثيلهم في هذه المجالس ولذلك توجهت أنظارهم إلى البرلمان الفرنسي، وقد كان للأوروبيين ممثلون عنهم في هذا البرلمان بينما لم يكن للجزائريين من يمثلهم فيه ولم يمنح كذلك لهم هذا الحق بحجة أنهم لا يفهمون معنى الديمقراطية ولا يعرفون عن الحياة السياسية شيئا.

بموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870م تحولت المقاطعات الثلاث إلى عمالات تضم كل واحدة أرض يتولاها المحافظ مباشرة وأرض عسكرية على رأسها ضابط عام تابع للمحافظ إلا أن مساحة الأراضي العسكرية تقلصت حتى تم إلغاؤها سنة 1923م غير أن هذه العمالات الشاسعة حددت بقانون 24 ديسمبر 1902م الذي خلق أراضي الجنوب وابتداء من هذه السنة وإلى غاية 1956م يمكن أن نميز بين الجزائر الشمالية والتي قسمت إلى ثلاث مقاطعات وهي: الجزائر قسنطينة ووهران والجزائر الجنوبية قسمت إلى: غرداية، عين الصحراء، توقرت والواحات. وهذه الأخيرة وحدة إدارية منفصلة لها الشخصية القانونية وميزانية خاصة، يديرها ضابط سام معين بمرسوم من الحاكم العام[1]، وقد كانت هذه

[1] كمال حمزي، المرجع السابق، ص 38-39.

المقاطعات الثلاث كانت تعاني من التهميش على مستوى التمثيل البرلماني فلم يكن لهؤلاء الجزائريين ممثلون عنهم في البرلمان الفرنسي[1]، وهو ما يبينه الجدول التالي:

تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بين 1871-1940.[2]

الجمعية الوطنية 1871/02/01		غرف النواب 1940/1876				مجالس الشيوخ /1876 1940
قانون 1871/02/01		قانون /11/30 1875	قانون /04/8 1879	قانون 07/22 /1881	قانون /07/21 1927	قانون /03/20 1936	قانون /02/24 1875
عمالة الجزائر	2	1	-	2	3	4	1
وهران	2	1	-	2	3	3	1
قسنطينة	2	1	-	2	3	3	1

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر قد استفادت من ربع المقاعد في غرفة النواب حيث انتقلت من ستة إلى تسعة أعضاء سنة 1927م، بمعدل ثلاثة عن كل مقاطعة وخلال سنة 1936م ارتفع من تسعة إلى عشرة أعضاء. وتم ذلك عندما منح القانون الانتخابي

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 1، ص 498.

[2] كمال حمزي، المرجع السابق، 39.

مارس 1936م مقعدا إضافيا لمقاطعة الجزائر غير أن ذلك لم يكن من مساعي الجزائريين وإنما " الحصول على تمثيل سياسي يتناسب مع أهميتها العددية " على الرغم من أنه جاء مؤخرا[1]. ومن أجل ترقية الأهالي الجزائريين يجب أن ينتخب أعضاء لهم قدرة وكفاءة ممثلون عنهم في مجلس الأمة أو تكوين وفد كل عام يحضر جلسات هذا المجلس مثلما كان في عهد نابليون الثالث من سنة 1860 إلى سنة 1870م[2]، وحسب عمار بوحوش فالأوروبيين هم الأغلبية في البرلمان فقد كانوا ممثلين ب ثلاث نواب فقط وخلال عام 1881م ارتفع العدد إلى ستة نواب (الضعف).

قررت الإدارة الفرنسية السماح لفرحات عباس[3] في إطار "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" والذي أسسه بأشهر قليلة قبل ترشحه للانتخابات[4] المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي والتي جرت في 2 جوان 1946م الخاصة بالقسم الثاني[5]، وذلك بموجب قانون 5 أكتوبر1946م الذي يسمح للجزائريين المسلمين بانتخاب 15 نائبا لتمثيلهم في البرلمان الفرنسي[6]. وفي غياب مصالي ظهر فرحات عباس كزعيم وحيد وهذا الأخير اعتبرته الصحافة الفرنسية عنصر خطير[7] وهو ما عارضه حزب الشعب حيث دعا إلى مقاطعة هذه الانتخابات تعبيرا عن استيائه من السياسة الفرنسية، وقد حصد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 458000 صوتا من جملة 633000[8]، حيث حقق انتصارا ضخما ونال 11مقعدا

[1] كمال حمزي، المرجع السابق، ص 40.

[2] عبد الرحمان إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 22.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 181.

[4] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 257.

[5] نفيدسة دويدة، المرجع السابق، ص 58.

[6] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 241.

[7] حميد عبد القدر، المرجع السابق، ص 118.

[8] عامر رخيلة، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر د ت، ص89

من أصل 13 مقعدا ودخل فرحات عباس ساحة البرلمان الفرنسي[1] وفاز عن قسنطينة: عباس، الهادي مصطفاي، قدور ساطور، الحاج السعيد وباي العقون، وعن عمالة وهران: عبد القدر محداد، أحمد فرنسيس وقادة بوتار، وعن عمالة الجزائر: الدكتور سعدان وبنقداش وآخر لم يذكر[2]، وعليه أصبح من حق العمالات الثلاث أن ترسل ممثلين لها "منتخبين انتخابا شرعيا ديمقراطيا" إلى البرلمان الفرنسي كبقية العمالات الفرنسية وهذا دليل على النضج السياسي الذي وصل إليه النواب والواجب هو المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وبالتالي فأن الأهالي الجزائريين لجأوا إلى ذلك بهدف إسماع صوت الجزائر إلى الخارج والمطالبة بحقوقهم وتحسين أوضاعهم والتصدي للافتراءات والأكاذيب الاستعمارية من أجل إطلاع الرأي العام العالمي لعل هذا الأخير يرى ما تقوم به وترتكبه السلطات الاستعمارية من جرائم في حق الشعوب البريئة[3]. وفي أوت 1945م صدر قانون يعطي للجزائريين الأهالي حق التمثيل في البرلمان الفرنسي وبالتالي حقق الجنرال ديغول مطلبا من مطالب الأمير خالد التي نادى بها خلال برنامجه السياسي سنة 1920م[4]، وعليه نستنتج أن هذه الانتخابات قد كشفت عن قوة التيار الوطني وقد كتب أندري مارتي «القضية الوطنية تسيطر على الحياة الجزائرية كلها»[5].

خرج مصالي من السجن في أكتوبر 1946م معلنا عن تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946م، وقد حاولت فرنسا القضاء على هذه الحركة عندما

[1] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 257.

[2] نفيدسة دويدة، المرجع السابق، ص 58.

[3] محمود بوزوزو، "نواب جزائريون في البرلمان الفرنسي"، المنار، ع 5، 1951، ص 1.

[4] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 170.

[5] محفوظ قداش، المرجع السابق، ج 2، ص 1069.

سمحت لمصالي الحاج المشاركة في الانتخابات التشريعية والتي تقرر إجراءها يوم 10 نوفمبر1946م في إطار حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[1]، وقد وضع برنامج أمام الشعب الجزائري يتمثل في: إنشاء جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة ومنتخبة على أساس الاقتراع العام. وقد صرح مصالي أن ما يهمنا هو التمثيل النيابي[2]، وعندما جرت الانتخابات طلب مصالي من فرحات عباس أن يتنازل عن المشاركة في الانتخابات ويترك الفرصة لمرشحي حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فوافق فرحات عباس على طلب مصالي وفي هذا الصدد يقول فرحات عباس "أحجم حزب البيان عن تقديم مرشحين في انتخابات نوفمبر 1946م للمجلس التشريعي الأول ليمكن مصالي الحاج من مجابهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه وفعلا رشح مصالي الحاج نفسه بعدما تلقى من وزارة الداخلية ومن الولاية العامة الضمانة بأن اللوائح الانتخابية التي يشرف عليها حزبه ستحظى بالقبول"[3] واتفق مع فرحات عباس على عدم المشاركة حتى لا نفرق القوى الوطنية كما صرح بأنه قادر على انتزاع الاستقلال من فرنسا. وقدم حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خمس لوائح إلا أن عامل الجزائر لم يرغب في ترشيح مصالي[4]، كما رفضت الإدارة الفرنسية يومئذ قبول مرشحي الحزب في قسمي وهران وسطيف وبالرغم من تزوير الانتخابات[5].إلا أن الحزب حصل على خمسة عشر مقعدا[6] ثلاثة في قسنطينة وهم: الأمين دباغين، دردور

[1] عز الدين معزة، "فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية ومقارنة فكرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف أ. د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009- 2010، ص ص 275- 276.

[2] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 92.

[3] عز الدين معزة، المرجع نفسه، ص 276.

[4] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 388.

[5] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص 88.

[6] عامر رخيلة، المرجع نفسه، ص 93.

جمال، بوقادوم مسعود وفي عمالة الجزائر: أحمد مزغنة ومحمد خيضر[1]، فقد سيطر الحزب على عدة بلديات نظرا لامتداد نفوذه الواسع منها: بلدية الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة سكيكدة، البليدة وتلمسان....إلخ[2]. وقد فشلت التجربة البرلمانية والانتخابية التي خاضها الوطنيون الجزائريون لأن الإدارة الاستعمارية كانت لهم بالمرصاد فقد كان بإمكانهم تحقيق انتصارات أكثر حيث لجأت إلى التزوير[3]، بينما المقاعد العشرة المتبقية حصل عليها العملاء الذين يكنون الاحترام لفرنسا ويقبلون الذل[4]. وعليه نستنتج أن تجربة المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية كانت فاشلة لأن الإدارة الاستعمارية لم ولن تغير نظرتها للجزائر التي درجتها في المادة ستين من دستور 13/10/ 1946م ضمن العمالات الفرنسية[5].

لقد خاض الجزائريون تجربة طويلة في الحياة السياسية ومن ضمنها الانتخابات والتي تتمثل في المجالس البلدية والعمالية والمالية ولعدم قبول الجزائريين بما حققوه في هذه المجالس وجهوا أنظارهم صوب البرلمان الفرنسي والذي كانت آمالهم فيه كبيرة لكن هذه التجربة كانت فاشلة بسبب خوف المعمرين من سيطرة الجزائريين على مقاعد البرلمان.

مجلس الشيوخ:

طالب الجزائريون بأن يكون لهم تمثيل في البرلمان في مجلس الشيوخ وفعلا حصلوا على رغبتهم بموجب القانون، لكن وجود الجزائريين في هذه المجالس كان بغرض تحقيق ما عجزت عنه المجالس المحلية عن تحقيقه لهذا رأوا من الواجب إبلاغ صوتهم وأن يكون لهم ممثلين في هذه المجالس لإسماع صوتهم وإبلاغ انشغالات الشعب الجزائري.

[1] محمد تقية، المرجع السابق، 121.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 226.

[3] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 130.

[4] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 389.

[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 204.

لم يكن للجزائريين أي تمثيل على مستوى المجلس الوطني الفرنسي ولذلك لم يكن لهم صوت مسموع للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم المختلفة كي لا يحققوا ما يطمحون إليه إلا نادرا ما كان الأهالي الجزائريون يمثلون مواطنيهم فرضيا والذين يعرفون "بني وي وي" وهؤلاء كانوا يختارون من جانب الإدارة الاستعمارية وواجبهم اتجاه السلطة الاستعمارية هو إظهار الولاء لها وكان يتم ذلك عن طريق التجسس على المواطنين والخدمة العسكرية لسنوات طويلة، ولذلك كان نظلم الانتخاب عند الجزائريين محددا جدا، حيث كان المنتخبون يتكونون من الإقطاعيين ومن الموظفين البالغين من العمر الخامسة والعشرين فما فوق والذين يقيمون في دوائرهم الانتخابية سنتين وأكثر من ذلك، إضافة إلى ذلك لم يكونوا يملكون حق المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات أو مساعديهم[1]، كما لم يسمح لهم في انتخاب نواب الكولون الذين يتكلمون « باسم الجزائر» في مجلس الشيوخ. ولذلك لم يستطع الجزائريون تولي شؤون بلادهم في البرلمان الفرنسي[2]، وكنتيجة لذلك جاء قانون 5 أكتوبر 1946م الذي أعطى الحق للمسلمين الجزائريين بأن ينتخبوا ستة نواب في مجلس الشيوخ الفرنسي[3].

لقد مثل عمالة الجزائر العاصمة في المجلس الشيوخ "جاك ديروكس" jacques durox من اليسار الديمقراطي، ولد عام 1878م بالحراش وانتخب سنة 1921م ثم أعيد انتخابه مرة أخرى عام 1929م حامل لشهادة ليسانس في الحقوق، رئيس للمجلس العام، رئيس لجنة التجارة والصناعة والعمل والبريد. ومثل عمالة قسنطينة بول كيتولي Paul cuttl وكان هذا الأخير أيضا ينتمي إلى اليسار الديمقراطي من مواليد 1864م بالجزائر العاصمة، لقد تم انتخابه سنة 1920م وأعيد انتخابه مرة أخرى سنة 1924م وأخيرا في سنة 1932م، كان[4]

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص 85.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 1، ص 498.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 241.

[4] كمال حمزي، المرجع السابق، ص41

محاميا ثم مستشارا عاما ورئيس لبلدية فليب فيل (سكيكدة حاليا) رئيسا للمجالس المالية ونائب رئيس المجلس الأعلى للجزائر.

بينما مثل عمالة وهران بيار أرتير فرايسنانغ pierre arthur freissinen وهو من الاتحاد الديمقراطي والراديكالي، من مواليد 1863م بمرسيليا، انتخب سنة 1933م ثم في سنة 1935م محامي ونقيب سابق للمحامين. والجدير بالذكر هو أن هؤلاء النواب كانت لهم استمرارية ومداومة في مناصبهم التمثيلية للجزائر ويدل ذلك على ثقة الاستعمار فيهم كمستوطنين وحكومة وهو ما يوضحه الجدول التالي[1]:

عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
ديروكس (duroux) 1921 -1939	إيتان (etienne) 1920 -1921 قاسار (gasser) 1921 -1927 ب. سوران (p.saurin) رو .فرايسنانغ (roux.freissineng) 1933 -1944	ب.كيتولي (p.cuttoli) 1920 -1941

تمثيل الجزائريين في مجلس الشيوخ الفرنسي لم يكن في الوجه المقبول لأن تأثيرهم لم يكن له صدى، ويعود سبب ذلك إلى الضغط الذي مارسه المعمرون على الحكومة الفرنسية

[1] كمال حمزي، المرجع السابق، ص 40- 41.

مما كان له تأثير سلبي على الإصلاحات السياسية التي طرحتها فرنسا، وعليه يمكننا أن نقول صوت الجزائريين لم يكن مسموعا في الجزائر فكيف له أن يكون مسموعا في فرنسا ذاتها؟

دستور 1947 وانتخابات 1948:

تبعا للظروف السائدة ومن أجل تحسين صورة فرنسا أمام الرأي العام المحلي والدولي غيرت فرنسا سياستها اتجاه الجزائريين، وذلك حتى يقال أنّ فرنسا بلد الديمقراطية والحقوق عملت على تلبية رغبة الجزائريين بمنحهم دستورا خاصا بهم وكان أوّل من طالب بذلك فرحات عباس، كما أن تمثيل الجزائريين في المجالس البلدية والعمالية والمالية لم يكن كافيا بالنسبة للجزائريين والذين كانوا يريدون من وراءه استقلال الجزائر وتحسين الظروف التي يعيشونها في حال الانفصال عن فرنسا.

دستور 1947م:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة وقع خلاف حاد في فرنسا فيما يخص السياسة التي يجب انتهاجها بعد أن نص دستور أكتوبر 1946م للجمهورية الرابعة على أنّ العملات الجزائرية الثلاث فرنسية وقد ترك للبرلمان الفرنسي أمر وضع التنظيم الإداري الخاص بها، وقد ظهر اتجاهان رئاسيان متناقضان في البرلمان الفرنسي:

الاتجاه الأول: يمثله اليسار من الاشتراكيين الشيوعيين وقسم من الراديكاليين يرون بتطبيق سياسة الإدماج كاملة وتحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين دون النظر إلى الجنس أو الدين أو اللغة، وقالوا بضرورة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة الخمس أي مائة وعشرين نائب[1].

الاتجاه الثاني: فيمثله أحزاب اليمين، وهي ضد الاتجاه الأول لأنها تعتبر خطرا على مستقبل فرنسا السياسي، عارض هذا الاتجاه سياسة الإدماج وانحازت إلى رأي إصدار قانون

[1] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص121

خاص ينظم شؤون الجزائر الإدارية والمالية والمدنية، ويمنحها شخصية قانونية خاصة تراعي ما أمكن جهود الجزائريين في الحرب فتمنحهم بعض الحقوق السياسية المناسبة لتلك الفترة وتحت تأثير الظروف السياسية ومن أجل التمويه على الرأي العالمي تقدمت الحكومة بمشروع وزاري يقضي منح الجزائر دستور"[1]، حيث وافق البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947 على قانون جديد يدمج بين الفدرالية والاندماج وإنشاء جمعية جزائرية تتكون من مستويين يكون فيها التمثيل مساويا بين المسلمين والأوروبيين[2]، لقد استطاع فرحات عباس أن يقنع مجلس ولاية قسنطينة على الموافقة على منح الجزائر دستورا خاصا بها هذه الموافقة حملها مستشاروا الجمهورية ووضعوها أمام البرلمان الفرنسي تحمل اسم مشروع دستور[3] الجمهورية الجزائرية. ولذلك ظهرت معارضة شديدة في المجلس الوطني الفرنسي حيث عمل المستوطنون بالتهديد على الانفصال عن فرنسا في حالة قبول اقتراح فرحات عباس وهددوا بلجوئهم إلى الأمم المتحدة بتهمة إهمال فرنسا لهم، وفي شهر أوت 1947م قدم فرحات عباس مذكرة للمجلس المالي الجزائري باسم (إ، د، ب، ج) طالب فيها بوضع حد لسياسة الإدماج[4].

منحت فرنسا بلاد الجزائر قانونا أساسيا، مشوها أبتر، كان أبعد ما يكون عن الحق وعن مبدأ الحرية، وكان بعيد عن رغبة الأمة، فجابت الآمال مرة أخرى، ولم يري الشعب الجزائري من فرنسا إلا خيبة الأمل، خلال قرن وربع قرن وقد بني الدستور الجزائري على الأسس التالية:

[1] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص121.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص128.

[3] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 280.

[4] حميد عبد القادر، المرجع نفسه، 280.

1- البلاد الجزائرية قطعة من الأرض الفرنسية، تتألف من ثلاثة مقاطعات، يتساوى سكانها في الحقوق والواجبات، جنسيتهم فرنسية.

2- المسلمون يحافظون على حالتهم الشخصية الإسلامية، ولا يحول ذلك بينهم وبين الحقوق السياسية.

3- تتمتع أرض الجزائر تحت سلطة الوالي العام، بنظام يقتضي إنشاء "مجلس جزائري" ينتحب الفرنسيين والمسلمين الذين يشاركوا معهم في الانتخاب نصفه أي 60 نائبا وينتخب المسلمون الذين لا يشاركوا الفرنسيين أي غير المثقفين أو الموظفين أو قدماء الجنود، نصفه الآخر أي:60 نائبا، وتكون الرئاسة متداولة بين القسمين كل سنة.

4- هذا المجلس الجزائري مختص بدراسة ميزانية الجزائر وله حق ابتكار المشروعات التي تتعلق بحياة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية، لكن الميزانية الجزائرية لا توضع موضع التنفيذ إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية عليها، وكذلك لا يمكن أن ينقد أي قرار من قرارات المجلس الجزائري إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية.

5- القوانين الفرنسية كلها تنفذ على القطر الجزائري بعد أن يدرسها المجلس الجزائري ويتخذ في أمرها قرارا.

6- المسلمون الجزائريون يرسلون لسائر المجالس الفرنسية بباريس عددا من النواب يتساوى مع عدد نواب الفرنسيين المستقرين بالجزائر.

7- تعتبر اللغة العربية لغة رسمية ثانية بأرض الجزائر، وتدرس بسائر المدارس، ويعتبر الدين الإسلامي مفصولا عن الحكومة وعلى المجلس الجزائري أن يجد الطرق التي تنفذ هاتين القاعدتين.

8- الوظائف العامة مدنية وعسكرية مفتوحة أمام سكان القطر الجزائري على السواء.

9- إلغاء البلديات الممتزجة في القطر الجزائري وإلغاء الحكم العسكري ببلاد الجنوب[1].

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 146.

10- يتألف حول الوالي العام "مجلس حكومة" وهو يتركب من ستة رجال اثنين يعيّنهما الوالي العام واثنين ينتخبهما قسما المجلس ورئيس المجلس، ونائب رئيس (3 من المسلمين و3 من الأوروبيين)[1].

كما احتوى هذا الدستور على جملة من الانجازات لمصلحة الجزائريين كالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في التعليم ومساواتها باللغة الفرنسية في الإدارة، الصحافة وكل المنشورات الرسمية وفصل الدين الإسلامي عن إدارة الاحتلال وتسليم أوقافه ومساجده ومؤسساته إلى الجماعة الإسلامية إلا أن إدارة الاحتلال في الجزائر بتواطئ مع المستوطنين قد حالت دون تنفيذ ذلك، وأسندت إلى المجلس الذي كانت تسيطر عليه بعدم البت فيها ولذلك لم يتحقق ترسيم اللغة العربية في التعليم، كما لم يتحقق فصل الدين الإسلامي مثل الدين المسيحي واليهودي عن الإدارة، حيث كان الوالي العام الفرنسي على الجزائر هم الرئيس الأعلى للشؤون الإسلامية ولم يتغير هذا الوضع حتى استقلال الجزائر[2].

إنّ إصدار هذا القانون هو في حد ذاته برهان حاسم على التناقض القائم بين مقولة «الجزائر الفرنسية نظريا والجزائر المستقلة إداريا وماليا واقتصاديا من الناحية العملية. ويبطل بما لا يدع مجالا للشك أن ما كانت تطرحه فرنسا طوال قرن وربع قرن من أن الجزائر جزء مكمل لفرنسا ومتمم لها». ويعود سبب ذلك التناقض الفاضح لعاملين أساسيين:

أولهما: رفض مسلمي الجزائر رفضا قاطعا لكل سياسة تدمجهم بفرنسا وتقضي على الشخصية الأصلية.

وثانيهما: رفض المستوطنين الكولون لكل السياسات التي تساوي بينهم وبين مسلمي الجزائر في الحقوق والواجبات[3].

---

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 146.

[2] رابح تركي، المرجع السابق، ص 80- 81.

[3] بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 604- 605.

بعد وضع نظام الجزائر 20 سبتمبر 1947:

1- الجمعية الجزائرية: 60 فرنسيا هيئة أولى.

60 جزائريا هيئة ثانوية.

الجمعية الجزائرية صلاحية الوفود المالية الخاصة بشؤون الميزانية حيث أصبح عشرة ملايين من الجزائريين ممثلين بعدد من المنتخبين يقل عن عدد الذين يمثلون أقل من مليون فرنسي.

2- المجالس العمومية:

- منطقة الجزائر: 31 نائبا هيئة أولى.

21 نائبا هيئة ثانية.

- منطقة وهران: 33 نائبا هيئة أولى.

22 نائبا هيئة ثانية.

- منطقة قسنطينة: 37 نائبا هيئة أولى.

25 نائبا هيئة ثانية.

3- المجالس البلدية العاملة :

كانت الهيئة المنتخبة مهما زادت أهميتها ممثلة بعدد من مستشاري البلدية لا يزيدون عن خمسي مجموع الأعضاء، وكانت وظيفة العمدة محظورة مع الجزائريين وإذا انتخبت إحدى البلديات عرض عمدة جزائريا يمنع ذلك كما حدث في تبسة بمقاطعة قسنطينة فقد حلت الحكومة البلديات حلا بمرسوم أصدرته[1]، اعتبر فرنسيو الجزائر هذا القانون مخزيا فيما اعتبره المسلمون عملا من أعمال التعسف[2]، وكرد فعل على القانون الحكومي يقوم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بإقالة مفوضية من مجلس الجمهورية في 21 أوت

[1] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 135.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 155.

1947 رفضت (ح. ا. ح. د) كل قانون يحكم الجزائر وتطالب بمجلس تأسيسي جزائري سيد، أما الحزب الشيوعي الجزائري والذي كان له نائبين في المجلس فيقدم مشروعه للقانون ويمتنع عن التصويت على مشروع الحكومي، حيث استوحى قانون الجزائر من الفكر المحافظ، كما رفضه كل النواب والإداريون المسلمون كما تلقى هذه المعارضة من أنصار الاستعمار أنفسهم في الجزائر ولم يتم تجسيده أبدا بالشكل الكامل وبالأخص فيما يخص العناصر التي هي في صالح الجزائريين[1]، وهذا القانون لم يرضي فرحات عباس فتأكد من فشل العمل البرلماني للمرة الثانية على التوالي[2].

جرت انتخابات نواب المجلس الجزائري في دورتين اثنتين: الأولى يوم 4 والثانية يوم 11 أفريل 1948م ورشح حزب حركة الانتصار 59 مرشحا، واعتقلت الإدارة الفرنسية 33 منهم قبل إجراء الانتخابات وخلالها وبعدها، مستخدمة مختلف أساليب الزجر، المضايقة الاعتقالات والاغتيالات ضد أنصار الحزب ومنعهم من القيام بالدعاية لمرشحي حزبهم، ومع ذلك فاز الحزب بتسعة مقاعد حصل حزب فرحات على سبعة مقاعد هم: فرحات عباس الحكيم عبد السلام خليل، قادة بوثارن، أحمد فرانسيس، عبد الباقي بن قادة، علي قاضي ويوسف بن عبيد. وأمام اعتداءات الإدارة المتزايدة كان الحزب يشارك أو يمتنع عن المشاركة في الانتخابات التي جرت بعد هذا التاريخ 1948م بحسب الظروف[3]، خيم على هذه الحملة الانتخابية جو من الرعب، وعم الساحة السياسية كثير من الاضطهاد الذي اتبعته السياسة الاستعمارية بهدف ترهيب الوطنيين من أجل التخلي عن حزبهم. ومن أوجه الظلم التي اتبعها الاستعمار عدم الترخيص بعقد ندوة المنتخبين التي اعتزمت (ح. ا. ح. د) عندها [4]

[1] محمد تقية، المرجع السابق، ص 123- 124.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 128.

[3] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص 97.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 202.

بالعاصمة يوم 1948/01/25م وانتهى باعتقال العديد من إطارات ومرشحي حزب الشعب الجزائري، وتنظيم حملات التفتيش عبر مختلف أنحاء البلاد، كما منع ممثلي الحركة الوطنية من مراقبة سير الاقتراع ومن المشاركة في عملية الفرز، سيطرت الإدارة الفرنسية كليا على عملية الفرز وزيفت النتائج بحيث أعطت لمرشحيها 41 مقعدا من جملة الستين المخصصة للمجموعة للانتخابية الثانية، أما (ح. ا. ح. د) فإنها لم تأخذ سوى تسعة في حين كان لها أن تفوز بالأغلبية الساحقة[1]، لقد حدث تزوير في هذه الانتخابات من طرف وتدبير الوالي العام نايجلان الذي عين خصيصا لإجراء هذه الانتخابات وبناءا على تصريحات الإدارة أنه لو كانت هذه الانتخابات نزيهة لنال الحزب 57 مقعدا من جملة الخاصة بالأهالي وكانت النتائج الايجابية لهذه المشاركة كالتالي:

في المجال السياسي: إكراه الاستعمار على حملات العنف حتى يفضح نفسه أمام الرأي العام الفرنسي والدولي. وفي المجال الحزبي: التمكن من التقرب من الشعب ومخاطبته في الاجتماعات العمومية وجره إلى الكفاح وتربيته وقد كانت المشاركة إيجابية أكثر منها سلبية[2].

وعلى إثر انتخابات 1948م لم يتسلم كثير من الناخبين تذاكرهم حيث جرى التصويت بأسلوب تحكمي، وقد أشرف الفرنسيون على كثير من مكاتب الانتخاب وفي يخص بعض الانتخابات فقد تمت بطريقة سرية وعند فتح الصناديق وفرز الأصوات سجلت الكثير من التلاعبات[3]، وأثناء هذه الانتخابات قامت شرطة الاستعمار بإطلاق النار وقتلت 12 جزائريا وجرحت المئات واعتقلت العشرات وذاك عبر كامل التراب الوطني[4].

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 202.

[2] Abdehamid zouzou, op. cite, p 185.

[3] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 137.

[4] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 284.

في الحقيقة أن وضع الجزائر تغير بعد القانون الجديد الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي والذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947، فالمجلس الجزائري الجديد يقدم 60 نائبا للأوروبيين و60 نائبا للجزائريين والمشكل الآن بالنسبة للأوروبيين هل يسمحون للمواطنين الجزائريين أن ينالوا مقاعد في البرلمان الجزائري أو البرلمان الفرنسي ويطالبون بالمساواة التامة وتحويلهم من أغلبية مفروضة بالقوة إلى أقلية أوروبية حسب النظم الديمقراطية؟ فكان الحل حسب رأيهم يكمن في تزوير الانتخابات واختيار الشخصيات الهزيلة لتمثيل المسلمين في المجالس المنتخبة، وعليه فلا بد من تعيين حاكم عام يؤمن ويطبق هذه السياسة الجديدة، إلا أن تعيين حاكم عام جديد لفرنسا في الجزائر يوم 11 فيفري 1948م قد غير مجرى الأمور كما أشرف نايجلان على الانتخابات الخاصة بإنشاء أول مجلس جزائري يوم 04 أفريل 1948 والتي كان من المفروض أن تجرى يوم 15 جانفي 1948 ولكنها تأخرت حتى يتم تعيين الحاكم العام البارع في تزوير الانتخابات وتعيين الأشخاص المواليين لفرنسا، الحاكم العام الجديد الذي تم تعيينه يوم 11 فيفري 1948 جاء من أجل إيقاف نجاح انتخاب (ح. ا. ح. د). وبالفعل فقد انطلقت عمليات الغش والتزوير للانتخابات قبيل إجراء الانتخابات المقررة ليوم 04 أفريل 1948 والخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الجزائري الجديد وفي المرحلة الأولى قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الأشخاص الموالين لها ورشحتهم للانتخابات على أساس أنهم مستقلون، وأصدرت المحاكم الفرنسية على مرشحوا (ح. ا. ح. د) أحكاما لمدة 80 شهرا ودفع غرامات لا تقل عن 700,000 فرنك كما قامت الإدارة الفرنسية بمنع الجرائد من الصدور وعدم السماح بتوزيع البيانات عن العمليات الانتخابية، وفي دار الشيوخ قرب الجلفة قام محافظ الشرطة بالإشراف على صناديق الاقتراع، أما في المدن الثنية، عين بسام، إيسير فإن بطاقات الانتخاب لم توزع بتاتا، وفي مدينتي قالمة وسطيف لم يتم الإعلان عن النتائج الانتخابية، وهكذا جاءت[1]

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص317.

المرحلة الثالثة التي قررت فيها الإدارة الفرنسية الإعلان عن النتائج التي قررتها بنفسها ولم تكن معبرة عن رغبات المسلمين الجزائريين، وأكدت بذلك أن المجلس الجزائري الأول يتكون كالتالي:

- 55 مقعد للأوربيين اليمينين الذين شكلوا تكتلا فيما بينهم.
- 4 مقاعد للاشتراكيين الأوروبيين.
- مقعد للشيوعيين الأوروبيين.
- المجموع 60 مقعد للأوروبيين.

أما بالنسبة للمسلمين الجزائريين فقد أعلنت الإدارة الفرنسية أن المجلس الجزائري يتكون من الأحزاب التالية:

- 41 مقعد للمستقلين الذين رشحتهم الإدارة الفرنسية.
- 09 مقاعد لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- 08 مقاعد للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- مقعدان للمستقلين الاشتراكيين.
- المجموع 60 مقعد للمسلمين[1]. ولقد تميزت انتخابات أفريل 1948 بفشل مساعي الوحدة بين حزب الشعب وحزب انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[2].

على إثر القانون الممنوح شارك الوطنيين في الانتخابات، يمكن أن يسمح بالحوار بين الحكومة الفرنسية والإدارة الجزائرية وبين أوساط المعمرين من جهة، وممثلي الشعب الجزائري من جهة أخرى، حيث جرى انقسام الوطنيين إلى حزبين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[3]

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص317.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 131.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ج 2، ص 1034.

والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لقد سعى نايجلان إلى الحوار مع الوطنيين واعتبر أن أمر منعهم من التعبير أمرا مجديا، كما صرح بدور الإدارة في تضاعف عدد ترشيحات الأفراد المسلمين الأحرار أو المستقلين وأثناء ولاية نايجلان صار فن التزوير نظاما لا يمكن تجاهله ويوازي اسمه في المفردات الجزائرية تزوير انتخابي، لقد حيرت المحاكم العليا التزوير شرعيا وكذلك الأمر على مستوى الرأي العام، فقد ادعت الصحافة الأوروبية خطر الوطنيين في الهيئة الثانية، وخطر الشيوعيين في الهيئة الأولى" ليس منتخبوا حزب الشعب الجزائري سوى قوة انسداد وعداء لكل ما هو فرنسي". فقد كان حزب الشعب الجزائري يريد استفتاء على مرأى العالم على تجديد الأمة الجزائرية، والمطالبة بتأسيس مجلس تأسيسي وعلى إرادة شعبنا في التمتع بجنسية، جاءت الحملة الانتخابية ارتجالية، فلم يكن الوقت الكافي لحزب الشعب الجزائري لإعلام جميع فروعه[1].

لا يمكن تطبيق الديمقراطية والتعددية والحرية في بلد تحكمه الأقلية الأوروبية وتضطهد الأغلبية الساحقة من المسلمين الجزائريين وبما أنها هي السائدة لا تسمح بنزاهة الانتخابات ثم أن إجراء الانتخابات ما هو إلا عمل شكلي الهدف منه تغليط الرأي العام المحلي والدولي، حتى يقال عنهم بأنهم ديمقراطيون، وعادلون مع أن كل شيء واضح في الداخل والخارج.

يجب على هذه الانتخابات أن تلغى إلا إذا رضيت فرنسا بتدنيس شرفها أصبحت هذه الانتخابات شبيه بلعبة الأطفال، أرادت حركة انتصار كشف أوراق الإدارة الفرنسية واطلاع الشعب على نواياها الحقيقية[2].

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ج 2، ص 1034.

[2] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 396.

تميزت بداية سنة 1948 سيادة الشدة سياسة المرونة، بقيادة نايجلان حيث توعد هذا الأخير وهدد الحركة الوطنية وهو في باريس قبل أن تطأ قدماه الجزائر، وخطة القمع التي تحدثنا عنها من قبل فإنها تهدف إلى:

القضاء على الحركة الوطنية ومحوها شيئا فشيئا من الساحة السياسية، وعزل الشعب عن هذه الحركة وبحسب فرنسا فان سياسة القمع هي الوسيلة الوحيدة لاسترجاع زمام الأمور منذ سنة 1948 حكم على الجزائريين بمئات السنيين من السجن وبدفع عشرات الملايين من الغرامات[1]. هو المجلس الذي جاء به دستور الجزائر الجديد الذي منحته فرنسا سنة 1947م، وهو مجلس له النظر الواسع في ميزانية الجزائر، تحت رقابة المجلس الوطني الفرنسي، ولا ينفذ قانون فرنسي في أرض الجزائر إلا بعد مصادقته، بينما لا ينفذ قرار من قراراته إلا بعد مصادقة بينما لا ينفذ قرار من مقرراته إلا بعد مصادقة مجلس فرنسا عليه.

وقد سنّت فرنسا، في غمرة من الأريحة والحرية، مبدأ التساوي المطلق ... بين المسلمين والفرنسيين في هذا المجلس، فالتسعة ملايين من المسلمين يمثلهم 60 نائبا والمليون الواحد من الأوروبيين يمثلهم 60 نائبا كذلك.

إن التسوية في العدد جعلتهم يخافون من كل ما هو جزائري وكل ما هو مسلم، فسلكوا طريقا آخر لتصدي هذا الخطر وهو طريق تدنيس الانتخابات، فالإدارة تعين مرشحيها من بين الصم البكم العمي الذين لا يفقهون ولربما تسامحت أحيانا فرضيت عن ترشيح بعض أصدقائه من النخبة "المعتدلة" ثم تصدر أوامر لكل الإدارة والبلديات، وجميع رجال السلطة بأن المرشح الذي "يجب" أن يفوز هو فلان، وتنافس سلطة البلديات التامة والممتزجة، في استعمال وسائل التزوير، التدليس والسرقة، لفوز المرشح الحكومي إلا أن أصبح الانتخاب[2]

[1] Abdehamid zouzo, op. cite, p 222 .

[2] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 90- 91.

في قطر الجزائر علّة العلل، وطالما أعلن المسلمون مقاطعتهم لهذه الانتخابات المدلسة لكن ذلك لم يغني عنهم شيئا فالمرشح الحكومي فائز أبدا ... ولو لم يباشر العملية إلا العدد من المسلمين، وقد اعترف بعد فوات الوقت – أعضاء المجلس الوطني الفرنسي بهذه المآسي الانتخابية وهذه تدليسات حقيرة.

أما الميزانية الجزائرية التي يتصرف فيها الاستعمار والمستعمرون، بواسطة نوابهم ممن رضيت الإدارة عنهم من المسلمين فقد بلغت مبلغا ضخما يزيد عن مئة وعشرين مليار من الفرنكات أغلبها يدفعها أبناء البلاد، لأنه مفروض على الاستهلاك لكنها تتفق على الاستعمار تاركة المسلمين للفقر والجهل والإهمال[1].

تقدمت الحكومة الفرنسية بمشروع منح الجزائر دستورا من أجل التمويه الرأي العام العالمي حيث أقر هذا الدستور الوضع الحاضر ولم يعترف بأي حرية أو حق للجزائريين كما فرض هذا الدستور على الشعب الجزائري فهو لم يأتي موازيا لطموحات الشعب الذي كان يطمح إلى الاستقلال التام[2]. رأى الفرنسيين في القطر الجزائري أن هذا الدستور يمكن أن ينتزع أمام السلطة من بين أيديهم ويمكن أن يكون في صالح الجزائريين ويستعملونه لتوسيع نفوذهم، فعملت الحكومة الفرنسية بمساعدة شيوخ المدن الاستعماريين على انتهاج سياسة الحديث عن "الانتخابات الجزائرية" فشهدت البلاد أضعاف من التدليس، السرقة واللصوصية الانتخابية، وذلك لشعور الحكومة بخطر يهددها في حال أن تركت الجزائريين ينتخبون نوابهم بحرية، لأن أولئك النواب يكونون من رجال الحزبيين الاستقلاليين (حزب ح. ا. ح. د وحزب ا. د. ب. ج) وهذا التدليس وهذه السرقات كانت تحت إشراف الوالي العام، نايجلان ويقوم الانتخاب على النحو التالي[3]:

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 90- 91.

[2] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 124.

[3] أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص 149- 150.

1/ توزيع أوراق الانتخابات في بعض الجهات، بل يقوم الموظفون الإداريون على مباشرة العملية ويقومون بملأ الصناديق كما يريدون.

2/ يقوم الناخبون بعليمة الانتخاب في جهات متعددة على أكمل وجه ويكون حرا لكن في آخر لحظة، يقع حادث فيأمر شيخ البلدة أو المتصرف بإخراج سائر الناس ويستبدل بالصندوق صندوق آخر ملأ في الظلومات باسم مرشح حكومي.

3/ يعمل أعوان الإدارة على ملأ الصندوق بأوراق انتخابية قبل موعد الانتخابات التي مات أصحابها أو تغيبوا فتوضع بأسمائهم أوراق المرشح الحكومي.

4/ يقوم الحاكم في قاعة الانتخابات، بمنع دخول المرشحين الأحرار ويخبر الناخبين أن الحكومة تريد "فلان" وإن لم يسمح بانتخابه فليس من حق السكان القيام بطلب مساعدة من الحكومة وتتعامل الدولة معهم كعدو، يصور لنا هذا عن المأساة الانتخابية التي كانت نتيجتها أبعاد الأمة وممثليها الحقيقيون عن المجلس الجزائري.

لم يكتفي الاستعمار بتزوير انتخابات المجلس الجزائري، بل أصبحت الانتخابات بعد ذلك لكل المجالس النيابية كلها تدليس وتزوير وسرقة حتى أصبحت كلمة الانتخابات على الطريقة الجزائرية تستعمل في المضمار العالمي للتعبير عن كل انتخاب مزور، حيث كان لكل عمالة مجلس منتخب يتألف من ثلاثة أخماس النواب الأوربيين وخمسين فقط للنواب المسلمين (ثم سوى بعد ذلك على نفس قاعدة المجلس الجزائري) لكن مآسي التدليس الانتخابي فيه كانت توازي أو تكاد تفوق مآسي انتخاب المجلس الجزائري، ولا ترد فيه إلا من يرضى عنه الاستعمار وهذا المجلس ينظر ميزانية العمالة، وينفق معظمها في صالح الاستعمار والمستعمرين الفرنسيين، وإن تكلم غائب عبّر عن مصلحة المسلمين فلا يسمح[1]

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 149- 150.

له قول وأحيانا لا يسجل كلامه في محضر الجلسة، فالجزائري غائب عن الحكم في المجالس دائما[1].

ويمكن القول أنّ الانتخابات في الجزائر بمثابة معارك حربية بين شعب لا يملك شيئا وبين حكومة مسلحة تريد جعل عملائها على رقاب الشعب، وتنصبهم في مقاعد النيابة بالإكراه، فقد اعترف الكثير من الأجانب بمهزلة الانتخاب في الجزائر وحكموا على السياسة الفرنسية بالإفلاس[2].

جاء الدستور الجزائري منافيا ومناقضا للطموحات التي كان ينتظرها الشعب الجزائري ألا وهي الاستقلال، وكان هدف فرنسا من ذلك تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي والدولي، حيث كان يخدم مصالحها الشخصية بالدرجة الأولى، وقد عملت هذه الأخيرة على استخدام كل أساليب التزوير والتدليس لتغيير نتائج الانتخابات خوفا من انتصار الوطنيين وضياع مصالحهم من أجل بقاءهم أسياد البلاد، وامتازت سنة 1948م بتغيير السياسة الفرنسة من الليونة بضغط من المعمرين الأوروبيين والتي توّجها الوالي العام نايجلان الذي عرف بالتزوير في الانتخابات ضد اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية، وعليه فقد فشلت الحملات الانتخابية التي خاضها الجزائريون الوطنيون بسبب سياسة الغش والتزوير.

لقد دخل الجزائريون الحياة السياسية وكان لهم ممثلون في كل من البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي، إلا أن ممثّليهم في هذه المجالس كان يتم اختيارهم من طرف الحكومة الفرنسية وبهذا لم يكن لهم ممثلون في هذه المجالس تمثيلا جادّا يخدم مصالحهم بل كان يتماشى مع رغبات وطموحات المعمرين، فوجود الجزائريون في المجالس الوطنية لم يحقق الشيء الذي كان مرغوبا في تحقيقه بالنسبة لهم.

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 149- 150.

[2] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 124.

رأى الجزائريون أن الأوروبيون المستوطنون لهم تمثيل في المجالس المحلية فلاحظوا أن لهم الأحقية الأسبق على الأوروبيين في هذه المجالس لتمثيل مصالح الجزائريين فيها والدفاع عنها، وبضرورة وجودهم في المجالس البلدية والعمالية والمالية للضفر بمقاعد تنافس بها الأوروبيين تكون لخدمة مصالح الجزائريين ولتغيير واقعهم الذي عجزت المقاومة المسلحة عن تغييره.

تعريف المجلس النيابي:

المجلس النيابي، وما أدراك ما المجلس النيابي هو مجلس يضم في بهوه نخبة صالحة وثلة مختارة من هؤلاء الأمة ومفكريها، وعلمائها ومثقفيها، تلهيهم الأمة عن نفسها لتسيير دقة الأعمال طبقا لرغائبها، وحرص على نجاحها، وجعلها في المستوى اللائق من العلم والمجد والقوة إزاء غيرها من الأمم الراقية وهو أمر عظيم النجاح جليل الفائدة،إذا سارت فيه رؤساء الأمة وقوادها وفق التعاليم الإسلامية، ونهجت فيه منهج الإصلاح والإخلاص. والمجالس النيابية عند المسلمين فقد عرفوها من قرآنهم الحكيم، وقانونهم السماوي المبين منذ أشرقت شمس على ظلام هذا الوجود، فاستنار العالم بضوئه ما شاء أن إستنبر. عرفوها حينما وضع الله قواعدها وأنزل خططها على قلب سيد العلم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مخاطبا إياه بقوله عز من قائل[1]:(فبما رحمة من الله نلت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعفوا عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين)[2]، إذا وضعت هذه الآية في بوتقة النظر، وسيرتها بمسيار العقل، خرج لك منها كنوز عظيمة من الفوائد والمباحث لا تعثر عليها في قوانين العدل، ولا

[1] الشيخ محمد علي عمار، "معجزات القرآن في عصور العلم والعمران"، البصائر، ع 74، 1937، ص 1.

[2] القرآن الكريم، آل عمران، الآية 157.

في كتب الحكماء وإليك هي:

1- تعلمنا هذه الآية أن يكون الرئيس مسلما، لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الرئيس الأعظم، وجميع الرؤساء والحكام بعده نوابه في الحكم والإدارة، والنائب بحسب العقل والمنطق لا يكون إلا من جنس المنوب عنه، وإلا فكيف يخاطب بقواعد الشّرع الإسلامي إذا قصر في مصالح الأمة؟

2- هذه الأمة تعلم الملوك والرؤساء حدان يكونوا مسلمين وأن يكون واحد ذا قلب رحيم ويعطف على الأمة في مصالحها العامة متواضعا لين الجانب وغير متكبر عليها ولا متعجرف، لأنها هي التي رفعته إلى منصة الحكم والرئاسة، وإلا بأن كان فضا غليظ القلب غير ناظر لصالح الأمة في عين الشفقة والرحمة تنفضوا الأمة من حوله ويهوى في مملكة السقوط ويتيه في مهامه الفناء والاضمحلال وهذا معنى قوله تعالى لنبيه (فبما رحمة من الله نلت لهم ولو كنت فضا غليظ القلب لانفضوا من حولك مع أنه صلى الله عليه وسلم كما علم من سيرته الشريفة بالاستقراء التام لم يكن فضا لا غليظ القلب، أي ليسمع الرؤساء هذا الخطاب القويم ويعملوا بما فيه من حكم وإسرار.

3- تعلم الرؤساء والحكام العفو عن بعض الهفوات التي تصدر من أحد أفراد الأمة بسبب قلة احترامهم لشخص الرئيس، ولاسيما في مجلس التشاور، لأن ذلك يرفعه إلى أعلى درجة من الاحترام عند الله والخلق وتزداد محبته في قلوبهم، لأنهم عرفوا أنه لا يقصد من الرئاسة كبارا ولا تفاخرا، بل يريد نفع الأمة ليس إلا، وهذا من مستلزمات قوله تعالى: (واعفوا عنهم).

4- تعلمنا هذه الآية أيضا أنه يجب على الرئيس أن يشاور الأمة فيما يصدر من مراسيم وأحكام لئلا يقع في الخطأ والظلم، ولما كان يتعذر مشاورة الأمة جمعاء بمشاورة كل فرد[1]

[1] الشيخ محمد علي عمار، المصدر السابق، ص 1.

من أفرادها فوجب ذلك أن تتصرف الأمة إلى اختيار الأكفاء الصالحين ليتوبوا عنها في مصالحها العامة، وإعطاء الرأي السديد، بعد المشاورة المستندة إلى تعاليم القرآن والسنة الصحيحة، ومن ثم يأمر الرئيس بتنفيذه حسبما قر قرار نواب الأمة لنفع الأمة وهذا معنى قوله تعالى في الآية نفسها (وشاورهم في الأمر حسب القواعد الأصولية الإسلامية يتصرف للوجوب أن لم يكن هناك قرينة صارفة هنا[1].

ولهذا كان الإنسان شعبا وفردا متعشقا للحرية بطبعه لأنها شرط كماله والكمال محبوب في فطرة الإنسان، ليس الحرية إلا (السلطة على إتيان كل شيء لا يضر بالغير)، فإذا لابد من نظام تعرف به حقوق النفس الخير ويوصل كل أحد إلى حلمه بوقفه عند حدة ولابد أيضا من هيئات لتشرع القانون لتطبقه وتنفذه. ولا تسلم حرية الشعب والفرد من الأذى وكرامته من المساس إلا إذا كانت هاته الهيئات منها لا من غيرها والطريق المواصل إلى تكوين هذه الهيئات: السبب هو الانتخاب العام الحر الذي تعرب فيه جميع طبقات الأمة عن إرادتها في اختيار هيئاتها. ولهذا كان حق الانتخاب طبيعيا للأفراد ولكنها لا تتوصل إليه إلا بالتدريج وبالرغم من جميع المعرقلات فإنه لا يزال يتسع نطاقه بين الأمم إلى اليوم شأن كل شيء طبيعي في هذا الوجود: الهيئات المنتخبة من الشعب كما تكون حاكمة عليه بإرادته كذلك هي في الوقت نفسه ممثلة لقوميته ونفسيته ورغباته وفكرته ولا يكون تمثيلها له صحيحا إلا إذا كانت منه تحس إحساسه وتشعر بثموره وتألم بألمه... ، وتكون فوق ذلك منتخبة انتخابا حرا ... فالانتخاب والنيابة القومية إذا هما الكفيلان بحرية الأمة وتمثيلها وبهما تعرف درجة الأمة في الرقي ومنزلتها بين الأمم: هذه الحقيقة يعرفها العلماء بالعلم وتدركها أفراد الشعوب الحية إن هذين الحقين المقدسين – الانتخاب والتمثيل– قد ازداد شعور الأمم بها ومعرفتها[2]

[1] الشيخ محمد علي عمار، المصدر السابق، ص1.

[2] القسنطيني، "الانتخابات وتمثيل الأمة"، المنتقد، ع 16، 1925، ص1-2.

بضرورتها بعد الحرب العالمية الكبرى فتوسع في حق الانتخاب وأعطت النساء حق التصويت في كثير من الأمم ولم تبق من أمم أوروبا الكبيرة لم تمنح المرأة هذا الحق الأمة الفرنسية حتى الدول الاستعمارية شعرت بوجوب هذين الحقين وأوزمهما لمستعمراته فأدخلت إنجلترا عليهما تحسينا في الهند[1] لم تكتفي به الأمة الهندية ولا يزال مئار القلاقل إلى اليوم منحت إيطاليا طرابلسا دستورا أهليا محضا يرأسه ممثلها هناك وأدخلت فرنسا بعد النهضة الدستورية إلى النظام التونسي إصلاحات لا تزال غير مقبولة ولا كافية عند حزب الأحرار الدستوريين ومنحت الجزائريين بعدما ماتت الآلاف المألفة من أبناءهم في الدفاع عن حقوقا طفيفة في الانتخابات المجالس البلدية والعمالية والمجلس المالي ضيقة النطاق في التصويت أقلية قليلة في التمثيل، ما كانت الجزائر لترضى بقائها على نقصها ولا الأحرار الفرنسيين ليطول تركهم لها على حالها إن الحجة التي يتذرعوا بها الاستعماريون لإبقائها على حالها أو إزالتها هي عدم أهليتنا وكفاءتنا والبرهان القاطع الذي نقص به ظهر هذا الباطل هو ما نظره من حسن سلوكنا في الانتخابات وحسن اختيارنا لما يمثلنا منا...، فكل من يدخل الانتخابات من العامة أو الحكام بوجوه غير قانونية...، حتى يشوش على الأمة سيرها وكل من يدعوها إلى تمثيل غير الأكفاء منها أو من يحسبهم أكفاء... من غيرها.

...والنائب هو الممثل للأمة وبعبارة هو الراعي المسؤول عن كل مضرة تنشأ لبني جلدته، إذ ذاك هو السر الوحيد في سن هذا القانون أعني تمثيل النواب وإعطاء الحرية لهم في التدوين أن يصادفهم في ذلك أي معارض... والنواب لم ينتخبوا إلا ليكونوا واسطة بين الشعب والحكومة[2].

[1] القسنطيني، المصدر السابق، ص 2.

[2] عبد الحفيظ بن الهاشمي، "القصد من انتخاب النواب بالمجالس، المالي، العمالي، البلدي: النواب والشعب"، النجاح، ع 159، 1924، ص1.

لقد كانت البلديات تسيّر من طرف الحكومة الفرنسية منذ دخول الاحتلال الفرنسي، حيث أن المعمرين كانوا يتحكمون في هذه المجالس وبالتالي فان مصالح الجزائريين كانت بيد المعمرين، فلجا الجزائريون إلى المطالبة بأن يكون لهم تمثيل بهذه المجالس، وتم لهم ذلك من خلال القوانين التي أصدرتها الحكومة الفرنسية، وبمقتضى تلك القوانين أصبح الجزائريين الحق في أن يكون لهم ممثلين في هذه المجالس.

المجالس البلدية:

حدثت ثورة في فرنسا سنة 1848 وعمل المعمرون على المشاركة فيها، فانتهزوا هذه الفرصة فطالبوا بإدماج الجزائر مع فرنسا وإعطائهم مقاعد في البرلمان الجديد، قدروها بأربعة مقاعد وقد تم لهم ذلك بموجب قانون 4 نوفمبر 1848م، والذي نصت مادته 109 على أن الجزائر أرضا فرنسية، ونتيجة لذلك أصبح الجزائري يواجه بذلك عدة صعوبات جعلت وجوده مهددا دائما في ظل تزايد هيمنة الجنس الأوروبي في مختلف المجالات، كما طالب المستوطنون بمنحهم حق إدارة الجزائر فأنفسهم وقد تم لهم ذلك بموافقة نابليون الثالث[1]، كما منح الكولون الحق في انتخاب أعضائهم في المجالس البلدية وبالمقابل حصل الأهالي على حق انتخاب أعضائهم في المجالس البلدية كذلك ولكن بطريقة غير مباشرة، وبشرط أن لا يتجاوز عددهم الثلث، وظل موضوع الانتخاب وعدمه محل أخذ ورد خلال الإمبراطورية (1852-1870)، ففي سنة 1851م ألغي لدى الجزائريين حق انتخاب ممثليهم ثم أعيد بعد ذلك سنة 1866م[2].

[1] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 636.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 1، ص498.

ومن هنا شكلت فكرة التمثيل البرلماني للمسلمين الجزائريين حيزا كبيرا من انشغالاتهم وذلك لما تشتمل عليه من أهمية كبرى في إعطاء مصداقية للأهالي في تمثيل أنفسهم وذلك للمطالبة بحقوقهم والدفاع عن مصالحهم مباشرة بمراكز صنع القرار الفرنسي[1]. وقبل اندلاع الحرب العالمية عملت الإدارة الاستعمارية على فتح المجال للجزائريين باشتراك بعضهم في المجالس التمثيلية بنسب تتراوح بين الخمس والثلث، وليس هناك فرق بين المجالس العمالية أو البلدية أو المالية، أما فيما يخص البرلمان فليس للجزائريين حق أن يقدموا مرشحين له مع أن هذا كان من مطالبهم منذ بداية القرن العشرين وبصفة ملحة[2]. وفي هذا المنوال نبدأ بالمجالس البلدية حيث أنشأتها السلطات الفرنسية وكانت ذات نظم محدودة عند بداية الاحتلال، ثم نظمت هذه المجالس تطبيقا لقانون 5 أبريل 1884م وحسب هذا الأخير كان العنصر الإسلامي فيها قليل الأهمية، ممثلا واحد لألف من المسلمين بشرط ألا يتجاوز عدد النواب المسلمين أربعة أعضاء المجلس البلدي، أو ستة أعضاء، إلا أن إصلاحات 6 فيفري 1919م قد وسعت ذلك قليلا، فأصبحت كل قرية يصل عدد المسلمين فيها مائة شخص لها حق انتخاب ممثل بلدي، وأصبح للألف الأول من السكان أربعة نواب ولكل ألف بعد ذلك نائبا، وبشرط أن لا يتعدى عدد النواب الأهالي في كل مجلس 12 نائبا ولا يكون أكثر من ثلث سائر المجلس، أما الناخبون المسلمون من غير المتجنسين بالمجالس البلدية فيشترط فيهم: أن يتجاوز سنهم 25 عاما وأن تكون مدة إقامتهم في بلديتهم عامين على الأقل وأن تكون فيهم الصفات التالية: العمل في الجندية البرية أو البحرية، الملكية، استثمار الأرض أن يكون موظف في الحكومة أو العمالة أو البلدية، أن يكون عضوا في غرفة التجار أو الفلاحة، شهادة مدرسية ابتدائية، حمل وسام فرنسي[3] التجارة في منطقة البلدية منذ عام

[1] حكيم ابن الشيخ، المرجع السابق، ص91.

[2] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 256-257.

[3] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 353-354.

الحصول على جائزة من معرض فلاحي أو صناعي، وبإمكان الأهالي انتخاب فرنسيا أو متجنسا بينما الفرنسيون والمتجنسون لا يمكنهم أن ينتخبوا إلا النواب الفرنسيين أو المتجنسين، والنواب المسلمين–نظريا– نفس الحقوق التي للنواب الأوروبيين في المجالس البلدية، وهم يشاركون في انتخاب المير شيخ المدينة أو رئيس البلدية، إلا أنه لا يمكن أصلا أن يكون رئيس البلدية منهم والكثير من البلديات لم تعترف لهم بحق منصب نيابة المير وإذا تمت واعترفت به فإن اعترافها يكون صوريا فقط، أما فيما يخص أهمية هذه المجالس البلدية، فلهذه الأخيرة أهمية كبرى لأنها تتعلق بمشاغل الصحة المادية والأدبية والرعاية بالمدارس، ... والسيطرة على ميزانية البلدية، ومن الجور أن يحدد عدد المسلمين بالثلث مع اشتراط عدم تجاوز عددهم 12 عضوا ومن المفروض أن يكون العدد معادل أو حسب أهمية السكان وكل ستة أعوام يقومون بانتخاب أعضاء المجالس البلدية[1]. وبناءا على ما سبق نستنتج أن المجالس البلدية أنشأت 1884م ذات الصلاحيات الكاملة، فالجزائريين في هذه المجالس كانوا ممثلين عن طريق تعيينهم بشرط ألا يتجاوز عددهم ربع جملة الأعضاء، أما الباقي فكانوا فرنسيين[2] نتجت عن إصلاحات عام 1919م موجة حقيقية من الثورة الانتخابية، وازدادت آنذاك الهيئة الانتخابية للمسلمين المكلفة باختيار 1.540 مستشارا بلديا مسلما، فلقد كان أن تقدم 57.000 ناخب في عام 1914م وحوالي 90.000 ناخب في عام 1920م من ضمن 1.200.000 نسمة (وهو عدد السكان في البلديات ذات التسيير الكامل، حيث استأنف الأمير خالد نشاطه السياسي في هذا المجال في أوساط إخوانه من الشباب الجزائري منذ سنة 1917م، غير أن إصلاحات 1919م شتت شملهم وقام وقتئذ بترشح للانتخابات البلدية كقائد محافظ[3]، وقد برز الأمير خالد كزعيم وطني خلال عام

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 353–354.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص84.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المصدر السابق، ص ص 447–456.

1919م[1] وذلك من خلال مشاركته في الجولات السياسية في الساحة الوطنية ضد دعاة التجنيس والإدماج، وكانت أولى تلك المواجهات السياسية مع انتخابات المجلس البلدي في العاصمة في نوفمبر 1919م.

وجاءت هذه الانتخابات كنتيجة للإصلاحات الاستعمارية في فيفري من نفس السنة، حيث كان في القائمة الانتخابية إلى جانب الأمير خالد الاتجاه الإدماجي.[2] الذي خسر هذه الانتخابات بسبب تمسكهم بفكرة الإدماج مع فرنسا، أما فيما يخص الأمير خالد الذي كانت حوله جماعة مفعمة بالنشاط، فقد فاز بسبب معاداته للإدماجين والتجنيس[3]، وبمعارضة الأمير خالد لابن تامي فتحت الباب لخطر تحول الجناح إلى حزب يتبنى التوجهات الوطنية وهكذا فإن ما حصلت قائمة الأمير–الحاج موسى على 940 صوت، وحصلت قائمة الدكتور ابن التهامي–ولد عيسى على 340 صوت[4] لكن الكولون وأنصارهم لم يقفوا إلى جانب الأمير أثناء انتصارهم في الانتخابات سنة1919م.

ومن أهم نتائج إصلاح سنة 1919م انقسام جماعة النخبة، وذلك بسبب الإدماج فلقد كانت هذه الانتخابات نقطة انطلاق جديدة في تاريخ الحركة الوطنية، فقد أدت من ناحية إلى تقسيم النخبة إلى اندماجيين ومعادين للاندماج وأدت إلى ظهور زعيم جديد هو الأمير خالد الهاشمي الذي كانت سمعته وماضي أسرته من أسباب فوزه في هذه الانتخابات، كما أدت إلى الكشف عن حقيقة الرأي العام الجزائري الذي كان ضد الاندماج[5]. لقد أخافت نتائج هذه الانتخابات الإدارة الفرنسية فيما يخص إمكانية القضاء على نفوذها في الجزائر فسارعت

[1] عبد القادر خليفي، "الأمير خالد"، المصادر، ع 5، 2001، ص 72–73.

[2] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 245–246.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص340.

[4] محمد تقية، المرجع السابق، ص 42.

[5] أنيسة بركات درار، المرجع السابق، ص 176.

إلى إلغاء نتائج الانتخابات بسبب عدم كفاءة الحزب[1]. ومن خلال ما سبق نرى أن الشباب الجزائري الذين كانوا أول من دعى للإصلاحات 1918-1919م بثقة منتخبيهم الجدد، بل حدث العكس تماما، وخسر الشباب الجزائري المفرنس في الانتخابيين البلديين الذين نظما على سبيل الاختبار في مدينتي الجزائر وعنابة وهزم بن تامي الذي كان يعتبر زعيم الشباب الجزائري، وسرعان ما تحدث حاكم عمالة الجزائر عن تقدم النزعة المحافظة الإسلامية وتقدم الدكتور بن تامي بشكوى لدى مجلس العمالة متذرعا بالتطرف الإسلامي الكامن ولا ينتظر إلا الشرارة ليتحول إلى سعير وألغيت هذه الانتخابات أعطت للجزائريين فرصة ثمينة لاستعمال صندوق الانتخاب كوسيلة للتعبير.

رغم إصلاحات 1919 إلا أنها قيدت القسم الانتخابي الجزائري بعدد قليل من المصوتين فالذين شاركوا بأصواتهم في هذه الانتخابات قد برهنوا على قدرتهم الاختيارية بفوزهم في الانتخابات، صرح بعض الفرنسيين أن تضع فرنسا الصحافة الوطنية تحت جناحها وأن تسلك طرقا أخرى لمواجهة الحركة الوطنية[2] من خلال البرامج الانتخابية وجريدة الإقدام اتخذ الأمير موقف ضد الشباب الجزائري المؤيد للتجنيس، فباعتقاد هؤلاء أن من أحسن الطرق للاستفادة من قانون 1919 تتجلى في التوجه نحو المواطنة الفرنسية، وكان بالإمكان أن تتغير الهيئة الانتخابية شيئا فشيئا عن طريق عمليات التجنيس، بأعداد كبيرة ليصبح المسلمون المتجنسون بذلك رؤساء بلديات ونواب[3] كان الإقبال على الانتخاب قويا ولكنه لم يكن عفويا، حيث كان الكثير ممن ينتخبون يجهلون سبب دفعهم إلى الانتخاب ولا حتى من ينتخبون.

[1] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 72-73.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص ص 289-300.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص457.

أصبحت التدخلات والضغوط أكثر وأشد وطأ، وحاول القياد آنذاك تمرير مرشحيهم كما لجأ أعيان الطرقية وشيوخ الزوايا إلى استعمال نفس النفوذ، كما قام شيوخ البلديات والحكام الإداريون الفرنسيون في البلديات المختلطة بالإشراف على (قوائم الأهالي) بصورة رسمية أو بغيرها، ومع ذلك يمكن القول بحدوث استشارة انتخابية فعلا في المدن في بعض المراكز في منطقة القبائل خصوصا، حيث قام مرشحوا المعارضة بحملة انتخابية حقيقية، تم التركيز فيها أساسا على المواضيع والمطالب التي كان يرفعها الشباب الجزائري، وتمكن بعضهم من إثارة نفوس من كان يستمع إليهم.

عملت الانتخابات على تهييج الجماهير حيث كانت الرشوة بشكل أساسي في منطقة القبائل، كان المرشحون يقومون بشراء الأصوات، وكانت تتراوح الأسعار بين 10 فرنكات إلى 15 فرنكا، ومن خلال تلك الأسعار كانت السجلات الانتخابية باهظة، حتى لجأ في بعض الأماكن إلى دفع الأموال أو تقديم الهدايا من طرف المرشحين إلى ناخبيهم بسخاء إما طعاما مثل الكسكسي أو حتى المشوي، وكانت بطاقات التصويت تعد مسبقا على يد الطلبة ففي العديد من الدواوير كانت تتنافس فيها القائمتان كان المتنافسون ينقسمون تلقائيا لتصطف إحداهما على يسار مكتب التصويت والأخرى على اليمين وكانت هذه الطريقة من صميم تقاليد منطقة القبائل وكانت تلك الانتخابات بمثابة شهادة مطلقة على الحالة النفسية للسكان.

جاءت هذه الانتخابات المحلية لتترجم رد فعل قوي ضد الإدارة ومبدأ السلطة كتب أحد الحكام الإداريين: (إن الانتخابات الخاصة بالأهالي سمحت للحالة النفسية موجودة ولوضعية كامنة بالظهور في وضح النهار)، وكانت هذه الحالة النفسية تكمن في النفور الذي كان يحس به السكان اتجاه جميع أعوان الإدارة ولاحظ شارل أندري جوليان في صحيفة رومانتي[1]

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 450.

الصادرة في 2 أفريل بدقة الحالة النفسية الجديدة لدى الأهالي الذين أصبحوا أقل وداعة وأقل تحفظا: (إنهم ينتقدون، وأحيانا يحتجون حتى علنا، ولم يصبح لهم استعداد على أن يتقبلوا بسهولة السلطة المطلقة من أولئك الذين كانوا يمثلون في وقت ما أنصاف الأرباب)، وكان من نتائج تلك الانتخابات كذلك التقليل من هالة السلطة التي كان يتمتع بها القياد وأعوانهم وعلى خلاف ذلك فإن رؤساء الجماعات الجدد الذين انتخبوا ولم يصبح للحاكم الإداري أي سلطان عليهم صار ينظر إليهم المسلمون منذ ذلك الوقت على أنهم المكلفون برفع مطالبهم [1] ثم جرت بعد ذلك انتخابات نيسان / أبريل– حزيران يونيو 1920 فقد تم انتخاب الأمير خالد رغم معارضة الإدارة الاستعمارية، وتم انتخابه بأكثرية ساحقة ضد مرشحي الإدارة الفرنسية، حيث حصل على سبعة آلاف صوت مقابل 2500 صوتا نالها محي الدين زروق*[2] وفي 18 نيسان / أبريل استطاع الأمير خالد دعم أصدقائه فأمكن النجاح لأربعة منهم: محمد بن رحال والدكتور موسى وابن عمورة، والقائد حمود، ورغم فوز الأمير خالد ورفاقه لم يشكلوا أكثر من 5 من أصل 20 منتخبا[3] وعلى إثر فوز الأمير خالد في هذه الانتخابات قرر مجلس رؤساء الولايات إلغاء الانتخابات لعدم كفاءة مرشحي هذا الحزب[4] كان من نتائج هذه الانتخابات تصالح الأمير خالد مع ابن تامي حيث صرح هذا الأخير على دعمه للأمير خالد[5] كان فوز الأمير خالد في هذه الانتخابات الإقليمية انتصارا لجزائر جديدة رافضة للإدماج وتطالب بالحرية في أوسع معانيها وقد انزعجت الحكومة العامة من الانتصارات التي حققها خالد وأصدقائه[6].

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 450.

* أمينا عاما للاتحاد الفرنسي الجزائري منذ 1914م ومستشارا عاما. للمزيد أنظر بسام العسلي، المرجع السابق، ص 509.

[3] بسام العسلي، المرجع نفسه، ص 509.

[4] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص82.

[5] بسام العسلي، المرجع نفسه، ص 522–523.

[6] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص129.

ثم جرت انتخابات سنة 1923م لكن الأمير خالد انسحب من الميدان السياسي في نفس السنة وكان عليه أن يشارك في انتخابات 23 مارس 1923م ضد عبد النور تامزالي، غير أن الأمير خالد تنازل عن الانتخابات لخصمه وذلك بعدما تأكد من استحالة نجاحه[1] وانتصرت الفكرة التي كانت تنتمي لجمعية النواب على خصومها انتصارا باهرا، إلا أنه يلاحظ في الأغلب أن العناصر الأهلية الإسلامية التي دخلت المجالس البلدية هذه المرة هي أكثر كفاءة وأشد أهلية للدفاع عن مصالح المسلمين بصفة رسمية، ضمن هيئة نواب رؤساء البلديات، وتقدم الدكتور عبد النور تامزالي الشهير بمواقفه الطيبة في سبيل القضية الأهلية لمنصب النيابة عن شيخ المدينة بصفة رسمية، مع زملائه الفرنسيين، واستقر بمكتبه في دار البلدية، وأنيطت بعهدته أغلب المسائل التي تهم المسلمين.

وفي قسنطينة وقع انتخاب الدكتور ابن جلول كذلك مع جملة نواب شيخ المدينة، إن أهمية العنصر الإسلامي في الانتخابات البلدية ظهرت بصفة محسوسة في البلديات التي لم تدخلها قائمة فرنسية، مثل الجزائر وقسنطينة ووهران بل دخلتها أكثر من قائمة[2]، ولم يعجب الإدارة الاستعمارية ما حققه الأمير فراحت تتهمه بالتعصب الديني، والميل للشيوعية، وهنا أدركت الصحافة الاستعمارية خطر الأمير فقامت الحكومة العامة في الجزائر على التضييق على نشاطه ثم قررت نفيه سنة 1923م[3].

وفي سنة 1925م وبخصوص الانتخابات البلدية رشح الحزب الشيوعي أثناء هذه الانتخابات الأمير خالد الذي كان في المنفى على يد فرنسا، وكان برنامج الحزب الشيوعي يتمحور حول: مطلب الاقتراع العام وإلغاء البلديات المختلطة وعودة الأمير خالد إلى

---

[1] أحمد توفيق المدني، "رثاء الأمير خالد"، المصدر السابق، ص 224-225.

[2] عبد الحميد ابن باديس، "في الشمال الإفريقي درس في الانتخاب" الشهاب، ج 4، م 15، السنة 15، 1637م، ص 204-205.

[3] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 245-246.

الجزائر، واحتجت عائلة الأمير على ترشيحه الذي تم رغم إرادته، غير أنه فند ذلك بخطاب أرسله من الإسكندرية يوم 11 ماي 1925م، ولقد حصل على 551 صوتا[1]. والقائمة التي واجهت الأمير خالد هي قائمة محمود لكحل*[2] بحذف اسم الأمير خالد من قائمة الفائزين من مجلس عمالة العاصمة يوم 15 جويلية 1925م بحجة أنه كان في الخارج حيث فاز الأمير في الانتخابات رغم أنه كان غائبا ورغم معارضة الكولون الذين قاموا بإلغاء اسم الأمير ومحوه من قائمة الفائزين[3] ومن جملة الانتخابات البلدية كذلك انتخابات البلدية لسنة 1934م والتي شارك فيها حزب ابن جلول وفاز فيها هذا الأخير، كما اقترب ابن جلول من نجم شمال إفريقيا بمطالبته بإلغاء القوانين الاستثنائية[4] وفي صيف 1935م شكل كل من الدكتور بن جلول وفرحات عباس والشيخ بن باديس قلب المعمعة السياسية التي استولت على الجزائر عندما بدأت القوى السياسية النقابية اليسارية تحضر–لمواجهة زحف الرابطات– للدخول في جبهة شعبية، وفازت هذه الرابطات في الانتخابات البلدية لشهر ماي 1935م بسطيف وعنابة وقسنطينة بأغلبية المستشارين العامين بينما كانت كل مقاعد المستشارين الجزائريين من نصيب فدرالية المنتخبين[5] فانتخب فرحات عباس مستشارا بلديا في سطيف[6] وفي شهر جويلية 1937م عاد مصالي الحاج إلى الجزائر، ورشح حزبه حزب الشعب لأول مرة مندوبين عنه للانتخابات البلدية بمدينة الجزائر[7] يقول مصالي الحاج في مذكراته أنه قرر المشاركة في هذه الانتخابات لا للحصول على مقعد في بلدية الجزائر العاصمة ولكن لينتهز

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المصدر السابق، ص 463.

*أول مناضل جزائري يشن حملة علنية لصالح الاستقلال خلال الانتخابات المحلية لشهر أفريل بمدينة الجزائر، للمزيد أنظر محمد تقية، المرجع السابق، ص 42.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص 362.

[4] المرجع السابق، ج 3، ص68.

[5] جون لوي بلانش، المرجع السابق، ص 41.

[6] يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص 38.

[7] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص115.

هذه الفرصة ليعرض أفكاره السياسية على الجمهور كما كان يريد أن يعطي للانتخابات صفة السياسية ليقضي على شراء الأصوات التقليدية، إن حزب الشعب الجزائري قدم قائمة من المرشحين العمال والحرفيين والتجار الصغار، ومصالي الحاج كان شخصيا مساهما في هذه الانتخابات ليس كمرشح ولكن كخطيب، دامت الحملة أسبوعين تقريبا وخلالها استطاع حزب الشعب من خلال أعضاءه أن يعرض أفكاره عن أهمية الانتخابات وعن نزاهتها والعمل بالبرهان القاطع أمام كل الجزائريين لإقناعهم بالطبيعة المناهضة للديمقراطية لهذا النظام الانتخابي، إن الأوروبيين الذين ليسوا إلا 660000 كان لهم الحق في ثلاثة أخماس مقاعد في المجالس الجزائرية بينما العرب الذين لهم ست ملايين لهم الخمسان فقط، رغم أغلبية الشعب الجزائري كان يعامل في المنطلق على أنه أقلية، فقط كان من الواجب قرع الطبل الكبير لتأسيس ديمقراطية حقيقية في الجزائر، كانت هذه المشاركة في الانتخابات البلدية باسم حزب الشعب الجزائري نجاحا باهرا، لقد تحصل في هذه الانتخابات على 360 صوتا إن برجوازيا كبيرا دعا السيد والسيدة فيوليت لحضور حفلة كبيرة بمناسبة زواج ابنته وكان في المرسى وفدا من الوحدة الشعبية التي ذهبت إلى استقبال السيد والسيدة فيوليت والترحيب بقدومهما وإجبارهما بفوز الوحدة الشعبية، وانهزام حزب الشعب الجزائري، إن الوحدة الشعبية وهي فخورة بنتائجها كانت تنتظر على الأقل التهاني فقد أصيب بالخيبة لأن السيد فيوليت سكت طويلا ثم صرح مع نوع من القلق في نبرة صوته أن الذي يخشاه أكثر: هو 360 صوتا التي تحصل عليها حزب الشعب الجزائري. إن مشاركتنا في هذه الانتخابات ستشكل منبرا للتعريف بالبرنامج السياسي الوطني للحزب، بالمقابل فإن قيادة حزب الشعب الجزائري في باريس من جهتها كونت صدى لهذه الحملة من أجل الانتخابات الكانتونية في الجزائر العاصمة والتي جرت يومي 18و25 أكتوبر 1937م، حيث قدم فيها حزب الشعب[1]

[1] مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، د ط، منشورات anep، الجزائر د ت، ص 228.

مرشحين في سبع مقاطعات، لقد واجه أعضاء حزب الشعب محنة الأسر دون أن يتخلوا عن كفاحهم بشجاعة ما استحسنه الجزائريين سواء كانوا منخرطين في حزب الشعب الجزائري أم لا، فلقد كانوا يحضرون بقوة في كل الاجتماعات الانتخابية كانوا يدركون حاجة الاتحاد لفتح آفاق جديدة، ولقد تحققت رغباتهم وآمالهم[1]، وذلك عندما نال حزب الشعب 9% من أصوات المشاركة في الانتخابات البلدية[2].

غير أن السلطة الاستعمارية وضعت العراقيل في طريق نجاحهم، وعملت على تزوير الانتخابات، فثارت ضجة، ونضم العمال أنصار الحزب عددا من المظاهرات للاحتجاج فاتخذت الإدارة الاستعمارية ذلك ذريعة وقامت باعتقال مصالي، وعددا من زعماء الحزب وأعضاء المجلس الإداري بدعوى أنهم يحرضون على الشغب والعنف ضد سياسة الدولة أمنها، وذلك يوم 21 أوت وحكمت على مصالي بالسجن لمدة عامين مع تجريده من حقوقه المدنية، كما حكمت على رفاقه بالسجن لمدة عامين بمقتضى مرسوم، ومع ذلك فقد نجح عدد من أعضاء حزب الشعب في الانتخابات وهم في السجون مما يدل على تأثيرهم في مجتمع مدينة الجزائر، وإيمان الشعب بأهدافه ومطالبه وشرعية كفاحه، ورغم ما أصاب الحزب من اضطهاد واعتقال مناصريه إلا أنه شق طريقه هذه المرة في الجزائر نفسها وانتقل نفوذه داخل العاصمة والمدن الكبرى[3] وبالرغم من فشل حزب الشعب الجزائري في انتخابات 1937م إلا أنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية، ويرجع بعض الكتاب فشله إلى خصومه المتمثلين في الحزب الشيوعي وكانت للحزب جريدة باللغة العربية في الجزائر بعنوان (الشعب)، بالإضافة إلى جريدة الأمة التي كانت تصدر بالفرنسية في باريس، كما[4]

---

[1] مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 229-240.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص302.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 115.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص144.

أنشأ الحزب جريدة بعنوان (البرلمان الجزائري) التي كانت بحد ذاتها تعبر عن فكرة أساسية من أفكار الحزب[1]. سنتطرق الآن إلى نتائج الدور الأول في الانتخابات التي كانت 27 جوان 1937م ما بين 3163 نائب كان هناك 2188 صوتا معبر 60 في القائمة الجمهورية للمساواة السياسية والاجتماعية (مثقفون) متوسط، 500 والقائمة الشيوعية متوسط 700[2]. قائمة الوئام والاتحاد (الوجهاء) متوسط 210. والآن نعرض نتائج الدور الثاني: (4 جويلية 1937م) : ما بين 3163 ناخب كان هناك 2340 صوتا معبرا (73%)- قائمة الاتحاد الشعبي (مع الشيوعيين) متوسط 1050، قائمة الجمهورية للمساواة السياسية والاجتماعية متوسط 850، قائمة حزب الشعب الجزائري متوسط 320، نتائج حزب الشعب في الدور الأول (17 أكتوبر 1937) 12931 نائب مسجل 7780 مصوت (60%) مصالي 2484، شكيكن 771، أوزغان 580، حافية 934، زروق: 188، بن حاج: 965 كانت هذه الانتخابات فرصة سانحة لحزب الشعب الجزائري كي يشارك ويتدرب على الحملة الانتخابية ولم تكن هذه الحملة شبيهة بسابقاتها، فقد كانت أكثر تسييسا، وكانت هناك 3 قوائم لمواجهة حزب الشعب:

1-قائمة الجمهورية المساواة السياسية والاجتماعية: تتكون من أغلب المستشارين الذين انتهت عهدتهم مثل تامزالي وأعضاء من الحزب الاشتراكي مع بلحاج (سكرتير المؤتمر الإسلامي) وكانت هذه القائمة تعتبر قائمة المثقفين التي ينشطها تيار(رجل أعمال معروف) وقد قدم المرشحون أنفسهم على أنهم ديمقراطيون ومناضلون في المؤتمر الإسلامي وكذا أنصار ميثاق مطالب المؤتمر ومشروع فيوليت[3].

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص144.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 802.

[3] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 141-142.

2- قائمة الوحدة الشعبية: الحزب الشيوعي الجزائري والتي جمعت مستخدمين وصغار الموظفين وكانت تحت إدارة بن علي بوكرت (الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري) وقد التزمت ببرنامج الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي وبتحقيق ميثاق المطالب الصادرة في جوان 1937م واعتبرت أن التصويت على مشروع فيوليت، بعد مرحلة تمهيدية نحو[1] الاقتراع العام وحق الاجتماع للجميع، وتزويد منظمات المؤتمر والجبهة الشعبية بالمقرات والملاعب البلدية.

3- قائمة الوئام والوحدة: التي شكلها الملاك وتجار أغنياء إلى جانب رجل أوروبي وهو الأستاذ لادميرال، وبوضربة (رئيس القائمة)، شكيكن وقد كانت هذه القائمة تعمل من أجل برنامج الدفاع عن مصالح السكان الأهالي، والمتجسد في مشروع فيوليت، وكانت هذه القائمة أقل تسييسا، وباستثناء قائمة حزب الشعب الجزائري فإن جميع القوائم المتبقية كانت تساند مشروع فيوليت وقد نادت قائمتان اثنتان بالمؤتمر الإسلامي، وهما القائمة الجمهورية لتيار، وقائمة الوحدة الشعبية لبوكرت، فيما يخص أنصار المؤتمر لم يقدموا قائمة مشتركة لما كان الاعتقاد سائدا، ثم أنهم لم يكونوا مؤهلين للوم حزب الشعب الجزائري على أنه كان يشكل عنصر التفرقة ولقد فازت قائمة الوحدة الشعبية (الحزب الشيوعي الجزائري) متقدمة الأعيان والمثقفين أما حزب الشعب الذي خاض أول تجربة انتخابية له، فإنه لم يكن يأمل هذه المرة في تنصيب مناضلين في المقدمة، وخلال الدور الثاني 4 جويلية 1937م انتخبت قائمة الوحدة الشعبية التي كانت مدعمة بائتلاف الإصلاحيين وقد حصلت على 105 صوت كما حازت قائمة تيار المثقفين على 870 صوت وقائمة حزب الشعب الجزائري على 320 صوت (أضافت 110 صوتا عن الدور الأول). وقد أدرك الشيوعيون أن نجاحهم مهدد فهدد بأن يكون ظرفيا أمام مواجهة العمق الوطني التي تزعمها حزب الشعب الجزائري

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 141-142.

وأثناء الانتخابات الجزئية لمجلسين البلديين مجلس الولاية نوفمبر 1938م أعلن عن إلغاء انتخابات الأمين لعمودي وبوكرت وقد ساند حزب الشعب الجزائري قائمة الاتحاد الاقتصادي والاجتماعي مع ترشح علي بومنجل (محامي مصالي) وعباس محمد أما الحزب الشيوعي الجزائري فقدم حدو وبوكرت على قائمة الاتحاد الشعبي على نفس برنامج الانتخابات السابقة، وقد انهزم مرشحوه بوضوح ولم يحصلوا سوى على نصف الأصوات التي حاز عليها بومنجل وعباس محمد من الاتحاد الاقتصادي والاجتماعي المدعمان من طرف حزب الشعب الجزائري[1] لم يفقد بن جلول الأمل في إعادة توحيد صفوف القوى السياسية الجزائرية تحت رعاية اتحادية منتخبين مقاطعة قسنطينة، وقد نجح خلال الانتخابات التكميلية لقسنطينة 26 جوان 1937م في تحقيق الوحدة في العمل على فوز المرشحين ذرقين والعقون في الدور الأول ونجح المستشارين الأهالي الاثنا عشر في منح منصب رئيس بلدية قسنطينة إلى بورسلي وهو مرشح من الجبهة الشعبية وفي سطيف عاود فرحات عباس المناورة نفسها إلى منصب نائب رئيس بلدية، وهكذا أصبح المنتخبون المسلمون لمنطقة قسنطينة حكاما وقد أحسن أعضاء التجمع الشعبي بذلك ورأوا فيه دليلا على إرادة المنتخبين المسلمين في دعم الجبهة الشعبية[2].

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 141-142.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 824-825.

تزوير الانتخابات لصالح مرشحي الإدارة سيسبان ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

	سيسبان	د. بن خليل
على الساعة 8 و30 د النتائج في كل دائرة ماعدا بسكرة.	686	1598
على الساعة 8 و45 د تضاف نتائج بسكرة–كان ابن خليل إذا هو الفائز.	1049 1735	177 1776
يرسل رئيس الدائرة النتائج التالية:	1071	155
ويتم الإعلان عن فوز سيسبان.	1757	1753

وخلال صيف 1939م سيطر الخوف على الفرنسيين وقضوا على حركة حزب الشعب تماما على الأقل باسم القانون، ففي يونيو اتخذت إجراءات في باريس ضد جريدة الأمة لأنها نشرت مقالا هاجمت فيه وحدة التراب الوطني، ولذلك صودرت هذه الجريدة ففي 25 أغسطس 1939م أطلق صراح مصالي الحاج الذي كان قد اعتقل إلا أنه سرعان ما اعتقل[2]

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، تر، أمحمد ابت البار، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2011 ص 824–825.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 146–147.

من جديد في أكتوبر 1939م كما صدر قرار بحل حزب الشعب نفسه ومنع جريدة الأمة من الصدور في سبتمبر 1939م[1].

وفي يوليو1945 أجريت الانتخابات البلدية، حيث كانت الأحزاب الوطنية تمتاز بالتنوع، ولكن بالرغم من العراقيل والمضايقات تمطن حزب البيان من افتكاك أربعة مقاعد من سبعة، اثنين في عمالة قسنطينة وهما: الأول مصطفاوي و الثاني ابن خلدون، وواحد في عمالة قسنطينة، وهو سعدان، وواحد في عمالة وهران وهو محداد فاحرز حزب البيان في هذه الانتخابات على الدرجة الثانية على 385صوتا من مجموعة750صوة،هذا دليل على ان الناخبين الكبار ولو كانوا من نزعة معتدلة، يصوتون في طي الكتمان على الوطنيين وهذا دلل واضح على الوعي الوطني الذي بلغه الشعب الجزائري تناول نواب هذا التيار في المجلس الجمهوري من جديد مشروعهم ووضعوه في مكتب البرلمان، وكان هذا المشروع يطالب بإنشاء جمهورية جزائرية[2]، وفي هذه الانتخابات قاطع كثير من منتخبي الهيئة الانتخابية الأولى الصناديق، وكانت نسبتهم حوالي 50% تقريبا في قسنطينة، و37% في عنابة و35% في مدينة الجزائر، وشارك الاشتراكيون والشيوعيين بقوائم مشتركة ولذلك تحصلت على أكثر من نصف أصوات الناخبين وناجحة في الفوز ببلديات عديدة منها بلديتي الجزائر ووهران، وصوتت لبعض بلديات الاستعمار على رؤساء بلديات المسلمين وذلك بإتباعهم لسياسة غير جيدة، وكان الامتناع عن التصويت في الهيئة الثانية(المسلمة) في المتوسط أكثر منه في المجموعة الأولى، ففي مدينة الجزائر سجلت نسبة امتناع قدرة بـ83% مقابل 27% في انتخابات 1937. أما في وهران وغليزان ومستغانم فقد صوت[3]

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 146-147.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص186-187.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص956-957.

ثلث الناخبين المسلمين فقط والوطنيين غير المنتمين في ناحية قسنطينة حصدوا 74مقعدا لمستشارين بلديين من أصل 684 منصب وما يقارب 20% من مناصب الجماعات مباشرة بعد المصادقة على القانون التنظيمي شرعة الإدارة الفرنسية في تطبيقه على الطريقة الاستعمارية، انتخابات بلدية في أكتوبر 1947[1].

قرر كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري رأو إن الانتخابات البلدية التي تقرر إجراؤها يجب أن يكون الأعداد لها تحت شعار الترقية الاجتماعية للشعب الجزائري ومن ثمة ينبغي إقناع المنتخبين بان اختيارهم لممثليهم يعني الدعم المطلق للنضال ضد الجهل والأمية والأمراض بجميع أنواعها، كما ترى حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن هذه الحملة الانتخابية يجب أن تتحول إلى تظاهرة سياسية وإيديولوجية يتم من خلالها تحذير العداء للقانون التنظيمي الأنف الذكر إلى جانب تعميم فكرة اللجوء إلى جميع الوسائل من اجل استرجاع السيادة الجزائرية التي اغتصبها الاستعمار الفرنسي، والتي لم يتوقف الشعب الجزائري عن المقاومة بكل أنواعها في سبيل استعادتها، إن تباين المواقف في الانتخابات البلدية هو الذي حال دون تحقيق الوحدة الوطنية والديمقراطي للدفاع عن مصالح الجزائريين، الذي نادى بها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مدعوما بالحزب الشيوعي الذي يرى أن التركيز ينبغي أن يكون فقط على المطالب ذات الصبغة البلدية. الحركة ظهرة كأول حزب سياسي جزائري وقدمت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مرسومين من جماعة "الجماعة" اللذين مثلوا[2] الدواوير ولأول مرة شهد الناخبون الريفيون تقدمهم لاختيار ممثلين من الحركة الوطنية الجزائرية وفي هذه الانتخابات اتخذت الإدارة تدابير متنوعة: رفض بعض ترشحات حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الإعلان عن قيام

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص956-957.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص151.

الانتخابات قبل ثلاثة أيام فقط من موعد إجرائها عوض خمسة عشر يوما كما ينص عليه القانون، صناديق الاقتراع مملوءة بأوراق المرشحين الإداريين وفتح مكاتب التصويت قبل[1] الساعة القانونية، من أجل إلحاق الهزيمة بمرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية[2] كانت انتخابات 1947 من جملة الانتخابات التي خاضها الجزائريون ضد فرنسا، والتي فاز فيها حزب حركة انتصار حريات الديمقراطية رغم الضغط الإداري إذ فاز الحزب في مائة وعشر بلديات بما فيها بلديات أمهات المدن الجزائرية، ولكن ضعف في بعض المدن الهامة مثل سيدي بلعباس وخنشلة حيث لم يتمكن الحزب من تقديم مرشحين فيها، ولقد دخل الحزب المعركة وحده ضد قوائم البيان والشيوعيين المشتركة وقوائم الإدارة. وقد عبر الشعب الجزائري في هذا الاستفتاء عن إيمانه بالحزب وسياسته والمدن التي فاز فيها الحزب نذكر: مثل الجزائر ووهران وعنابة وقسنطينة، تلمسان، وبلعباس ومستغانم مليانة والبليدة سكيكدة تبسة، سوق أهراس، وذراع الميزان دلس وبرج منايل والأخضرية وتنس[3]. وبفوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات البلدية عزز مكانة الدعاة بالعمل الشرعي[4] بعد هذه الانتخابات بدأت الإدارة مع الحاكم العام نايجلان في العمل ضد (ح. ا. ح. د) فأوقف نشاطها عن طريق الاعتقال وتزوير الانتخابات ممثلها الشرعي[5].

وبالتالي أصبحت الانتخابات فيما بعد شبيهتا أكثر بالتعيينات التي توزع على المرشحين المسلمين المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية منه باستشارة الهيئة الانتخابية التي أصبحت هذه الأخيرة مشوهة كليا جراء قانون الانتخابات الذي يفرضه الاستعمار المسمى ب "تعادلية[6]

---

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ج 2، ص1126.

[3] يحيى بوعزيز، الاتجاه اليميني، المرجع السابق، ص ص38-29

[4] بن يمين سطورا، المرجع السابق، ص200

[5] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص934.

[6] محمد تقية، المرجع السابق، ص152.

التمثيل" زيادة على وجود هيئتين انتخابيتين، في منظور نايجلان ليس هناك من مانع في استخدام قوة السلاح في العمليات الانتخابية[1]. اقترح مصالي الحاج في هذه الانتخابات تشكيل اتحاد مع حزب البيان والحزب الشيوعي تحت شعار "جمعية تأسيسية ذات سيادة" غيران حزب البيان والحزب الشيوعي رفض هذا الاقتراح وأبدى اقتراح شعارات أخرى كحق التمثيل البرلماني واجه هذه الانتخابات كل بمفرده. ومن خلال التقارير الواردة تشير إن هناك انحياز إلى شخصية مصالي الحاج في كل مكان والى تأثيره على الجماهير بالرغم من تطبيق الخناق على نشاطه الشخصي، وقد أكد الولاة أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ستحصل في الانتخابات على90% في حالة السماح بإجراء انتخابات نزيهة ونحن بين خيارين: انتخابات حرة وانتخابات مهيأة، وفي هذه الحالة لا يستغنى إلا اختيار الثانية، لأنه من غير المنطق أن تترك المصاليين يفوزون في الانتخابات وبالتالي يصبحون شركة في حلوقنا.

إن الإدارة الاستعمارية تعمل على قطع الطريق على الانفصاليين بجميع الوسائل والأساليب كيفما كان نوعها وهي تعمل المستحيل لتلاقي مساوئ القانون وتجعله ملائما لمتطلبات المستعمرين الفرنسيين وبأي حال من الأحوال لا يمكن السماح بتنامي الحركة المضادة للاستعمار الفرنسي في الجزائر[2].

كانت انتخابات1947 من أجل معرفة تأثير الحركة الوطنية على الجماهير، علق مصالي الحاج أمالا كبيرة على هذه الانتخابات معتقدا أنها ستؤدي إلى استقلال الجزائر، كما كان يعتقد فرحات عباس قبله[3]، استخلص غلاة الكولون الدرس من تلك الانتخابات البلدية

[1] محمد تقية، المرجع السابق، ص152.

[2] إدريس خيضر، المرجع السابق، ص 394-395.

[3] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 283.

فتأكدوا ان معظم الجزائريين يؤيدون حزب الشعب في نشاطه الهادف إلى استرجاع الاستقلال الوطني، استخدم حزب الشعب هذه الانتخابات البلدية كمنبر للدفاع عن برنامجه السياسي في هذه الانتخابات ألقي القبض على المئات وسجنوا بدون سبب سوء نشاطهم في الحملات الانتخابية[1].

المجالس المالية: مجلس النيابات المالية هو البرلمان الجزائري وصاحب السلطة الكبرى في المسائل المالية، تم تأسيسه سنة 1898م، حيث لم يكن للجزائر استقلالها المالي، كان الهدف منه هو تمثيل دافعي الضرائب والاستنارة بآراء نوابهم، فترة انتخاب أعضائه هي ستة أعوام يتم تجديد نصفهم كل ثلاثة أعوام مثل المجالس العمومية، ويعقد المجلس في السنة جلستين اعتياديتين، وسبب تسمية هذا المجلس بمجلس النيابات المالية هو أن القانون قسم دافعي الضرائب الناخبين إلى عدة أقسام كل قسم منها ينتخب نوابه على حدة، فالقسم الأول: هو قسم رجال الاستعمار ينتخبون 24نائبا، والقسم الثاني: هم رجال الصنائع والحرف الحرة الفرنسيون ينتخبون 24نائبا كذلك، والقسم الثالث: يشمل الأهالي كلهم ولا ينتخبون إلا 21 نائبا منهم 12 عربيا و9 من القبائل البربر يشكلون لجنة فرعية، فهذا يعد ظلما في حق الجزائريين تحت شعار الحرية والعدالة والمساواة، جعل قسم الأهلي الثالث أقل أعددا من كل قسم آخر فهو واحد وعشرون مقابل ثلاثة وعشرون من قسم أو واحد وعشرون مقابل ثمانية وأربعون من المجموع. وكل قسم من الأقسام يتفاوض على حدة. ثم تجتمع الأقسام كلها في جلسة للمصادقة على الميزانية[2].

[1] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص268.

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص ص 355-357.

كانت تقسم هذه المجالس 69 عضو وضع على ذمتهم 21 مقعدا، 15منهم مندوبي العرب والقبائل المنتخبة. وستة مقاعد منها للمندوبين العرب والقبائل المنتخبة عن مناطق الحكم العسكري[1].

كما أنشأ المجلس المالي نتيجة لقرار الحكم الذاتي عدد الجزائريين فيه سبعة وعشرون شخصا بعضهم معين وبعضهم منتخب، سبعة عن كل عمالة (ثلاث عمالات) وستة من الجنوب الذي كان منطقة عسكرية يمكن أن نقول أن الجزائر لا تعرف أبدا التمثيل النيابي الحقيقي، ولهذا كانت مشكلة التمثيل النيابي على رأس مطالب الحركة الوطنية منذ العقد الثمانين من القرن الماضي، لقد كانت وضيفة المجلس المالي البحث في شؤون الجزائر كلها[2]، وفي مجال عمل الأمير خالد في الإدارة المالية بصفته عضوا منتخبا فيها، فقد حاول لاحتجاج على الضرائب التي احتواها مشروع قانون يعيد فرض السلطات الزجرية الانضباطية، وكان رد الفعل على هذا الاحتجاج الذي وصفه الحاكم العام الفرنسي "وكان معظم الأعضاء المنتخبين من الكهول الذين حافظوا وفائهم في خدمة الإدارة الفرنسية ولهذا فإنهم رفضوا احتجاج الأمير خالد وأحبطوا له أمنيته"[3].

عند انتخابات الوفود المالية في الفاتح من 1935 كان من مطالب ابن جلول بإلغاء قانون الأهالي وقانون الغابات وبالمساواة في الخدمة العسكرية[4]، كان المترشحين الذين تقدموا لهذه الانتخابات هزيلين مقارنة بالمرشحين الذين قدمتهم اتحادية المنتخبين لقسنطينة.

---

[1] جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في التاسع عشر 1830-1914، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009، ص285.

[2] أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ج 3، ص68.

[3] بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1984، ص 130.

[4] أبو القاسم سعدالله، المرجع نفسه، ص68.

كان جو الانتخابات تسوده الحركة وتقديم الرشوة، واضطروا الى الاعتراف بفرحات عباس، مع التمديد بسماسرة السياسة الذين بنو ثروتهم على صمت الجزائر، وفي عام 1934تم توزيع مناشير في باريس على المهاجرين الجزائريين تنبههم لتصرفات المنتخبين التف البعض حول الدكتور بن جلول لإنشاء وفد جديد، كان الدكتور بن جلول بمثابة الزعيم كان له مساعدان حقيقيان وهما: فرحات عباس والدكتور سعدان، وكان العلماء من بين المتعاطفين معهم والذين ساعدوه معنويا، لجأ بعض المترشحين إلى الإسلام كان يطالب بتمثيل عاد بد للمجموعتين العرقيتين في جميع المجالس، بما فيها البرلمان[1].

أتت هذه الانتخابات وأحدث تحولات عميقة في المجتمع الجزائري، شارك الأهالي في الانتخابات المحلية لسنة 1935محاولة منهم لإثبات أنفسهم، حيث رموا بثقلهم بصرخة مصيرية في انتخاب رئيس البلدية والنواب، فاشتركوا مع كل التيارات، أدلى مستشارو الأهالي بأصواتهم لصالح الراديكاليين، وفي جهات أخرى لصالح المعتدلين، واصلة الإدارة قمعها وطالبة اتحادية منتخبي قسنطينة بوضع حد للتجاوزات والجبايات الجائرة، أغلق المقاهي العربية، سحب رخصة حامل السلاح، الاعتقالات التعسفية للموظفين، غلق المدارس القرآنية، رفض القروض للناخبين المستقلين ولم تتردد "لانتانت" (الوفاق) في سبتمبر 1935 في الإشادة بتعيين حاكم عام جديد وثلاثة محافظين جزائريين "رجال جدد وعهد جديد" وكانت الافتتاحية بعنوان "ثقة" وكانت الجريدة تأمل في رؤية صفحة جديدة من تاريخ الجزائر تكتب مع الموظفين الجدد.

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ج 1، ص 546.

المجالس المالية:

يرى فرحات عباس وغيره الكثير من المنتخبين الآخرين، بأنّ تمثيل المسلمين، في إطار النظام الحالي "مجرد خدعة" ويرى انه يبقى شيء واحد جاد وممكن "التربية الاجتماعية للجماهير التي سيكون كل شيء خارجها مجرد نزاع مخادعين"، والوعي الذي وصل إليه المنتخبون والوجهاء والصحف واللجان المختلفة جعلتهم يحاولون إفهام الحكومة بضرورة إجراء إصلاحات، وقد ذكر شكيكن وهو مستشار عام لمدينة الجزائر، في خطاب استقالته بفشل محاولاته، "لقد اجتهدت في الحصول من السلطات العمومية على تحسين وضع إخواني في الدين وإجراءات إدارية و تشريعية يمكنها مرحليا تحقيق المساواة في الراتب التي يجب أن تكون، بكل عدل موجودة بين كل المعمرين والعمال والفلاحين الذين يشاركون في استصلاح الجزائر وازدهارها ولفت انتباه عدة مرات في هذه السنوات الأخيرة إلى الوضعية المأساوية لأولئك الذين يعانون آثار الأزمة الاقتصادية، التي ضاعفت من حدتها أعباء الضرائب التعسفية"، وقد خسر الحزب الإصلاحي ثلاث من مقاطعات ولم يفز إلا في قسنطينة وعنابة، وفي هذه الانتخابات قدم الاصطلاحيون خمسة مرشحين لاثني عشر منصبا ولم ينتخب إلا بنوزن وهو صناعي والدكتور ابن جلول والمرشح الذي كان من أنصار الإدارة هو علي الشريف، وتحت رئاسة رئيس البلدية، وفي هذه الانتخابات هاجم مسلحون قاعة الانتخاب ومنع حوالي ستمائة ناخب من التصويت، وأعطت النتيجة خمسمائة صوت ل: بن علي الشريف وخمسين صوت للدكتور حاج علي[1].

ونتيجة إصلاحات عام 1919 ارتفعت الهيئة الانتخابية للمسلمين المكلفة بانتخاب 18 مندوبا ماليا، هذا القانون فتح المجال للأمير خالد للتدخل قبل هذا التاريخ 1913 في [2]

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ج 1، ص 545- 546.

[2] بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي، المرجع السابق، ص 100.

الانتخابات المخصصة لانتخاب المندوبين الماليين وعمل على دعم أصدقائه زروق الحلاوي، ضد مرشح الإدارة الفرنسية" بن سيام، وكان الفشل من نصيب الأمير خالد[1] وأثناء عملية تجديد نصف عدد المندوبين الماليين في أكتوبر 1922 انهزم جميع المرشحين الذين كانوا تحت راية الأمير خالد، وأثناء الانتخابات عام 1923 لتجديد النصف الآخر من المقاعد المقرر شغلها وتميزت انتخابات 1923 أبريل بطابع شابه الاعتدال الشديد والإخلاص المميز وأفضت الاستشارة الانتخابية من دورها الأول إلى فوز "مرشحي النظام والمصالحة" الكاسح، ووقف الحاكم العام أمام المندوبيات المالية في 14 مايو، مبتهجا للواقعية الحقة التي كانت هي المنتصرة عند الناخبين الجزائريين[2].

وأثناء انعقاد انتخابات المجلس المالي أعلنت المجلة الاستعمارية " لافريك فرانسيز" إلى قرائها فشل الحزب المتطرف في الجزائر، وصرحت أنّ سبب ذلك يعود إلى تقاعد الأمير خالد عن السياسة وميل الرأي العام الجزائريين نحو المعتدلين[3]، وقد عملت الإدارة على عزل الأمير خالد عن أصدقائه عشية الانتخابات لتجديد نصف عدد أعضاء المندوبين الماليين

وفي 6 أبريل 1923 أعلنت الإقدام أنّ الأمير خالد المرشح للدائرة الأولى بمدينة الجزائر قد تنازل عن الترشح وعن توقف صحيفته عن الصدور وفي 11 ابريل أكدّ الأمير خالد عن انسحابه من الحياة السياسية[4].

نحن نعتقد أن كل دور من ادوار الانتخابات هو درس للأمة تستفيد منه انبعاث نشاطها والتفاتها حول نفسها، وشعورها بوجودها الاجتماعي والسياسي ودرس أيضا للمترشحين منها للنيابة عنها يستفيدون منه مرانا على الكلام والجدال ومصادمات الأفكار

[1] بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي، المرجع السابق، ص 100.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 447.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 2، ص 364.

[4] شارل روبير أجيرون، المرجع نفسه، ص 461.

وخبرة بشؤون الأمة ونفيستها، وإذا نضرنا نضرة عامة في جميع الأدوار الانتخابية التي تقدمة غالى أخرها الذي وقع للمجلس المالي يوم الأحد الماضي فإننا نجزم ان الأمة تقدمت في تقرير الانتخاب ومعرفة نظامه والدراية بالرجال الذين تقدمهم بالنيابة عنها في المجالس على وجه الإجمال.

وقد أسفر الانتخاب الواقع يوم الأحد الماضي في عمالة قسنطينة عن فوز النواب الأقدمين السادة: ابن باديس، غراب، ابن يعقوب، ابن علي الشريف، أورابح، وفي عمالة الجزائر عن فوز السادة: الأطرش، ابن عبد الله، وخرج المترشحون بالقسم الثالث من عمالة الجزائر دون النصاب فلم يفز واحد منهم وكانوا في القوة على هذا الترتيب: فضيل 2126 سباوي 1003. مولاي مصطفى 950، بنتامي 496، كذلك قسم القبائل دون النصاب ونضرة إجمالية فيما تقدم تعرفنا بان المؤثرات الخارجية في هذا الانتخاب كانت في الأغلب قليلة الجدوى وأن اللذين كانت لهم أعمال ومواقف في سبيل الأمة قد كافأتهم الأمة وان الجرأة في الحق والثبات أمام كل معارض فيه هي أهم ما يكسب الشخص ثقة الأمة به[1].

7- وقف مجلس النيابات المالية في الجزائر هذه السنة أمام مأزق حرج لا يعرف كيف يتمكن من الخروج منه، والحق أنه لا يمر عام من هذه السنوات العجاف، إلا ويزداد فيه التأكيد بأن مجلس النيابات المالية أعجز من أن يستطيع إدارة أمور الجزائر، وأنّ أموال هذه البلاد سائرة إلى الخراب، بواسطة هذه المجالس الذي لا يعرف أين يسير وكيف يسير وأعرب ما في هذا المجلس أنّ النواب المستعمرين وهم الذين يسيطرون عليه في الغالب يريدون أن يبتكروا وأن يستقلّوا بالرأي، فلا يتبعون لا قليل أو أكثر وعلى مضض أفكار وآراء الوالي العام الذي يتكلم باسم فرنسا و يعمل لإنقاض الحالة ما استطاع إلى ذلك سبيلا تفاقمت الديون على القطر الجزائري بصفة فادحة لا مثيل لها، ناهيك أن تعلم أنّ فوائض

[1] عبد الحميد بن باديس، "انتخابات المجلس المالي"، الشهاب، ع 175، السنة الرابعة، ج 9، م 4، ص 2.

هذه الديون الثقيلة تبلغ كل سنة نصف مليار من الفرنكات، رأى النصف التام من كامل ميزانية المصروفات الجزائرية، والضرائب قلة، ولم يدخل الكثير منها بسبب الأزمة الاقتصادية، فكان العجز في ميزان السنة القادمة المعروض على أنظار المجلس يبلغ زهاء المائتي مليون فرنك لأول وهلة، ويقولون أنه سيغدوا أكثر من ذلك بعد زيادة الدرس والنظر فكيف سيسد هذا العجز؟ بزيادة الضرائب؟ إن الضرائب الموجودة الآن أصبحت من الثقل والفداحة بدرجة لا تتحملها الأمة الإسلامية الفرنسية على السواء، فلا يمكن أصلا التفكير في رفع مقدارها ولا الزيادة فيها[1].

[1] عبد الحميد بن باديس، "قانون الانتخاب"، الشهاب، ع 165، ج 4، م 4، 3 ربيع الأول 1253، ص 208.

- بحلول عام 1830 تعرضت الجزائر إلى احتلال من طرف دولة فرنسا التي كانت تضاهي قوتها قوة الولايات المتحدة الأمريكية الآن.
- لقد عانت الجزائر جراء الاحتلال الفرنسي معاناة لم يسبق أن عانتها من قبل أي استعمار آخر.
- وكانت نتيجة الاحتلال الفرنسي أن تدهورت أوضاع الجزائريين في كافة الميادين: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية.
- ويعتبر الميدان السياسي جانب مهم في حياة أي دولة حيث عملت فرنسا على القضاء على الحياة السياسية الخاصة بالجزائريين منذ دخولها للجزائر وقد حاولت بكل الوسائل من أجل ذلك الهدف.
- ومقابل الاحتلال الفرنسي للجزائر كان رد فعل الجزائريين أن قاموا بمقاومة مسلحة وذلك بهدف استرجاع السيادة الوطنية والحصول على الاستقلال الذي اغتصب منهم.
- تيقن الجزائريين من عقم الكفاح المسلح فلجئوا إلى التفكير في طريقة أخرى وكان ذلك نتيجة الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري ألا وهي المقاومة السياسية عسى أن تغير شيئا من واقعهم.
- وكانت المقاومة السياسية السبيل والطريق الذي علّق الجزائريون آمالهم عليه وكانت آمالهم تتمحور في نيل حقوق سياسية بهدف الدفاع وتمثيل مصالحهم.
- إنّ المطالب السياسية التي طالب بها الجزائريون تكمن في التمثيل النيابي بشقية: التمثيل النيابي في المجالس المحلية والتمثيل النيابي في المجالس الوطنية، وذلك من أجل تمثيل مصالحهم والدفاع عنها.
- لقد اجتمع الجزائريون عامة على كلمة واحدة ألا وهي تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية والوطنية، بدءا بكتلة المحافظين ختاما بحركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- وقد كان رد فعل الحكومة الفرنسية على هذه المطالب أن عملت على تقديم إصلاحات سياسية وهي: قانون 4 و6 فبراير 1919م ومشروع بلوم فيوليت، وبالمقابل

كان رد فعل المعمرين أن رفضوا هذه الإصلاحات جملة وتفصيلا، وذلك بحجة أن هذه الإصلاحات تهدد مصالحهم ووجودهم في الجزائر، وأن إعطاء الحق للجزائريين في التمثيل النيابي يقضي على نفوذهم في الجزائر.

- إن الإصلاحات الفرنسية سمحت للجزائريين بتوسيع تمثيلهم مما سمح بتمثيلهم في المجالس المحليّة ابتداء من 1919 لكن تمثيلهم في المجالس الوطنية لم يتحقق إلا في 1947.
- وبخصوص تمثيل الجزائريين في المجالس المحليّة صحيح أن فرنسا منحت للجزائريين إصلاحات تخدم مصالحهم شكلا أما في المضمون فهي حبر على ورق حيث أن هذه الإصلاحات لم تتحقق بالحرف على أرض الواقع وذلك بسبب ضغط المعمرين على الإدارة الفرنسية التي استعملت كل الأساليب دون الحيلولة لحصول الجزائريين على مقاعد في المجالس المحليّة.
- أما بخصوص تمثيل الجزائريين في المجالس الوطنيّة فهو ليس أحسن حالا منه في المجالس المحليّة، وكان سبب لجوء الجزائريين الى المجالس الوطنية هو عدم وصول صوتهم ومطالبهم في المجالس المحليّة، حيث كان وجودهم في هذه المجالس وجودا شكليا، لأن الحكومة الفرنسية هي التي كانت تختار من يمثلهم.
- ونتيجة عدم حصول الجزائريين على ما كانوا يطمحون إليه أي المكاسب السياسية عملوا على المطالبة بدستور خاص بالجزائر، وكان رد فعل الحكومة الفرنسية أن أصدرت دستورا في سبتمبر 1947.
- جاء دستور سبتمبر 1947 منافيا لرغبات الجزائريين لأنه جاء ضد ما كانوا يسعون لتحقيقه ألا وهو الاستقلال.
- وقد جاءت كل الانتخابات التي بعد دستور 1947 بصبغة الغش والتزوير والقمع ضد الحركة الوطنية الجزائرية، وأصبحت هذه الانتخابات في الجزائر يضرب بها المثل في الغش والتزوير من طرف الحكومة الفرنسية.

- إن خوض الجزائريين لتجربة الانتخابات كانت بهدف تغيير ما لم يغيّره الاستعمار أو بالأحرى القضاء عليه.
- كانت التجربة الانتخابية التي خاضها الجزائريين سواء على مستوى المجالس المحليّة أو المجالس الوطنيّة تجربة فاشلة، وذلك بدليل عدم حصول الجزائريين على أيّة مكاسب سياسية وعدم إحداث أي تأثير في القرارات التي تخدم مصالحهم.
- استعملت فرنسا كل أساليب التزوير والتدليس والغش من أجل عدم وصول الجزائريين إلى المجالس المحليّة والوطنيّة.
- كان من مصلحة فرنسا أن يبقى الجزائريون بعيديين عن الحياة السياسية وذلك من أجل بسط نفوذهم وسلطتهم على حياة الجزائريين عامة.
- خاضت الحركة الوطنية ابتداء من 1865 إلى 1947 تجربة انتخابية فاشلة، وذلك بسبب السياسة الاستعمارية المتبعة في سبيل الخناق الذي كان مسلّطا على الجزائريين، وخوفهم من امتداد نفوذهم إلى مراكز السلطة في المجلس البلدي والعمالي والمالي.

الملاحق

الملحق رقم 01:

24 فبراير 1848م ابتدأت سياسة الالتحاق، وتأسست المجالس الفرنسية المنتخبة بالبلاد وفصلت إدارة الأديان والعدلية والديوان والتعليم وأملاك الدولة الجزائرية عن وزارة الحرب وألحقت بالوزارات الفرنسية الأخرى، وفي 9 ديسمبر 1848م صدر قرار في تقسيم المقاطعة الجزائر الشمالية إلى ثلاث مقاطعات على النظام الفرنسي، ثم تقسيم المقاطعة إلى دوائر وتقسيم الدائرة إلى بلديات، ووضع في كل مقاطعة مجلس العمالة والمجلس العمومي وبقيت إدارة الجنوب تحت السلطة العسكرية[1].

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 318.

الملحق رقم 2:

إصلاحات قانون 4 فبراير 1919:

إن هذه الإصلاحات التي كانت الدولة الفرنسية قدمتها كترضية للأهالي الجزائريين جزاء مشاركتهم في الحرب، لقد كانت إصلاحات 4 فبراير طليت لها الحكومة الفرنسية وزمرت وقام لها الكولون وقعدوا، كانت في نظر الأهالي ضربة قاسية للآمال التي علقوها على تضحياتهم الجسيمة في الحرب، كما كانت خيبة أمل كبرى لقادة الشعب الذين طالما اشبعوا بالوعود الزاخرة، جاء قانون إصلاحات 4 فبراير 1919 فيما يلي:

1-إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية، بشرط طلبها والرضا بالتخلي عن القانون الإسلامي ...وبشرط معرفة اللغة الفرنسية.

2- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية، وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين ي هذه المجالس على الربع.

3-الطبقة التي أعطاها هذا القانون حق الانتخاب والترشح لا ينالها قانون الإنديجينا إلا في المستثنيات مثل: مخالفات الغاب.

4-لها حق شراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين ويدخل ي ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة، ولكن لا يحق لهؤلاء كلهم الحصول على هذه الحقوق إلا بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية على أن الذين يجري عليهم هذا القانون، والذين بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو أربعمائة ألف نسمة[2].

[2] عبد الرحمان إبراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ص 72.

الملحق رقم 03:

قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين مارس 1944

فيما يلي ترجمة نص القانون المؤرخ 07 مارس 1944 الذي أعلنت فيه اللجة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول منح بعض الجزائريين بعض المواطنة الفرنسية وهو مترجم عن الإنجليزية من نشرة فرنسا الحرة التي كانت تصدرها اللجنة المذكورة ج 5 عدد 6 الموافق مارس سنة 1944.

المادة الأولى: سيتمتع الفرنسيون المسلمون بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين وكل الوظائف الرسمية سواء كانت مدنية أو عسكرية ستكون مفتوحة لهم.

المادة الثانية: سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية.

المادة الثالثة: أن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثر وهم قدماء المحاربين، وحملة إحدى الدرجات الآتية:

دبلوم التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، الأهلية العليا، الأهلية الابتدائية، أهلية الدراسات الابتدائية العليا، شهادة الدراسات الثانوية العليا، شهادة التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى أو من مدرسة وطنية التعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية وشهادة اللغة العربية والبربرية.

الموظفون المدنيون المتصرفون الذي توظفهم الدولة، والولايات والبلديات، أو المصالح المعتمدة.

الحائزون على مناصب بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد.

أعضاء الغرف التجارية والباشاغاوات والأغاوات، والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها.

الأشخاص المنتخبون أو الذين قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات، أو رؤساء للجماعة.

أعضاء النظام الوطني للجون دونور، أصحاب نظام التحرير، وحملة الميدالية العسكرية، وحملة ميدالية العمل، وأعضاء مجالس اتحاد العمال في الاتحادات العملية المؤسسة تأسيسا شرعيا بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات.

أعضاء مجالس التوفيق والأعضاء الشرعيون.

أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي (لاسيب) – الجمعية الأهلية للصالح العام– وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي (لاسيب).

المادة الرابعة: سيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على المواطنة الفرنسية. وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل بها هذا التغيير وابتداء من هذا التاريخ فأن الفرنسيين المسلمين في هذا الصنف، وهم الذكور البالغون 21 سنة أو أكثر، سيتمتعون بمواد قانون 4 فبراير 1919، وسيوضعون في قائمة الدائرة الانتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس العامة حسب ما نص عليه القانون المذكور آنفا. وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس. أما في المجالس البلدية فسيكون أيضا بنسبة الخمسين، باستثناء الحالات التي لاتصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين

ومجموع السكان إلى هذا العدد. وفي هذا الحالة فإنهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين.

المادة الخامسة: للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز ومهما كانت الدائرة الانتخابية التي ينتمون إليها، ولا يخضعون ألا للشروط العادية.

المادة السادسة: ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان وادي مزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الاسم، سارية المفعول.

المادة السابعة: ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ورسوما يحدد طرق تطبيق هذا القانون[3].

الجزائر 8 مارس 1944

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج 3، ص 273.

الملحق رقم 04:

قانون 20 سبتمبر 1947م:

صدر قانون باسم النظام الأساسي للجزائر، وهو بمثابة دستور خاص بها يضم ستين مادة وقد احتوت أهم مواد اللائحة الأولى:

أولا: تتكون الجزائر من مجموعة من المقاطعات لها ذاتيتها المدنية وذاتيتها المالية ونظامها الخاص المنصوص عليها في مواد هذا القانون.

ثانيا: تكفل القوانين المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين في المقاطعات الجزائرية الثلاثة، دون تمييز في الأصل والجنس واللغة والدين.

يمثل الحاكم العام حكومة الجمهورية الفرنسية في الجزائر.

يتم إنشاء مجلس جزائري يخوّل إدارة المصالح الجزائرية بالالتحاق مع الحاكم العام، وقد حددت صلاحيات هذا المجلس: يبحث النظام التشريعي والاقتصادي في الجزائر وتنظيم أعمال الإدارة[4].

[4] بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، ج 3، ص 604-605.

- ط: الطبعة.
- ج: الجزء.
- د ت: دون تاريخ النشر.
- م: المجلد.
- ع: العدد.
- تر: ترجمة.
- ا. د. ب. ج: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- ح. ا. ح. د: حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

p: page.

أولا: بالعربية:

- المصادر:

- القرآن الكريم.

- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر 1914- 1954، د ط، دار المعرفة، الجزائر د ت.

- الإبراهيمي محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي عيون البصائر، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج 3، ط 1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1997.

- البصائر.

- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، مؤسسة علال الفاسي الدر البيضاء، 2003، ص 12.

- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، د ط، دار البصائر، الجزائر، 2009.

- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، د ط، دار البصائر، الجزائر، 2008.

- المنتقد.

- النجاح.

- بن باديس عبد الحميد ، آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، ج 4، ط 1، مطبوعات الشؤون الدينية ، دار البعث قسنطينة، 1895.

- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر، نجيب عباد، د ط، موفم للنشر الجزائر 2007.

- عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال، منشورات Anep المؤسسة الوطنية للاتصال، الرويبة، الجزائر، 2010.

- إبراهيم ابن العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي والسّياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936، ج 1، د ط المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- الشهاب.
- المنار.
- الحاج مصالي، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر محمد المعراجي، د ط منشورات Anep، الجزائر، د ت.

المراجع:

أ- الكتب:

- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج 2، تر، حاج مسعودي بلغريبي، د ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007.
- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج 2، تر، محمد حمداوي، ط 2013، شركة دار الأمة، الجزائر، د ت.
- إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ط 3، وزارة المجاهدين الجزائر، د ت.
- بركات درار أنيسة، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، طبعة خاصة منشورات anep الرويبة، الجز ائر، 2008.
- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1989، ج 1، د ط، دار المعرفة الجزائر، د ت.
- بلانش جون لوي، سطيف 1945 بوادر المجزرة، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2007.
- بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، د ط، دار المعاصرة، الجزائر، د ت.
- بن خليف عبد الوهاب، الوجيز في تاريخ الجزائر 1830- 1945 ، د ط، دار مزغنة، د ت.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ج 1، ط 1، دار الغرب 1997.

- بوزيان سعدي، التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال، ط 2 منشورات ثالة، الجزائر، 2009.
- بوعزيز يحي، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، د ط، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- بوعزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 1954، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2013.
- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، طبعة خاصة، دار هومة الجزائر، 2013.
- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931- 1956، ط 2، الشركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1981.
- تقية محمد، الثورة الجزائرية، تر، عبد السلام عزيزي، د ط، دار القصبة، الجزائر 2010.
- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1914، د ط ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1945، د ط المطبعة الرسمية، الجزائر 2007.
- دسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- رخيلة عامر، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، د ط، دار الحكمة، الجزائر 2014.
- زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة على فرنسا بين الحربين 1914- 1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- سطورا بن يامين، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898- 1974، تر، صادق عماري، د ط، دار المعرفة الجزائر، 2007.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930)، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1860- 1900، ج 1، د ط، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945م ، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، د ط دار هدى، الجزائر، د ت.
- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار1827-1871 ج 1، تر، جمال فاطمي، ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008.
- الطيب العلوي محمد، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، ط 3، وزارة المجاهدين الجزائر، د ت.
- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- العسلي بسام، الأمير خالد الهاشمي، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1984.
- العسلي بسام، جهاد الشعب الجزائري، ج 3، د ط، دار العزة والكرامة للكتاب، وهران الجزائر، 2009.

- العقاد صلاح، الغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د ت.
- العمري مؤمن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926- 1954، د ط، دار الطليعة، مكتبة البصائر، قسنطينة، د ت.
- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 1، د ط
- عمورة عمار، الوجيز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة، الجزائر، 2002م.
- قداش محفوظ، الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1993، ج 1، تر، أحمد بن البار، د ط، دار الأمة، الجزائر،2011.
- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، تر، أحمد بن البار، د ط، دار الأمة الجزائر، 2011.
- قداش محفوظ، قنانش محمد، نجم شمال إفريقيا 1926- 1937 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر، أوذاينيه خليل، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013.
- قنانش محمد، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2005.
- ملاح عمار، محطات حاسة في ثورة أول نوفمبر 1954، د ط، دار الهدى، الجزائر 2012.
- مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919- 1939، د ط، دار هومة، الجزائر، 2013.
- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر1830- 1962، د ط، دار هومة، الجزائر 2012.

الموسوعات:

- الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 7، د ط، مؤسسة هايناد، لبنان، د ت.
- مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة السياسيين والعسكريين، ج 3 ط 1، دار الصداقة العربية، لبنان، د ت.

المعاجم و القواميس:

- الزركلي خير الدين، الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج 6، ط 5، دار العلم الملايين، بيروت، 2006.

المقالات:

- أحمد سعيود، "مساعي الحركة الوطنية الجزائرية في إعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى"، المصادر، ع 9، 2004.
- عبد القادر خليفي، "الأمير خالد"، المصادر، ع 5، 2001.
- محمد يعيش، "جريدة النجاح نموذجا للتضليل والدعاية الاستعمارية في موازاة الحركة الوطنية"، المؤرخ، ع 4-5، 2005.

المذكرات والرسائل الجامعية:

- ابن الشيخ حكيم، "دور الأمير في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912- 1936" مذكرة ماجستير غير منشورة، إشراف أ. د يحياوي مسعود، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- بليل محمد، "المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف أ. د مهديد إبراهيم، جامعة وهران، 2011-2012.

- بو عبد الله عبد الحفيظ، "فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919- 1962"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص تاريخ حديث ومعاصر إشراف أ. د يوسف مناصرية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006م.
- حمزي كمال، "المسألة الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية 1935- 1938" شهادة ماجستير غير منشورة ، إشراف أ. د جمال قنان، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000- 2001.
- عباس محمد الصغير، "فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927- 1963"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تخصص تاريخ الحركة الوطنية، إشراف أ. د خمري الجمعي، جامع منتوري قسنطينة 2006- 2007م.
- قدادرة شايب، "الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934- 1954دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التاريخ، إشراف أ. د سكفالي عبد الرحيم جامعة منتوري، قسنطينة، 2006- 2007.
- معزة عز الدين، "فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية ومقارنة فكرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تاريخ حديث ومعاصر إشراف أ. د عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009- 2010.
- نفيدسة دويدة، "تطور فكرة الوطنية عند فرحات عباس"، مذكرة ماجستير غير منشورة قسم التاريخ، إشراف أ. د عمار بن سلطان، جامعة بوزريعة، 2005.

ثانيا: باللغة الأجبية:

- **المصادر:**

Abbas Ferhat, les geune dé la colonievers la algérien province, 2eme éditions, paris, éditions fréres, 1981.

- المراجع:

chikh Slimane, l'Algérie en arme ou temps des certitudes Alger opu,1981.

kaddache Mahfoudé et sari djillal, l'Algérie, pérennite (1830- 1962) opu 2002.

zouzou Abdehamid, les références historiques de l'état algérien (institution et chartes), dossier 5, imprimé spéciale, centre d'imprimage universitaire, 2010.

الفهرس

الموضوع الصفحة

مقدمة:..... 04

الفصل الأول: الأوضاع العامة في الجزائر ما بين 1865 ـ 1947.....08

ـ الأوضاع السياسية.....09

ـ الأوضاع الاقتصادية.....13

ـ الأوضاع الاجتماعية.....17

ـ الأوضاع الثقافية والدينية.....21

الفصل الثاني: مطالب الجزائريين في التمثيل النيابي وموقف الاستعمار منه.....27

1/ مطالب الجزائريين.....28

ـ كتلة المحافظين.....28

ـ حركة الشباب الجزائريين.....30

ـ الأمير خالد.....32

ـ دعاة الإدماج.....35

ـ دعاة الاستقلال.....40

ـ المؤتمر الإسلامي الأول.....47

ـ المؤتمر الإسلامي الثاني.....51

2/ موقف الاستعمار منه.....54

أ ـ الحكومة الفرنسية.....54

قانون 4 فيفري 1919م.....55

مشروع بلوم فيوليت.....58

مرسوم 7 مارس 1944م.....61

ب ـ المعمرين.....62

الفصل الثالث: التمثيل في المجالس المحلية.....67

ـ المجالس البلدية.....72

ـ المجالس العمالية.....91

ـ المجالس المالية.....94

الفصل الرابع: التمثيل في المجالس الوطنية.....98

ـ في البرلمان الفرنسي.....99

ـ في مجلس الشيوخ.....104

ـ دستور 1947م وانتخابات 1948 107

خاتمة.....121

الملاحق.....125

قائمة المختصرات.....132

القائمة البيبليوغرافية.....133

الفهرس الموضوعات.....142